جامعة تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:
روابحية حليمة

إشـــــراف الأستاذ:
د. عطية إدريس

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
نموشي نسرين	أستاذة قسم -أ-	رئيسا
عطية إدريس	دكتورا	مشرفا و مقررا
عبـــــــــــاد أمير	أستاذ قسم -أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

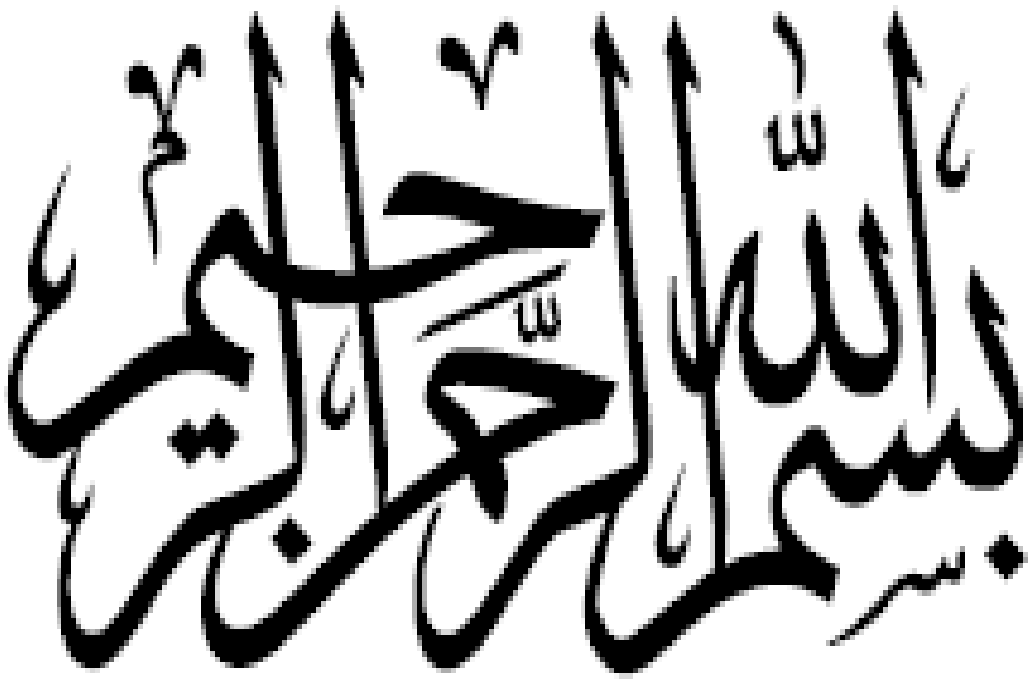
بسم الله الرحمن الرحيم

لبسم الله الرحمن الرحيم

« اقرأ باسم ربّك الذي خلق ¤خلق الإنسان من
علق ¤اقرأ وربّك الأكرم ¤الذي علّم بالقلم
¤علّم الإنسان ما لم يعلم ¤ »

صدق الله العظيم

« إذا قدّر لإمكانياتي المتواضعة، و تجاربي المحدودة أن تجعل جهودي غير
كاملة، فإن هذه الجهود، على أي حال، ستمهد السبيل
أمام إنسان آخر بإمكانيات أضخم لتحقيق ما
عجزت أنا عن الوصول إليه »

ميكيافلي

الطلح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

الملخص

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع "الطرح الجزائري في مالي في ظل التطورات الراهنة" بداية من جوان 2012، نتيجة العوامل الداخلية والخارجية التي شكلت خطرا على الأمن القومي الجزائري، وهو ما أجبرها على طرح مقاربة أمنية للحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي، وفقا لمحدداتها الذاتية، لفهم الموضوع أكثر تم طرح الإشكال التالي: كيف يمكن للمقاربة الجزائرية إدارة الأزمة في مالي في ظل الأحداث الراهنة؟، ومن أجل التوصل لإجابة على الإشكال تم وضع الفرضية التالية: تقاس فعالية الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي بناءا على محدداتها الذاتية وملائمة السياق الدولي.

وقد خلصنا في نهاية الدراسة لمعرفة الدور الفعال للجزائر في إدارة الأزمة في مالي، وما قامت به من وساطة، مشاريع سياسية وأخرى تنموية وجهود دبلوماسية آخرها كان في مارس 2015.

Abstract

This study addresses the subject of ‘’Algerian unlearn to manage the crisis in Mali in light of Status quo‘’ The beginning of January 2012 and due to internal and external factors that pose a risk to the Algerian national security, which forced it to put up a security approach to maintain the internal security and stability according to its Subjectivity determinants To understand more the topic we asked the following problematic: How can the Algerian approach manage the crisis in light of status quo? In order to reach to answer the problematic for we put following hypothesis: The effectiveness of Algerian proposal to manage the crisis in Mali measured by the Subjectivity determinants and appropriate international context.

We concluded at the end of the study to find out the active role of Algeria in the management of the crisis in Mali for its intercession, political and development projects , Diplomatic efforts the last one was in March 2015

الإهداء

بدءا أحمد الله تعالى القدير حمدا يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه لا تضاهي آلاءه ونعمه أو أن أجتهد لذلك وأصلي وأسلم وأبارك على شفيعنا ونبينا محمد سيد الخلق محمد - صلى الله عليه وسلم-

بعد إذن من الله عزوجل وبناءا على قوله «وبالوالدين إحسانا..»

إلى من يعجز اللسان والكلمات عن ذكر مآثرهما...حبل وريدي ومتنفسي من أدين لهما بوجودي...لو أهديكما حياتي لما جازيتكما ذرة مما قدمتماه لي فجهدي هذا أهديه لكما ثمرة زرعتماها أنتما..إلى الألفان أمي و أبي أدامكما الله لنا وأطال عمركما وحفظكما لنا دائما من كل سوء وجازاكما منا كل خير

إليك يا من أمر الرحمن ببرها والرسول بمصاحبتها ووضعت الجنة تحت أقدامها..إلى التي لم تبخل علي بدعواتها..إليك هدية الرحمن، منبع الحب والحنان، بحر العطف والوفاء، رمز النبل والعطاء.....**أمي الغالية؛** أدامك الله لنا دائما–آمين-

إليك مرفأ ضعفي وانهزامي تاج رأسي وقرة عيني نور دربي، يا من حسن خلقي وعلمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم والمعرفة إلى من باع عمره للزمن ليشتري شبابي إلى قدوتي في الحياة ورمز الحيوية والتضحية بالنسبة لي.....**أبي الحبيب**؛ أطال الله في عمرك–آمين-

من أقاسمه حياتي ليكون سندي فيها... رمز المحبة والاحترام إلى من فك غلالا سميكة من الكدر حول نفسي حين اضطربت تحت أزمة كادحة..إلى والعطاء... زوجي **خير الدين** وكل أسرته

إلى رفقاء دربي ونسمات صبحي وإحدى أعمدة بيتنا إخوتي وأخواتي مصدر دعمي المعنوي طوال مدة الإعداد، الحيوية مريم، البرعمة ليليا، صهري العزير بلال، الكتكوتة الصغيرة يسرى، الحنون خير الدين والضحوك إلياس

إلى من انتظروا لحظة تخرجي كل أفراد عائلتي "**روابحية**" و "**جودير**" كبيرا وصغيرا

إلى من رافقوني ردحا من الزمن أثناء طفولتي وانتقلوا إلى رحمة الله بغتة ولم يشهدوا نجاحي جدتاي مريم وآيبه وجدي الهادي - رحمة الله عليهم-

إلى ومن عقدوا العزم أن تحيا جزائرنا الحبيبة حرة مستقلة...شهداء بلادي الأحياء منهم والأموات..إلى كل من ناضل و ضحى في سبيل أن ترفع راية العلم والمعرفة في ربوع هذا الوطن العزيز إلى الجريحة...المعذبة...الصامدة..إلى العدوان الإسرائيلي بأرض الطهر **فلسطين الحبيبة**

إلى من أمدوني دوما بالمساندة التي تعيد إلي ثقتي بنفسي، وشجعوني على المضي قدما في طريق النجاح دون يأس أو إعياء إلى كل أساتذتي الكرام، كما أخص بالذكر مأطري صاحب الروح النقية مصدر إلهامي وطاقة رسوخي أخي الكبير وأستاذي الفاضل **" الدكتور عطية إدريس "**

إلى كل أحبتي وكل أصدقائي وصديقاتي الأعزاء وأخص بالذكر رحمة، فيروز،سمية، ميساء، وسمية، والدلوعة لويزة والضحوكة سعيدة و البرعمة خميسة... إلى كل من سعيهم قلبي ولم تسعهم صفحاتي إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي وعربون محبتي ووفائي

إلى من ساروا رفقا لي في دربي الدراسي بالأخص أولئك الذين جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد بمثابة العائلة الواحدة رفقة عون الأساتذة دفعة العلوم السياسية 2010 تخصص علاقات دولية بجامعة تبسة

- اللهم لك أسجد سجود الشكر داعية إياك أن تنفع بهذا العمل كل من قرأه وتجعله صدقة جارية لي بعد مماتي–

شكر و عرفان

بسم الله الحي العلي الولي العليم، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين محمد بن عبد الله، وآله وصحبه ومن والاه وبعد:

يقول خير خلق الله صلى الله علي وسلم « **من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فان لم تجدوا ما تكافؤه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه** »، أيضا « **لا يشكر الله من لا يشكر الناس** »

نتوجه إلى السماء رافعين أيدينا لشكر ولي النعم الذي أفاض بنعمه علينا منذ البدء إلى غاية التحقق وأمدنا بالقوة والعزيمة، والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع

- فحمدا لله ربي حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت والحمد لله بعد الرضا -

والشكر الجزيل للأمين الذي دانت له العلوم والعلماء، له النور الأول **- رسول الله صلى الله عليه وسلم -**

على الأصل نمشي، والأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه وأن نهدي الشكر لمستحقيه

..." **من علمني حرفا صرت له عبدا** " ولأن الكلمات هي ما نملك إزاء من غمرني بالجميل ولأن الشكر هو بعض الاعتراف به، فلا يسعني في هذا المقام سوى أن أزف بقلم الاحترام وخالص التشكرات إلى أستاذي الفاضل المشرف **"الدكتور عطية إدريس"** الذي أعانني كثيرا بتوجهاته، ولم يتوان علينا بنصائحه ومساعدته رغم انشغالاته، مع حرصه بالوقوف على كل صغيرة وكبيرة في سبيل أن يرى عملنا هذا النور وجعله ثمرة من ثمار البحث العلمي؛ بهذا أقول له دمت ذخرا لنا ولجامعة تبسة ولهذا الوطن العزيز...

خفضك الله لأسرتك الصغيرة و أسرة العلوم السياسية - تبسة-

...كما أتوجه بالشكر الخالص الممزوج بالاحترام والتقدير إلى أساتذتنا الكرام بجامعة تبسة خاصة أساتذة قسم العلوم السياسية الذين كانوا نبراس نور لنا وأشرفوا على تأطيرنا طوال هذا المشوار رغم كل العوائق لغاية بلوغ هذه المرحلة، كما أخص بالذكر الأستاذ **"البار أمين"** التي كانت السند وينبوع العون، إلى من مد لي يد العون في أصعب الأوقات وأعسرها **"فالي بلال"**، وإلى كل إداري الكلية والطلبة الذين تشرفنا بتتبع ومزاولة الدراسة وإياهم طيلة خمس سنوات من العطاء الدراسي...

...إلى كل موظفي المكتبة المركزية بجامعة تبسة على تعاونهم اللامتناهي بجمع المعلومات ولموظفي مكتبة جامعة قسنطينة، جامعة البليدة وجامعة الجزائر3 على تسهيلاتهم لإنهاء هذا العمل المتواضع...

...وجزيل الشكر إلى كل من عرقل علينا أداء فريضة العلم لأنهم علمونا فضيلة الصبر، وشرف السقوط ضحية الظلم...

...إلى كل من ساعدني ولو بحرف أو كلمة سرور أدخلها على نفسي، إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة في وجوهي والتي زادتني ثقة بنفسي، إلى كل طالب علم ينبغي به السمو والرفعة والارتقاء في الحياة...

لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل.....جزاكم الله كل خير

إليكم جميعا كل الدعوات و التشكرات

روابحية حليمة

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: المحددات الجزائرية لإدارة الأزمات الدولية

المبحث الأول: المحددات الداخلية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية

المطلب الثاني: المحددات السياسية و المؤسساتية

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والمالية

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

المطلب الأول: تأثير النظام الدولي الجديد على الجزائر

المطلب الثاني: ظاهرة العولمة وتأثيرها على الجزائر

المطلب الثالث: دور الفواعل غير الحكومية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

الفصل الثاني: تفاعلات الأزمة الداخلية في مالي

المبحث الأول: واقع الأزمة في مالي

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في مالي

المطلب الثاني: مسببات الأزمة المالية

المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمة في مالي

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي

المطلب الأول: أطراف مباشرة في الأزمة

المطلب الثاني: أطراف غير مباشرة في الأزمة

الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي

المبحث الأول: التعاطي الدبلوماسي الجزائري مع الأزمة في مالي

المطلب الأول: وساطات الجزائر في الأزمة المالية

المطلب الثاني: الإجراءات الجزائرية لاحتواء تأثير الأزمة

المطلب الثالث: العمل على إقامة مشاريع تنموية

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة الأزمة المالية الأخيرة

المطلب الأول: العوامل المتحكمة في أزمة مالي الأخيرة

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي

المطلب الثالث: مسار المفاوضات الجزائرية مع مالي.

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس المحتويات

مقـــــدمة

الطابع الجزائري لإدارة الأزمات في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

مقدمة

لقد شهد تطور السياسات الجزائرية تبعا لتطور الظاهرة الأمنية، إذ كانت سياساتها ذات البعد الوطني، لتتحول لسياسات ذات البعد عبر الوطني والإقليمي، نتيجة وصولها لحالة انكشاف أمني على الجهة الصحراوية، بحكم الجوار الجيو سياسي وانتشار الصراعات الداخلية و الخارجية في القارة الإفريقية.

وفي هذا السياق، كان لزاما على السياسات الجزائرية بحكم موقعها ومكانتها الإقليمية القارية والدولية، دور فعال في مثل هذه الأوضاع لحل المشاكل والنزاعات وإدارة الأزمات الناشئة على طول حدودها، والتي كانت من بينها أزمة مالي كمهدد سياسي عسكري واقتصادي، إذ عملت الجزائر على مستويين أساسيين أولهما تعزيز التنسيق والتعاون الأمني القائم على احترام السيادة الوطنية (حماية حدودها) وعدم التدخل الأجنبي، وثانيهما الربط بين المكافحة الميدانية للإرهاب و محاربة التهديدات الأخرى كالفقر، الجوع والمرض...هذا انطلاقا من اعتبار التنمية أساسا للأمن، وهو ما عملت للوصول إلى هاذين المستويين على محورين، العمل الدبلوماسي الذي شمل عدة جوانب سياسية واقتصادية تنموية، وعقد إقامة مفاوضات لحل الأزمات أول الوصول لتحقيق الهدنة كحل مؤقت. والعمل الميداني المشترك وذلك بالعمل على تبادل معلومات والخبرات، وفقا لما يتماشى ومتطلبات المنطقة سياسيا أمنيا وعسكريا.

هذا الواقع الخطير، أجبر الجزائر للحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي، بالعمل فرديا وجماعيا لتجنب الانعكاسات المأساوية للوضع الأمني الإفريقي و المالي خاصة من خلال الأزمة التي تعرفها دولة مالي منذ فترة، والتي تصاعدت في المرحلة الراهنة بعد الانقلاب العسكري على الرئيس" أمادو توماني توري"، الذي تلاه الإعلان عن إنشاء دولة الأزواد شمال مالي، كل هذه الأحداث و أخرى ألقت بثقلها على دول الجوار وهددت أمنها القومي.

منذ الانقلاب العسكري الذي شهدته دولة مالي سنة 2012، وما تلاه من انفجار لأزمة العنف المجتمعي والتي شكلت تداعياتها خطرا على الأمن الجزائري نظرا لطول الحدود المشتركة بين البلدين، والتي تزيد عن 1300 كلم، وما تحمله كذلك من أبعاد اجتماعية، سياسية، وكذا الاقتصادية. فتدخل الجزائر كان انطلاقا من محدداتها الذاتية، التي ساعدتها على التوسط في هذه الأزمة.

أولا: الإطار المنهجي و المفهومي والنظري:

- **مشكلة الدراسة**

نتيجة ما وصل إليه الوضع الأمني للجزائر، اتجهت لطرح مقاربة لإدارة الأزمة في مالي بما يتماشى مع معطيات وأهداف سياستها الخارجية، القائمة أساسا على عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول. هذا سعيا منها لحل أزمة تهدد أمنها الداخلي الإقليمي خاصة، هذا ما يقودنا إلى طرح الإشكال الآتي:

✓ **كيف يمكن للمقاربة الجزائرية إدارة الأزمة في مالي في ظل الأحداث الراهنة؟**

التساؤلات الفرعية:

- كيف يمكن للجزائر إدارة الأزمات الدولية بناءا على محدداتها الذاتية؟
- كيف أثرت تفاعلات الأزمة في مالي بعد انقلاب 2012 على الوضع الأمني الإقليمي؟
- فيما تكمن الجهود الدبلوماسية التي انتهجتها الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي؟

الفرضية المركزية:

✓ **تقاس فعالية الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي بناءا على محـــدداتها الذاتيـــة و ملائمـــة السياق الدولي.**

الفرضيات الفرعية:

- تتوقف فعالية الدور الإقليمي الجزائر على مدى رشادة استغلال إمكاناتها لبعث الأمن في جوارها.
- تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مرهون بادراك مخرجات الأزمة في مالي وموقعها من الأطماع الخارجية.
- إذا كان الدور الجزائري إدارة أزمة مالي لحماية أمنها القومي فإنه من الضرورة اتخاذ إجراءات معارضة للتدخل العسكري بمالي.

ثانيا: مجالات الدراسة

أما عن مجالات الدراسة فقد تم التطرق للموضوع بأبعاده الزماني المكاني والموضوعي:

أ- المجال المكاني:

تم حصر هذه الدراسة على مستويين الأول المستوى الجزائري (الجوار الجنوبي للجزائر) وثانيا على مستوى دولة مالي (بالتحديد منطقة شمال مالي) ، أيضا حاولنا من خلال ذلك طرح انعكاس الأزمة في الثاني على الأول. إذ تعتبر هذه المنطقة تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي والجزائري، والقاري الإفريقي.

ب-المجال الزماني:

من خلال هذه الدراسة تم التركيز على الجذور التاريخية للأزمة في مالي ورصد مسارها سابقا مع إبراز الوضع الراهن التي عرفتها ابتداءا من سنة 2012.

ت-المجال الموضوعي:

حيث سيتم تسليط الضوء على كيفية تعامل الجزائر مع أزمات محيطها الخارجي، التي تهدد كيان أمنها الإقليمي لاسيما منها دولة مالي، التي لاتزال تشكل مصدرا مهما للأزمات وتحديا للأمن الوطني الجزائري والإقليمي عموما خاصة مع تدخل القوى الكبرى على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية..، ما يزيد الموضوع أهمية إمكانية قيام علاقات تعاون أو تحالف ضد الجزائر تنجح في تصدير مختلف المعضلات الأمنية لتحويل التراب الجزائري إلى سودان ثان يحمل في طياته مطالب التجزئة والانفصال.

ثالثا: أهمية الدراسة

أ- **الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية في كونها دراسة تعالج أبرز القضايا حيث تأتي الأهمية في الطرح الجزائري كمقاربة لإدارة أزمة مالي من خلال الانعكاسات التي عرفتها الجزائر منذ بداية انفجار هته الأزمة إلى غاية الأحداث الراهنة، أين يبرز دور الدبلوماسي للجزائر من خلال معاناتها من انكشاف أمني و العمل فرديا و جماعيا على مواجهة التهديدات الأمنية على حدودها.

ب- **الأهمية العملية:** أن اختلاف الآراء وتداخل التوجهات جعل التفات كافة الأنظار إلى الموقف الجزائري من الأزمة في مالي وما انجر عنها من تهديدات أمنية يمكنها أن تمس بالدولة وما تبعها هذا نتيجة علاقة الجوار بينهما، كان هذا منذ بداية التدخل العسكري الفرنسي في مالي مع تمسك الجزائر بوساطة قراراتها.

رابعا: المناهج والاقترابات

نظرا لطبيعة الموضوع والجوانب التي يشمل عليها، فلدراسة موضوع وضبط عناصر خطته البحثية علميا يجب اعتماد منهجية متعددة لبلوغ جوانب مهمة في القضية محل الدراسة، وبالتالي فمن الضرورة المزج بين عدة مناهج بدل استعمال منهج واحد، وعليه تم التطرق إلى مناهج كالتالي: منهج تاريخي،الاقتراب النسقي، الاقتراب الوظيفي.

المنهج التاريخي: من أجل تتبع الجذور التاريخية للأزمة واستعراض العوامل المحيطة التي أثرت في تطور أحداث الأزمة في مالي داخل القارة الإفريقية وتلك المتعلقة بتأثيرها على الحدود الجنوبية الجزائرية وتتبع التحولات الحاصلة تحليليا وتأثيرها قاريا وإقليميا.

- **الاقترابات:**

الاقتراب النسقي: تم الاعتماد عليه من خلال تفكيك العلاقات التفاعلية داخل العلبة السوداء من خلال ما أقر به دافيد أستون حول المدخلات والمخرجات ثم الفعل الاسترجاعي، فالمدخلات، تتمثل بالأساس في مجموع المطالب الداخلية للتوارق من "العدالة في التوزيع، المساواة مع بقية الاثنيات..."، أما المخرجات فتمثلت في رد فعل النظام السياسي المالي على هاته المطالب والمتمثلة في الرفض والإقصاء لهاته المطالب، وعدم قدرته على حل قدرته على حل النزاع، فنظرا لعدم رشادة القرارات الداخلية في التعامل مع مطالبها وتهميشها وفر الفرصة لفرنسا بالتدخل لحماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

الاقتراب الوظيفي: تم الاعتماد على هذا الاقتراب من خلال علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي، خاصة تعاملها مع قضية الأزمة في مالي، هذا يجعلنا نتخذ تفسيرا لعلاقة الجزائر بمحيطها الخارجي الجنوبي المتصل بمالي.

خامسا: تحديد المفاهيم:

سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على متغيرات ومفاهيم الدراسة الأساسية عبر الإحاطة بالتعاريف الإجرائية المقدمة في سياق الإلمام بها، ويقف على رأسها:

الأمن

يعد من أبرز القضايا أهمية في العلاقات الدولية منذ بداية النواة الأولى للجماعة السياسية، لأنه لا يزال هاجس الأفراد والجماعات، تسعى إلى تحقيقه بشتى الوسائل باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني.

يبين لنا الله عزوجل مفهوم الأمن ومؤشرات فقدانه ومدى ارتباطه بالازدهار الاقتصادي ومزاياه عبر تبيان أبعاده الاجتماعية وغيرها في سورتي "قريش" و"الحجر"، في قوله تعالى: "...الذين أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" (قريش4)[1]، أو في قوله: "أدخلوها آمنين" (الحجر46)[2].

أما تعريف الأمن من الناحية اللغوية: فهو نقيض "الخوف" يعني "السلامة" والأمن من الفعل: أمن أمنا، أمانا أمنة بمعنى اطمئنان النفس وسكونها زوالا للخوف، فقال: أمن من الشر أي سلم منه، أيضا يقال: أمن فلان على كذا أي وثق فيه وجعله أمينا عليه أي الاطمئنان بأن الشيء في حماية من الخطر[3].

وكتعريف إجرائي للأمن يمكن القول بأنه: مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الدولة لحماية مجالها الإقليمي الذي يشمل الثروات الاقتصادية الإيديولوجية والسياسة الخاصة بنظام الحكم فيها والأهداف الوطنية المختلفة لخصوصيتها القومية والحضارية.

الأمن الوطني

الأمن في صفته الوطنية (الأمن الوطني) يعني "كل ما يبعد الأخطار عن مكان وسبل العيش" انطلاقا من أن الوطن لغة يعني: "مكان للإنسان ومقره" فيصبح المفهوم لغويا يعني "سلامة المكان" ومفهوم الأمن الوطني ظاهرة اجتماعية متكاملة الأبعاد يضاف إلى مصادر تحديده الخارجية التقليدية مصادر تهديد داخلية تتمثل في ندرة الموارد وضآلة فرص التوزيع العادلة لها، وعدم الاستقرار السياسي وهشاشة المؤسسات الاجتماعية وغيرها[4]، إذ يعرفه أرنولد ولفير: "الأمن الوطني يعني حماية القيم التي سبق اكتسابها، وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه[5]". حيث يقسمه الجغرافيون إلى:

- الأمن القومي (الوطني): المعنى بالدرجة الأولى بأمن الدولة.

---

[1] القرآن الكريم، سورة قريش، الآية(4).

[2] القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية (46).

[3]- عدلي حسن سعيد، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، (د.م.ن: مطالع الهيئة العربية العامة للكتـــاب، 1977)، ص.11.

[4]- نواف قطيش، **إدارة الأزمات**. (الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، ط.1، 2011)، ص.15.

[5]- جمال منصور، **تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حـــول الجزائـــر والأمن المتوسط وقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008، ص.ص 294-295.

- الأمن الإقليمي: أي الأمن المشترك لمجموعة من الدول.
- الأمن الدولي: مرتبط بأمن العالم كله أو ما يعرف اليوم بالأمن الإنساني المشترك[1].

الأزمة

الأزمة الدولية حسب تشارلز ماكيلاند:"عبارة عن تفجيرات قصيرة، وتتميز بكثرة وكثافة الأحداث فيها، وتتميز الأزمات الدولية بالسلوك المتكرر،أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيره"[2] أي أنها وضع نزاعي يحدث بصورة فجائية وتتميز بقصر المدة تتسارع الأحداث،مما يجعل أطراف النزاع في وضع حرج يتطلب منهم اتخاذ قرارات والقيام بردود أفعال سريعة.

أيضا الأزمة "عبارة عن مواجهة مجموعة بين قوات مسلحة محتشدة وجاهزة للقتال، وتشترك في تهديدات ومناوشات عرضية بسيطة ولكنها لم تمارس للقوة أي أهمية، ويكون احتمال اندلاع الحرب مرتفعا"[3]

من التعاريف المقدمة للأزمة الدولية:"موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف"[4]

إدارة الأزمة

إن تقييم مخاطر الأزمة الدولية يختلف من دولة إلى أخرى، غير أن هناك ثلاثة أساليب يمكن اعتمادها لإدارة الأزمة الدولية هي، أسلوب معالجة الأزمة وتجميدها والتعامل معها، فالمعالجة للإحاطة بجوانب الأزمة المختلفة، وإيجاد الحلول الناجعة والنهائية لها ولمسبباتها وعوامل تصاعدها، أما تجميدها فهي الإبقاء على الأزمة الدولية في وضع معين، وإبقاء تأثيراتها خارج دائرة التأثير المباشر على قيم الدولة وأهدافها، والتعامل معها بأنها حالة قابلة للاستخدام والاستثمار قصد الانتفاع بها والإفادة منها، وان كانت تعرض الدولة لوضع تواجه تهديدات وأخطارا متعددة .

---

[1]- **مرجع نفسه**، ص.296.

[2]- خديجة عرفة محمد الأمين، **الأمن الإنساني: بين المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص.12.

[3]- رغد صالح الهدلة، "الأزمة الدولية.. مفهومها، أسبابها، إداراتها" ، **مجلة الإتحاد**، ع.12، كردستان: مركز الصحافة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2005، ص.6.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.8.

إن إدارة الأزمة (Crisis Management) يعني قيادة الأزمة وتوجيهها والإمساك بمتغيراتها وإدارة هذه المتغيرات وتشكيلها بالصورة التي تسمح لمدير الأزمة بدفعها في الطريق الذي يرغب ان تندفع فيه لإيصالها إلى النهاية التي تحقق أهدافه وتحمي مصالحه .

إن مفهوم إدارة الأزمة يختلف عن مفهوم (حل الأزمة) ففي الوقت الذي يكون مفهوم حل الأزمة هو إنهاء الأزمة دون الاستفادة من الفرصة التي هي إحدى معالم الأزمة، تكون إدارة الأزمة هي سعي صناع القرار لدى كل أطرافها إلى ممارسة الضغط بشكل مرن وحكيم وفق مقتضيات الموقف أو سعيهم إلى التعايش والتوافق من دون أن تتحمل دولهم تكلفة أو خسائر عالية .

لقد عنت إدارة الأزمة بأنها: "السعي للتعامل مع الأزمة الدولية والعمل على توجيهها وإدارتها بشكل يحقق لمدير الأزمة أهدافا ومصالح يرى أو يقدر بأنها اكبر بكثير من تلك التي يوفرها له تجميد الأزمة أو حلها بصورة نهائية".

الوساطة

تعريف فقهاء القانون الدولي "هي محاولة دول أو أكثر في فض نزاع قائم بين دولتين أو أكثر عن طريق التفاوض الذي تشترك فيه هي أيضا مهما تكون وساطة حسنة أم سيئة"[1].

كما يمكن تعريف الوساطة بأنها :أسلوب من أساليب الحلول البديلة لفض النزاعات الدولية التي تقوم على توفير ملتقى للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد وذلك لمحاولة التوصل الى حل ودي يقبله أطراف النزاع .وقد عرفها آخرون بأنها : "إحدى الطرق الفعالة لفض المنازعات بعيدا عن التقاضي وذلك من خلال إجراءات سرية تكفل الخصوصية بين أطراف النزاع، من خلال استخدام وسائل وفنون مستحدثة في المفاوضات بغية لوصول إلى تسوية ودية مرضية لجميع الأطراف"[2].

الدبلوماسية

تعريف هارولد نيكولسون الذي اعتمد على معجم أكسفورد حيث يقول إن الدبلوماسية هي: " إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين، فهي عمل وفن الدبلوماسيين"[3].

---

[1] أحمد معروف، "تعريف الوساطة"، أنظر الرابط: (2015/05/06) http//w.w.w.ys.p.ory./tuleoflow/property/cont.،

[2] رضوان محمد ميلود، **آليات فض النزاعات الدولية بالطرق السليمة**، رسالة ماجستير(جامعة بيروت، كلية القانون، 1999), ص.28.

[3] علي حسين الشامي، **الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها** (عمان: دار الثقافة، ط.3، 2007)، ص.43.

أما عن تعريف مونتيسكيو الذي ربط فيه الدبلوماسية بالهدف الذي تسعى إليه حيث اعتبر "أن قانون البشر مبني طبيعيا على مبدأ أن مختلف الأمم يجب أن تحقق الخير الأعظم وقت السلم، وإذا أمكن، الضرر الأقل وقت الحرب، دون المساس بالمصالح الحقيقية"[1].

سادسا: الإطار النظري

نظرية الدور في السياسة الخارجية:

يعد ك.ج هولستي K.J.Holsh أول من استخدم مفهوم الدور في تحليل السياسة الخارجية، إذ عرفه لأنه "تعريف صانع السياسة الخارجية للقرارات والالتزامات والقواعد والأفعال الملائمة لدولته، والسلوكيات التي يتوجب عليه انتهاجها في مختلف الظروف والأوضاع"، والسياسة الخارجية بهذا المعني هي تعبير عن إدراك صناع القرار للدور الوطني لدواتهم وعن أداء الدور أيضا، ويرى بروس بيدل Bruce Biddle أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكات الصادرة عن النخب السياسية الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور[2].

فالدور إذن يتشكل نتيجة رؤية سياسية وإدراك لصانع القرار لمصالح وأهداف دولته، ويعبر عن مدى قدرة النخب الوطنية على توظيف عوامل القوة (القدرات الوطنية)، للقيام بدور يتناسب تصوره وأداءه مع الإمكانات المتوفرة إنه: "موقف واتجاه سياسي ناتج عن منظار تتداخل فيه جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، وصنعه السياسي والاجتماعي، بنية القيم السائدة..."، فتقوم النخب المسؤولة عن صناعة القرار في السياسة الخارجية بتشكيل القرار في السياسة الخارجية بتشكيل الدور في مواقف وسلوكيات سياسية، انطلاقا من تصور ذهني عن إدراكها لمكانة الدولة إقليميا ودوليا.

---

[1] **مرجع نفسه**، ص.44.

[2]– جهاد الغرام وموسى العيدي، **سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، نمط الإمكانات وحدود الدور**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014، ص.5.

والدور كأحد مكونات السياسة الخارجية، مفهوم وظيفي في التصور والإدراك وفي التنفيذ أيضا، فطالما أن النظام الدولي دائم التغيير فان صانع القرار يحتاج لمعرفة خاصة لإدراك وخلق الفرص، بما يخدم مصالح وأهداف دولته، ويشمل الدور أبعاد أساسية هي[1]:

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز دولته (مجال النفوذ ودرجته)
2- تصوره للدوافع التي تضبط حركة الدولة وحجم النشاط المتوقع (تدخلي، صراعي، تعاوني...)
3- توقعاته لحجم التغيير المتوقع نتيجة أداء الدور (كلي أو جزئي).

سابعا: أدبيات الدراسة

تقع على كاهل أي باحث لأية ظاهرة سياسية مسؤولية الموضوعية والعلمية والمنهجية في الجمع والإحاطة بأغلب ما كتب بشأنها، وفي هذا الصدد فقد عانت الدراسة من مشكل ندرة المصادر و الدراسات التي اهتمت بدراسة بالأزمة المالية المتجذرة المتجددة وعلاقة التدخل الجزائري والأجنبي بها، حيث نذكر من بين الدراسات التي تناولت نقطة ضمنية لها الموضوع:

1. الباحث لسفيان بنيو في دراسته حول **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**،2012، تناول من خلالها دور السياسة الخارجية للجزائر في مالي والنيجر، أيضا مس جانب توارق كلا منهما وكيفية التعامل معها.
2. الباحث لمحمد الأمين بن عائشة تطرق لدراسة **حول الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي 2012-2013**، 2013، تناول من خلالها الجهود الدبلوماسية للجزائر تجاه أزمة مالي الجديدة.
3. للباحثان عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي حول **المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي**، 2013، التي تناولا من خلالها الدور الذي لعبته الجزائر لإدارة أزمة مالي.
4. الباحثة عفاف بن علي، التي تطرقت من خلال دراستها المتمحورة حول **الجزائر في مواجهة مخرجات أزمة مالي –دراسة جيوبوليتيكية-(2012-2014)**، 2014، حيث تطرقت فيها إلى الأزمة في مالي و الآثار الناجمة عنها، والتي من شأنها أن تمس بالأمن الجزائري.

[1]- **مرجع نفسه**، ص.6.

الفصل الأول:

المحددات الجزائرية لإدارة الأزمات الدولية

المبحث الأول: المحددات الداخلية

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

الفصل الأول: المحددات الجزائرية لإدارة الأزمات الدولية

تمهيد

سنحاول من خلال هذا الفصل، التعرف على أهم المقومات الجيواستراتيجية المحددة، لمكانة الجزائر في مجالها ومدارها الاقليمي و الدولي على الصعيد المغاربي و الافريقي العالمي، من خلال دراسة شاملة لأهم إمكانات و عوامل القوة و الضعف الطبيعية و الاقتصادية و كذا المجتمعية عبر الاحاطة بالمتغيرات الثابتة و المتغيرة، التي تلعب الدور الهام في قياس ثقل و أهمية الدولة في محيطها كمدخل للمقارنة بين ما تملكه و هل هي قادرة على فعله، بمعنى أصبح تفعيل المعادلة بين المقومات الجيواستراتيجية للدولة وبين دورها الاقليمي، قصد إدراك طبيعة موقع الدولة من السياسات و التطورات الاقليمية، التي تشكل هي الأخرى الارضية لبناء توجهات وأهداف سياساتها الخارجية. كلها عوامل تتدرج تحت دراسة لمحددات الجزائر، هذا ما تم التطرق إليه عبر ثلاث مباحث يختص كلا منها على حدى بدراسة وإلقاء الضوء على أهم المقومات و المحددات التي تساعد على قوة و ضعف الجزائر في القيام بأعمالها السياسية الإقتصادية والأمنية....وغيرها، وعليه يعالج هذا الفصل مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: المحددات الداخلية**
- **المبحث الثاني: حددات الخارجية**

المبحث الأول: المحددات الداخلية

يعالج هذا المبحث المحددات الجزائرية المتحكمة في دور الجزائر، حيث تختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى. تنشأ السياسة الخارجية لمعظم الدول تلبية لمتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية، بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية التي تحكم علاقات الدول مع بعضها البعض، حيث تستمد دورها في الغالب مما توفره البيئة الداخلية. من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المحددات الداخلية الجزائرية لإدارة الأزمات الدولية.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية

يمكن إعتبارها الملامح الطبيعية والديمغرافية إنطلاقا من الموقع الجغرافي الذي يحدد مجالها الحيوي المباشر لسياستها الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة لأمنها باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة مرورا بحجم الدولة كأحد أهم المعايير لقياس ثقل وأهمية الدولة بالاضافة إلى شكلها كأهم خاصية إستراتيجية تؤثر بدرجة كبيرة على السوق الاقتصادي و العسكري وفي مجالي الإدارة السلمية أو الدفاع العسكري للدولة، أيضا العامل المجتمعي الديمغرافي المهم والأساس في قياس قوة و مكانة الدولة.

بالنسبة للموقع الجغرافي، استحدثت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية إسمها "الجزائر" نسبة للجزر الصخرية الممتدة على سواحلها و التي كانت مصدرا للخطر بالنسبة للسفن المارة في البحر الأبيض المتوسط،[1] فشكلت بذلك حماية طبيعية لسواحلها المتوسطية، حيث أطلق عليها العرب إسم "المغرب الأوسط" بالنسبة لمحورية ارتكازها بالنسبة للمغرب العربي الكبير الممتد من المغرب الأقصى غربا إلى ليبيا شرقا وضلت تعرف ببلاد المغرب الأوسط منذ الفتح العربي حتى العهد العثماني فصارت تعرف باسم الجزائر.[2]

تقع الجمهورية الجزائرية شمال غرب القارة الإفريقية تكمن أهمتها الاستراتيجية في مكانتها الجيوبوليتيكية، حيث تنفتح على العديد من الفضاءات و المدارات الاقليمية و العالمية فتشكل بذلك منطقة

---

[1]- حسين المنقوري، "جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية"، **مجلة الدبلوماسي**،ع.10، معهد الدراسات الدبلوماسية، (ديسمبر1988)، ص.116.

[2]- محمود السيد، **تاريخ دول المغرب العربي**. (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ط.1، 2010)، ص.141.

التقاطع و الإلقاء بين الغرب (الولايات المتحدة الأمريكية) في اتجاه الشرق وبين الشمال (فرنسا) وفي اتجاه الجنوب لدول الساحل الافريقي فحين تصبح من جهة ثانية جسر الوصل بين العالم العربي و المغرب العربي كونها تمثل "قلب المغرب العربي". [1] (أنظر الخريطة في الملحق رقم(1))

الموقع الفلكي: يقصد به الموقع بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، فتقسم الكرة الأرضية إلى 180° النصف في الكرة الشمالي و النصف الآخر في الجنوب، فالأهمية الفيزيوغرافية هنا تكمن في أنه: كلما تنوعت دوائر العرض نتيجة للامتداد و الاتساع تتنوع الخصائص المناخية للإقليم أو الوحدة السياسية و بالتالي التنوع في النشاط الزراعي و النشاط الاقتصادي،كما يؤثر ذلك التنوع سلبا على الدولة فيخلق بعض المتاعب السياسية للدولة في وظيفتها الداخلية بمعنى أن تنوع مناخها يسهم في خلق شخصيات جغرافية متميزة ووحدتها ضمن جسم الدولة الواحدة مرهون بنشاط عوامل الحركة والاتصال وعوامل الفكر والمعتقدات ونواة الدولة في محدداتها، أما خطوط الطول فتأثيراته محدودة إذ يشير إلى الامتدادات المجال الحيوي[2].

تقع الجزائر ما بين خطي طول 12° شرقا و 9° غربا ودائرتي عرض 37°شمالا و 19° جنوبا ما يجعلها معبرا لخط غرينيتش بولاية مستغانم ومدار السرطان بولاية تمنراست (خريطة رقم01)، مما منحها تنوعا مناخيا احتوته شخصيتها الطبوغرافية فنجد بها مناخا متوسطا يتمتز بالاعتدال خلال الفصول الأربعة، ومناخا صحراويا يغطي أوسع مناطقها بحكم امتداده علة طول الأطلس الصحراوي بنسبة 80% مساحتها الإجمالية، أيضا مناخ الاستبس أو ما يسمى المناخ القاري والذي يتميز بالحرارة والجفاف. لكن مسألة الاحتباس الحراري قد أثرت نوعا ما في التنوع المناخي في الجزائر أين تم التداخل بين الفصول الأربعة فيما بينها الأمر الذي قد يؤثر في بنية التنمية والاقتصاد ناهيك عما ينجم من الأمراض[3]. فلا شك أن الحجم الدولة له تأثير كبير في القيمة السياسية للدولة و عامل مهم في قوتها أو ضعفها، فالدول الكبرى ترجح قيمتها بالعنق الاستراتيجي في حالة الحرب، فتستطيع الدفاع عن نفسها في العمق، كما تكون لها

---

[1] صالح سعود، **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر من 1981إلى الآن (دراسة استشرافية)**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات، 2011)، ص.89.

[2]- محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الواحد و العشرين**. (الأردن: دار البازوري العلمية ، ط.1، 2011)، ص.ص78-81.

[3] الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد ادريس، **أطلس الجزائر و العالم**، (الجزائر: دار الهدى، 2013)، ص.34.

[3]- **المكان نفسه**، ص.35.

فرصة تنوع الموارد الطبيعية، إلا أنها و بحكم حدودها السياسية وكبر مساحتها قد تكون عرضة للهجوم باتجاهات، وتبعا لهذا تتضائل فرص الدول الكبيرة في التجانس و التماسك[1].

فالجزائر دولة تتربع على مساحة تقدر بـــــ 2.381.741 كلم2 فتصنف بذلك بأنها دولة ضخمة أو عملاقة. وهذا يمكن ملاحظته من خلال الخريطة السياسية للجزائر[2]: يرافق هذه المساحة المهمة مجموعة ميزات تختص بها الجزائر دون غيرها من الدول الافريقية تمثل في ذاتها عوامل قوة كما قد تحول دون هذه القوة كيف ذلك؟ فشساعة الجزائر يجعلها تتقاسم و تتشارك حدودها السياسية (*) مع سبع دول.[3].

قد يساعد موقع الجزائر الاستراتيجي بما يحمله من حجم مهم في تفعيل مكانة الجزائر الاقليمية فيمكنها من أن تلعب دور ريادي وهذا ما سجله تاريخها الدبلوماسي العريق وعلاقاتها الودية مع جاراتها إلا أن له أبعادا سلبية قد تؤثر على مكانتها بالشكل غير المرغوب فيه، فكلما تعددت وازدادت حدودها السياسية ارتفعت احتمالية الاختراق و العدوان و الانكشاف، فنعمة ونقمة موقع الجوار على الدولة من تأثير سيء الاختلاف و التباين الفكري و السياسي لتلك الدول مما قد يؤدي إلى تأزم العلاقات بينها.[4]

التضاريس:تختص الجزائر بمجموعة هامة من السمات المكانية التي ساعدت على تكوين شخصياتها الطبوغرافية والتي تتمثل أساسا في: الجبال أين تمتد تضاريس الجزائر حيث من المنطقة الشمالية من الأطلس الصحراوي حتى البحر المتوسط بـــــ 381.74كلم أي 16 فقط، بينما يمتدجنوبا بمساحة تقدر بـــــ2 مليون كلم أي حوالي 84% ثمن مساحة البلاد[5]، عن السهول فتقدر أكثر أهمية اقتصاديا وعسكريا من حيث أنها تتيح فرص الاستيطان البشري لانبساط اراضي ومرونة عوامل الحركة و

---

[1]– فايز محمد أزهر سعيد السماك، **مرجع سابق**، ص.100.

[2]– **المكان نفسه**، ص.100.

(*) الحدود السياسية/ الاتفاقية: هي الحدود التي يتم تعيينها عن طريق معاهدات أو اتفاقيات بين دولتين أو أكثر، وهي الطريقة المثلى لتعيين وتحديد الحدود الدولية بين الدول المتجاورة، ومن أسباب نجاح هذه الطريقة اتفاق الدول على اعتبار الحدود الادارية التي وضعها الاستعمارية أساس لتقسيم الحدود الجديدة بين الدول وللمزيد يمكن الاطلاع على المرجع التالي: منتصر سعيد حمودة، **الحدود الدولية: تعريفها –أنواعها– تقسيمها– منازعاتها** (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط.1، 2013)، ص.26.

[3]– Hecine Lebdalaouik, **La Gestion des Frontieres en Algerie**. (Universitaire Européenne: Institut. Florance Italie.2008). P.P2-3.

[4]– صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي**، (ليبيا: دار الكتاب الجديدة، ط1، 2000)، ص.18.

[5]– الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد إدريس، **مرجع سابق**، ص.34.

الاتصال فيها ناهيك عن غناها بموارد الثروة الزراعية ولاسيما منها الثروة المعدنية، تظهر سهول الجزائر ساحلية ضيقة محصورة بين الأطلس التلي والبحر الأبيض المتوسط تحظى بتمركز أغلبية سكان الجزائر وتحتضن هذه السهول كبرى المدن في الجزائر. أيضا تتنوع تضاريس صحراءها التي تشكل 84% أي 2 مليون كلم من مساحتها الاجمالية ما بين هضاب صخرية وسهول حجرية يتخللها فضاءات رملية كبرى وهي: العرق الشرقي الكبير والعرق الغربي الكبير اللذان تغطيهما مساحات شاسعة من الكثبان الرملية. أما عن المتغيرات المادية والتي تقصد بها الموارد الاقتصادية و الطبيعية و البشرية، والتي تشكل أساسا ماديا للنمو الاقتصادي الذي يمكنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة، فضلا عن كونه يؤثر في تطوير لقدرتها العسكرية[1].

أما ما يجعلنا نحاجج أن المتغير الاقتصادي يشكل أكثر المجالات لتغذية الصراعات السياسية و النزاعات المسلحة، ذلك التكالب الاقتصادي يشكل أحد أهم أوجه التنافس السياسي الذي حل محل الحروب في إدارة ساحات الصراع، ذلك ما يثبته واقع الشعوب و الأمم العربية المغلوبة على أمرها انطلاقا من ثروتها ومواردها الحيوية التي تجعها خزان تتزود به القوى العالمية لتعزيز مكانتها وفرض سياساتها الاقليمية و العالمية. أما عن الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر نجدها تقسم إلى الزراعة والثروة الحيوانية إذ تعتبر بلاد زراعية في طبيعتها نظرا لصلاحية طقسها ووفرة أمطارها كأساس للزراعة و الرعي خاصة على مستوى المدن الساحلية تليها المدن الداخلية، حيث أن الثروة الحيوانية التي تزخر بها الجزائر حيث تتعدد بها الأنواع الحيوانية. تعتبر الزراعة المورد الأساسي و المصدر الحيوي لاقتصاد الجزائر الذي عرف جملة تنظيمات منذ الاستقلال قصد النهوض به و الوفاء بمتطلبات الغذاء والحياة للسكان[2].

كما يجري تأهيل القدرات الانتاجية الحيوانية على غرار الأبقار الحلوب بتحسين منجزات الماشية المحلية واقتناء الجيد منها، وتذكر الاحصائيات أن عدد الذين شرعوا في القطاع الفلاحي كبعد جوهري

---

[1]- **مرجع نفسه**. ص.34.

[2]- عفاف بن علي، **الجزائر في مواجهة مخرجات أزمة مالي –دراسة جيوبوليتيكية–(2012–2014)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013–2014). ص.42.

في مسار التنمية الريفية قد تجاوز 13 مليون نسمة منهم أكثر من 70% من الشباب منهم 40% من عانوا من البطالة، كما وقد شملت هذه المشاريع انشاء مناصب شغل خلال السنوات الماضية[1].

أما يخصوص الموارد المائية و الصيد البحري فلم يعرف هذا القطاع الاهتمام الكافي إلا بعد التسعينيات بحيث خصصت الجزائر استثمارات هامة أين أصبح يضم 28 ميناء وينتج 190 الف طن سنويا معضمها موجهة للاستغلال المحلي، فحين تم فتح المياه الإقليمية أمام الشركات العالمية خاصة اليابانية و الايطالية منها للصيد مقابل دفع رسوم معينة وتحديد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الاستنزاف في ظل تنامي تبعات الجريمة المنظمة في البلاد و التي مست القطاع البحري من حيث تهريب المرجان الظاهر التي أصبحت تعرف ارتفاعا في الآونة الأخيرة[2].

خريطة رقم01: الموقع الجغرافي للجزائر بالنسبة لدول إفريقيا –مالي بالتحديد–

المصدر :

http://www.google.dz/images?imgurl=http://www.aljazeera.net/mritems/images/2001/10/15/1_60_1_6.jp

com. ,g&,imgrefurl

ورغم المساحة الكبيرة للجزائر إلا أنها تصنف من ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانيات المائية ، 75% منها فقط قابلة للتجديد تتواجد في إقليم التل وتصب في المتوسط في ظل عدم

---

[1]– الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد إدريس، **مرجع سابق**، ص.33.

[2]– بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية**، (جامعة بسكرة: ع.8، 2005)، ص.3.

انتظام منسوبها ، ويرجع ذلك للخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي وندرة الأمطار الأمر الذي يشكل تحديا حقيقيا ، فقد قدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية قرابة 250 موقعا فحين أنجز منها سوى 110سدا[1]. أيضا نجد أن المعادن و الطاقة بها تتنوع و تتعدد و التي تساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية بالبلاد بما تقدمه من مواد أولية للتحويل و التصنيع، تحتضن المناطق الساحلية معظمها وبصفة خاصة الجهات الشرقية بفعل تنوع التكوينات الجيولوجية، حيث يحتل الحديد الريادة من حيث وفرته إلى جانب الفوسفاط والرخام[2].

كما نجد بها منطقة الهقار بخامات معدنية هامة تتمثل في الذهب و اليورانيوم ولكن يبقى استغلالها محدودا لارتفاع تكاليف الانتاج، فمن أهم مناجم الذهب منجم ماسة بالهقار باحتياط 85 طن طاقة إنتاج، كم تتوزع معادن لا تقل أهمية عن غيرها في الشمال باحتياطات كبيرة من الجبس و الحجر الجيري و الرمال و الطين و الاسمنت وغيرهافيما تتوزع مصادر الطاقة الأخرى بالجزائر على الطاقة الكهربائية التي تنتج 90% منها المصادر الحرارية بترول، غاز وفحم، أما عن الطاقة النووية فيوجد بها مفاعلان نوويان الأول بالدرارية قرب العاصمة بينما الثاني في عين وسارة بالجلفة اللذان يستخدمان في الأغراض السلمية، لتبقى الطاقة الشمسية في بداية الطريق مشكلة رافدا من روافد الطاقة المتجددة في الجزائر مستقبلا[3].

أما قطاع الصناعة الذي له تأثير هام على هيكل الاقتصاد الجزائري لما يشمله من صناعات ثقيلة أساسها الحديد و الصلب فمركب الحجار ذو طاقة انتاجية تعادل مليونين طن/ سنة، أما الصناعة الميكانيكية فتنتج الجزائر مجموعة مميزة من الجرارات والمحركات و الألات الفلاحية، كذلك الصناعة الخفيفة بمختلف فروعها الغذائية الجلدية النسيجية إلة الأجهزة الكهرومنزلية ذات الاستعمالات الواسعة كما اهتمت الدولة بقطاع صناعة مواد البناء و الاسمنت تأمينا لمتطلبات السوق المحلية لكن يبقى القطاع يعاني

---

[1]- محمد بلغالي، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**، مداخلة قدمت في الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، (الجزائر: المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، أيام 22-23-24 مارس 2008)، ص.73.

[2]- الهادي قطش، **مرجع سابق**، ص.31.

[3]- نجلاء محمد مرعي، "الثروة النفطية...والتنافس الدولي، الإستعماري، الجديدة في إفريقيا". **التقرير الاستراتيجي**، ع.7، جانفي 2007، ص.321.

الاهمال و سوء التسيير في الوقت الذي بامكانه الرفع من أداء الاقتصاد الوطني فيما لو وجد العناية و التمويل الضروري للتحديث و الاستغلال الأمثل حتى ينافس المنتجات الصناعية المستوردة[1].

العامل العسكري إذ تعد الجزائر القوة العسكرية الأولى على المستوى المغاربي و الافريقي و الوحيدة المؤثرة على عدد من الأطراف الفاعلة في شمال مالي تصنف الجزائر افريقيا كأكثر دولة لديها أكبر ميزانية دفاع حيث قدرت بـــــــــ9.5 مليار دولار عام أي بنسبة 4.5% من الناتج الوطني الخام لـــــــــ2012،[2] حيث وصفها المركز الفرنسي للبحث حول الاستعلامات في تقرير مفصل رصد فيه مختلف العناصر التي تشكل أهم مؤشرات قياس قوة الجيوش عبر العالم المتمثلة أساسا في العتاد و القدرات وفعالية القوات ومن حيث عدد أفراد مختلف قواته ، كما أشار التقرير نفسه إلى المراجعة المعتبرة التي عرفتها أجور القطاع العسكري بالجزائر و التي وصلت الزيادات فيها إلى ما يقارب 40% في جوان 2012 الأمر الذي جعل من الجيش الوطني محل جذب و استقطاب للشباب الجزائري[3]، كما جاء أنها تبقى عاجزة عن انتاج أسلحة متطورة تزود بها قوتها العسكرية دون اللجوء إلى الإستيراد، أي تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية في ظل هشاشة الاقتصاد الوطني و العجز عن تحقيق اكتفاء ذاتي من الانتاج الغذائي كما يرى بعض المختصين أنها عاجزة عن تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو إثني بغض النظر عن عقيدتها ومبادئها الفاضية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومهمة الجيش الوطني تبقى ضمن حدود الوطن الجغرافية متمثلة في الحفاظ عن سلامة وأمن التراب البلاد[4].

كما تتوزع مسؤوليات الجزائر بين تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق رفاهية الفرد أولا لتأمين ترابها مع تنامي التحديات الاقليمية العابر للحدود فالجزائر مضطرة لا

---

[1]- شريف دبقة وعبد الرحمن العايب، "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة –حالة الجزائر–"، **مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية**، ع.4 (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ديسمبر2008)، ص.108.

[2]- محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي 2012-2013**، مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم السياسية: تخصص دراسات إقليمية، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013)، ص52.

[3]- علي العقون، **كل شيء عن القوة العسكرية الأولى في المنطقة**، جريدة البلاد، (المركز الفرنسي للبحث حول الاتسعلامات، ع.4231، أكتوبر 2013). ص.4.

[4]- سفيان بنيو، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012)، ص.12.

مخيرة لحماية حدودها وتحمل تبعات هشاشة جيرانها لتأمين الحدود المشتركة اضافة لما تواجهه على الصعيد الوطني من تحديات بأبعاد اقتصادية كظاهرة الفساد و الرشوة في ميزانية الدولة و تنهش المجتمع أمام تحقيق التنمية المحلية ما يدفع الجزائر لرفع وتيرة الانفاق العسكري تماشيا ومتطلبات الامن و الاستقرار الوطني[1].

وعلى إثر ذلك تحولت الجزائر إلى أكبر سوق إفريقية بالنسبة للأسلحة و أكثرها ديناميكية حيث جاء ترتيب الجزائر وفقا للتقرير في المرتبة السابعة بعدما كان 24 في سنة 2011 على مستوى قائمة أكثر الدول المستوردة للسلاح مقابل عدم قدرة الصناعة العسكرية الجزائرية على المنافسة لاعتمادها على الآليات الثقيلة المصنوعة في روسيا و الصين، بيد أن الجزائر بخولها في شراكة مع العديد من الأطراف الأجنبية لدعن الصناعة العسكرية كمشروع الشراكة مع شركة آبار الإماراتية في 2011والمجموعات الألمانية "دميلر" و "فريديريش" لأجل إقامة ثلاث مصانع لانتاج المركبات الصناعية المخصصة للجيش الوطني الشعبي في الرويبة، ضف إلى ذلك مصانع الذخيرة و المركبات المدرعة و صناعة المدرعات المضادة للألغام.[2]

المتغيرات المجتمعية: التي تعتبر أهم المتغيرات االمؤثرة في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية، والمقومات الديمغرافية التي تلعب في صياغتها العوامل البشرية بما تحمله من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية تلعب دورا فاعلا في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة وكذا، والتي من شأنها بناء أمن شامل من جهة و التي تلعب الدور الفعال لصياغة الدور الفعال في صياغة الدور الجزائري الإقليمي، فالسكان الأصليون لمنطقة المغرب العربي عموما و الجزائر على وجه الخصوص ويمثل العرب الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر استقر و أقدمهم في بلاد المغرب العربي،كانت لغتهم عربية تشبه إلى حد كبير اللهجة العامية العربية المستعملة اليوم في بلادنا أين أصبحت لسان العامة، أما في1830 كان إحتلال فرنسا للجزائر بعد إستغلالها لضعف الجزائر التي أرسلت أسطولها البحري للمشاركة مع الأسطول الجزائري و أصبحت المياه الاقليمية الجزائرية سهلة المنال أمام القوات الفرنسية المعتدية، هذه الأخيرة التي لم تنفك تجتاح الجزائر حتى واجهت موجة من المقومات العارمة أبداها الشعب

---

[1]- منصور لحضاري، **إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري: 2006-2011**. أطروحة دكتوراه(غير منشورة) في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي (جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013)، ص.455.

[2]- عفاف بن علي، **مرجع سابق**، ص. ص55-56.

الجزائري بقيادة شيوخ الإصلاح و الزوايا وحفظة القرآن الكريم على رأسهم "الأمير عبد القادر، الشيخ بوعمامة والشيخ المقراني.."، فبالرغم من بطش وتوغل الاستعمار الفرنسي الغاشم وتفننه في تعذيب وتشريد وتصفية الشعب الجزائري[1]، ومحاولة تذويب شخصيته وسلخها عن هويتها العغربية و الاسلامية، إلا أنه لم يفلح في إخماد نار المقاومة الجزائرية بل زادها عزما و إصرارا بعد تأكدها من نوايا المستعمر في دمج الجزائر الكامل بفرنسا لتتفجر ثورة الشغب المقدسة سنة 1954[2].

أما بخصوص التوزيع الجغرافي والنمو الديموغرافي أين شهدت الجزائر ارتفاعا متواصلا في نسبة النمو الديمغرافي بحيث قدرت سنة 2013 بـــــ1.16% إذ بلغ عدد سكان الجزائر لنفس السنة حسب الديوان الوطني للاحصائيات بـــــــ38.297 مليون نسمة/ كلم2 ، حيث يرى فتحي محمد أبو عيانة أن سوء التوزيع السكاني و الخدمات في الأقطار العربية لاسيما منها الجزائر يؤدي إلة خلق تيارات هجرة داخلية كبيرة من الريف إلى الحضر وما يتبع ذلك من إفقار للمناطق الريفية من قطاع كبير من القوى العاملة و تزايد أحجام المدن بشكل حاد مما يشكل في حد ذاته إشكالا للدولة، كما أن الأماكن التي تعرف قلة سكانية الواقعة في مناطق منفصلة يصعب الوصول إليها وتحتاج إلى استثمارات ضخمة لإنشاء طرق حديثة تصلها بمناطق الانتاج و الخدمات الرئيسية في الدولة، كما وتخلق صعوبة الاتصال بهذه المجتعات البعيدة عن مناطق التمركز السكاني إلى نقص الخدمات الاقتصادية و التعليمية و الاجتماعية الأمنية[3].

تعتبر الجزائر من الدول العربية متوسطة التجانس إذ تحتوي على تكوينات تتراوح بين 15 و 25% من إجمالي السكاني، القبائل، الشاوية، العرب، و التوارق، كما أن الظاهرة التعددية في الجزائر أبعاد مختلفة منها ما يتعلق بصراع الأجيال ومنه ما يتعلق باللغة ومنه ما يتعلق بالعرق.فبعد سنوات من الاستقلال أثيرت مسألة اللغة الأساسية للنظام السياسي وهي الفرنسية التي لها القدرة على التعامل مع المحيط الخارجي و العلوم العصرية أما اللغة العربية بوصفها رمز الشخصية الوطنية ولقد كان لهذه

---

[1]- عاطف عبد حليم ميشال حداد، **قصة وتاريخ الحظارات العربية: تونس الجزائر 21-22 موسوعة تاريخية، جغرافية، حضارية وأدبية، 1998-1999** (الجزائر: دار كريبس للنشر، 1999)، ص.ص117-123.

[2]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**. (الجزائر: دار ريحانة للنشر و التوزيع، ط.1، 2002)، ص.130.

[3]- فتحي محمد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999** (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2001)، ص.241.

المسألة أن خلقت صراع أيديولوجي آخر خفي بين التيار العروبي والتيار اللائكي الفرانكفوني من أجل النفوذ وما خفي من مصالح[1].

المطلب الثاني: المحددات السياسية و المؤسساتية

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية و مواردها ومستوى تقدمها، تكذا قدراتها العسكرية و الثقافية السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، وتتمثل فيمايلي، الثقافة السياسية، مستوى التحديث، النسق الدولي. ونعني بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو تأخر في السياسة الخارجية لأية وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية و الخارجية[2]. إذ تشكل السياسة الخارجية الجزائرية أحد المجالات السياسية التي عرفت دستوريا على أنها المجال الحصري لمؤسسة الرئاسة بالشكل الذي يجعل من دور البرلمان دورا ضعيفا بل وحتى شكليا من حيث النقاش و المشاركة في صنع السياسة الخارجية فغياب التصديق البرلمان على الالتزامات الدولية هو أحد المؤشرات على ضعف التباين بين السلطات وهذا ما يضعف من احتمالات الرقابة المواطنية على السياسة الخارجية. وبالتالي يمكن القول أن صنع وتنفيذ السياسة الخارجية في الجزائر محصور في مؤسسة الرئاسة و لدى رئيس الجمهورية كامل الصلاحيات لتسيير السياسة الخارجية للدولة[3].

أما بخصوص العامل العسكري تعتبر الجزائر القوة العسكرية الأولى على المستوى المغاربي والافريقيوالوحيدة المؤثرة على عدد من الأطراف الفاعلة في شمال مالي، تصنف الجزائر كأكثر دولة لديها ميزانية دفاع حيث قدرت بـــ9.5 مليار دولار أي نسبة 4,5% من الناتج الوطني الخام لعام

---

[1]- عفاف بن علي، **مرجع سابق**، ص.58.

[2]- وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008)، ص.08.

[3]- دليلة بن هبد الله، **التحديات التنموية في دول الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري-مالي أنموذجا-1991-2013**، مذكرة انيل شهادة الماستر في العلوم السياسية (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2013)، ص.40.

2012[1]، حيث تتوزع مسؤوليات الجزائر بين تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحقيق وفاهية ضضالفرد يدرجة أولى وبين ضرورة تأمين التراب الوطني في ظل تنامي التحديات الاقليمية في طابعها العابر للحدود. فالجزائر مضطرة لا مخيرة لحماية حدودها وتحمل تبعات هشاشة دول الجوار في تأمين الحدود المشتركة إضافة إلى ما تواجهه على الصعيد الوطني من تحديات ذات أبعاد اقتصادية كظاهرة الفساد والرشوة التي باتت تنخر في ميزانية الدولة وتنهش في جسد المجتمع عائقا أما تحقيق التنمية المحلية ما يدفع الجزائر إلى الرفع من وتيرة الانفاق العسكري تماشيا مع متطلبات الامن و الاستقرار الوطني[2].

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحي بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني – المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية – يزخر بالمثل العليا التي تعد حافزا قويا لذلك، بحيث أن حماية النفس البشرية من الهلاك يعد من الأهداف الخمسة الكبرى للدين الإسلامي، بغض النظر عن معتقداتها، بل أن من يمت من أجل حماية الأبرياء أيا كانت معتقداتهم رتب له الدين الإسلامي أفضل الشهادة، حيث منحت مؤخرا لإقليم دارفور عشرة ملايين دولار أمريكي، ورغم ضآلة هذا المبلغ حتى بالعملة الوطنية فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك، وربما يفسره على أنه تبذير للمال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن وغيرها[3].

فاعتمادا على تاريخ الجزائر إن فرنسا سيطرت عليها بعد سيطرتها على البحر المتوسط لتتوسع بعدها في باقي القارة السمراء باعتبار الجزائر القلب النابض لمنطقة المغرب العربي و المحور الارتكازي في المحافظة و السيطرة على المكتسبات المحققة في إفريقيا. فبنجاح ثورة التحرير في الجزائر ضد فرنسا الاستعمارية 1962 قدمت علاقات التعاون لدول الجوار دعما ماديا و روحيا بفضل التنسيق و التخطيط المحكم الذي ميز الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني بمعية دول الجوار[4]. في حين يظهر التأثير السلبي لاختلاف التوجهات الفكرية والسياسية لدول الجوار مثلا في تأزم العلاقات الجزائرة المغربية

---

[1]- محمد الأمين بن عايشة، **مرجع سابق**، ص.52.

[2]- منصور لخضاري، **مرجع سابق**، ص.455.

[3]- **المكان نفسه**، ص.456.

[4]- مصطفى صايج، **تطور العلاقات الجزائرية- المغربية (1962-2000) دراسة أزمة وثضية الصحراء الغربية**. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير (جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1996). ص.21.

علاقات المد و الجزر التي صارت تحكم البلدين بفعل مسألة الصحراء الغربية التي فعلت على إثر إشكال ترسيم الحدود السياسية منذ سنة 1955 منيجة للمطالبة المغربية بإعادة النظر في الحدود المغربية الجزائرية، أين وصل الخلاف لحد قيام حرب الرمال بين البلدين في عام 1963، و الذي انتهى بانسحاب القوات المغربية عن الأراضي الجزائرية، وتوقيع اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية في 1972. في1989 تم المصادقة على اتفاقية الحدود المبرمة بين الجزائر و المغرب[1]، فلقد تم ترسيم بقية الحدود الاقليمية الجزائرية مع دول الجوار عدا ليبيا باتفاقيات ثنائية رسمية نوجزها فيمايلي:

مع الجمهورية التونسية، تم الاتفاق الرسمي في 06 جويلية 1970، أما عن اتفاق التعيين في 19 مارس 1983 اتفاق لتعيين الحدود البحرية في 01 جويلية 2011.

مع جمهورية النيجر: اتفاق تعيين الحدود بتاريخ 05 جانفي 1983.

مع جمهورية مالي: اتفاق تعيين الحدود بتاريخ 08 ماي 1983.

مع الجمهورية الموريتانية: اتفاق تعيين الحدود بتاريخ 13 ديسمبر 1983.

ولا تختلف وظيفة الحدود السياسية عن الطبيعة في المحافظة على الاستقلالية كذلك تلعب الحدود الطبيعية دورا مهما في منع تغلغل الأعداء في أرض الدولة. فالجزائر بفضل شساعة مساحتها الصحراوية وتمتعها بالسلاسل الجبلية عوامل أكسبتها عمقا استراتيجيا دفاعيا في حالات العدوان و الحرب[2].

" الأقاليم ذات الأولوية بالنسبة لنشاط الدبلوماسية الجزائرية "

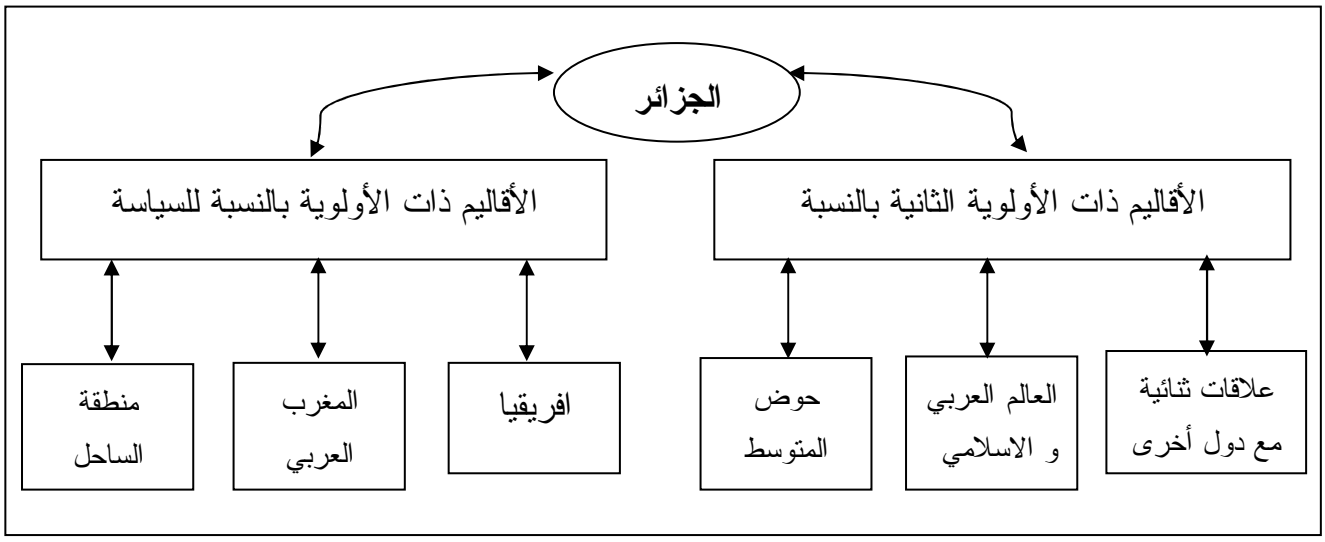

شكل رقم: 01. شكل من تصميم الباحث

[1] -Nicole Grimaud**, La politique extérieure de l'algerie**. (Algerie : edition rahama, 1994), p.p78-80.

[2]- كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي**، (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1998)، ص.166.

وكقراءة للشكل: إن منطقة الساحل الافريقي هي قلب اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية ثم تليها منطقة المغرب العربي ثم افريقيا، وفي المقابل نجد أن المناطق و الأقاليم الأخرى حوض المتوسط والعالم العربي الاسلامي جاءت في المناطق ذات الأولوية الثانوية، لكن في واقع الأمر نجد أن الدبلوماسية الجزائرية تتجه نحو الشمال أكثر فأكثر خصوصا في المجال الاقتصادي نحو أوروبا و اتفاقيات الشراكة و الاستثمارات الأوروبية في الجزائر، بالاضافة إلى منطقة الخليج و الاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر وقطر مثلا: وبالتالي فالدبلوماسية الجزائرية تتجه أكثر نحو الشمال أكثر منها نحو الجنوب –منطقة الساحل و افريقيا.

المطلب الثالث: المحددات الإقتصادية والمالية:

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة، وبالنسبة للجزائر فإن مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكل عبء عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، أما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الاساسية في قوة وغنى الدول وهي " مصادر الطاقة كالبترول، الفحم، الغاز والموارد النووية، والمعادن الخام كالحديد الخام، القصدير والموارد الغذائية كالقمح والذرة (والموارد الزراعية) كالقطن[1].

والواقع أن توافر ىذه الموارد للدولة يوفر لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسليح، أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيما، فمثل هىذه المجالات تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة لمموارد الاقتصادية ، والجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط، حيث أن الجزائر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط" وهو بطبيعته قابل للنفاد، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة، خصوصا أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث أن "الاكتفاء الذاتي في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، وكل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار.

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال امتلاكتها للنفط والغاز والفائض الذي تجنبه عند ارتفاع أسعار النفط، لايوفر هاشما للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير

---

[1]– الكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية لمسياسة الدولية** (تر: عبد الله جبر العتيبي)، (الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، 2006). ص.43.

عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار النفط والغاز والفائض الذي تجنبه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، ما دامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء لاالذاتي من الانتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى انهيار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر، فلا يمكنيا تجهيز قوة عسكرية معتبرة للتدخل في أي نزاع داخلي أو اثني[1].

إذن العوامل الاقتصادية عوامل محددة للسياسة الخارجية الجزائرية، ولا يمكنها القيام بأي مهمة في إفريقيا دون اللجوء إلى الإطار الجماعي، ورغم أن الجزائر تملك مساحة جغرافية كبيرة، والتي تعتبر من عوامل قوة الدولة الدائمة نسبيا، إلا أنها لم تكن كذلك بالنسبة للجزئر.

[1]- الكسندر ونت، **مرجع سابق**، ص.44.

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

تتحدد سياسة الجزائر في إدارة الأزمات بالعديد من المحددات الخارجية، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافة السياسية السائدة في المجتمع، والنسق الدولي الذي تنسج فيه، وهذه المحددات هي التي تدفع إلى رسم السلوك الداخلي أو الخارجي للجزائر على نحو معين دون غيره، حيث نعني بالمحددات العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في أي وحدة من الوحدات الدولية، ونعني بها أيضا دراستها كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي، تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجي.

المطلب الأول: تأثير النظام الدولي الجديد على الجزائر

حيث يقصد بالنظام العالمي الجديد ذلك النظام المرتقب الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضه على العالم بعد زوال الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي وبعد أن أصبح العالم أحادي القطب، وهو عبارة عن إعادة تنظيم العلاقات الدولية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وفق المنظور الأمريكي ، ويعد الرئيس جورج بوش أحد مهندسي وصناع ذلك المسعى. تم الإعلان عن النظام الدولي الجديد من الأراضي العربية والإسلامية خلال أزمة الخليج الثانية (1990-1991) حيث صرح الرئيس بوش الأب عقب أزمة الخليج » : إن من أهداف الولايات المتحدة إقامة نظام عالمي جديد. ولكن بعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذه التصريحات تبين أن هناك فارق كبير بين الشعارات المرفوعة وبين الممارسات الفعلية الأمريكية ، لأن الواقع أكد أن الولايات المتحدة تستعمل شعار النظام الدولي الجديد لتحقيق العدل والسلام في العالم كغطاء للتدخل في شؤون دول العالم الثالث بعد أن كان تدخلها في شؤون هذه الدول تحت شعار درء خطر الشيوعي[1].

---

[1]- شارلز ليرتشي، **النظام العالمي الجديد :الحاضر والمستقبل**، ترجمة: نافع أيوب لبس، (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1999). ص.176.

لم يعد للجزائر إمكانية المناورة، ولا من يقف إلى جانبها في المحافل الدولية كما كان في الستينيات والسبعينيات في عهد ساند الاتحاد السوفييتي كافة الدول المناهضة للإمبريالية الغربية. وقد تجسد ذلك بوضوح بعد تصريحات بوش الابن عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، من ليس معنا فهو مع الإرهاب.

فقد صارت الجزائر أمام الأمر الواقع أي الانصياع لقرارات القوة العظمى وحلفائها، أو ضمها إلى محور الشر الذي يسعى هؤلاء إلى محاربة دوله. وازداد الوضع سوءا بعدما ضعفت المنابر التي كانت الجزائر تتخذها وسيلة لإسماع صوتها كحركة عدم الانحياز، وصارت الأخرى أداة طيعة في يد الغرب، سواء فيما تعلق بمنظمة الإكواس، الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي. والواقع أنّ أحداث ما سمي بـــ"الربيع العربي" بينت ضعف وانعدام العمل العربي على المستويين القطري والإقليمي. بل وتحول السلوك الخارجي لجل الدول العربية إلى مجرد أداة لتحقيق أجندة الدول الفاعلة في المنطقة العربية[1].

ويسمى الوضع الذي تعرفه الجزائر والعديد من الدول العربية الأخرى بالتكيف السلبي المفروض، بحيث أنّ التحولات العقائدية والإيديولوجية التي واكبتها مراجعة شبه جذرية لمقومات الدولة الوطنية هي استجابة للضغوط المركزة التي مارستها القوى المنتصرة في الحرب الباردة[2].

أشارت الدراسة فيما تعلق ببراغماتية الدبلوماسية الجزائرية إلى أحداث تتميز بخصوصية شديدة، فموقفها من الإرهاب الدولي لا يمكن أن يكون خارج الرفض المطلق له والعزم على محاربته وهي من عانى قبل أي دولة من وحشيته وهمجيته. أما موقفها من الثورات العربية فهو لا يخرج عن قبيل احترامها لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام المواثيق الدولية بما في ذلك ميثاق جامعة الدول العربية، وخصوصا المادة الثامنة منه التي تفيد بأن " تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول، وتتعهد أن لا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير النظام فيها". أما فيما تعلق بالنزاع في مالي فإنّ الجزائر لم تخرج عن إطار ضرورة التسوية السلمية للنزاعات الدولية، سواء من خلال جهود الوساطة التي قامت بها، أو نبذ التدخل الأجنبي. إلا أنّ قرار التدخل الفرنسي كان استجابة لطلب من حكومة[3].

---

[1]- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.187.

[2]- **المكان نفسه**، ص.191.

[3]- ميثاق جامعة الدول العربية، **مجلة القمة العربية**، ع.17، (الجزائر: الديوان الوطني للاتصال والنشر والإشهار، 2005)، ص.17.

إن من بين إفرازات النظام الدولي الجديد في الآونة الأخيرة نجد الثورات العربية، حيث بقيت الجزائر صامتة تجاه الثورات العربية في كل من تونس ومصر، واعتبرت ذلك من قبيل الشؤون الداخلية التي لا زالت تتمسك باحترامها والتي لا يجوز المساس بها، احتراما لكافة المواثيق الدولية. وقد أردفت سلوكها ذلك بمجوعة من التصرفات البراغماتية مع الحكومات الانتقالية، والبديلة التي عرفتها الدولتان بعد الانتحابات.فمثلا بتدخل الناتو في ليبيا صوتت الجزائر ضد لائحة الحظر الجوي التي تبنتها الجامعة العربية، وأعادت لمجلس الأمن الحق في إقرار المسألة، وهو ما جرى عبر اللائحة 1973 التي استغلها الناتو للتدخل في ليبيا. وبعد هذا التدخل لم تعارض الجزائر ولم تتحدث عن أغراضه الامبريالية، ولم تنتقد سوى سوء تفسير اللائحة 1973 من طرف القوى الغربية. ويمكن تفسير ذلك الصمت بالخوف من انعكاسات ممكنة على المنطقة الحدودية.

وقد قبلت الجزائر لجوء أعضاء من عائلة القذافي رغم الحملة اللاذعة التي كان المجلس الانتقالي الليبي – بعد مله من عدم اعتراف الجزائر به– باتهام الجزائر بدعم نظام القذافي وتقديمها مرتزقة لوقف الثورة، وقد استغل ذات المجلس قبول الجزائر لأولئك اللاجئين لتصعيد لهجته، واعتبره عملا عدائيا.

وكان رد سفير الجزائر بالأمم المتحدة بأنّ الجزائر طبقت القاعدة المقدسة للاستضافة من أجل درء اتهامات ذات المجلس. أما عن التدخل الفرنسي في مالي، فكان موقف الجزائر منذ بداية الأزمة في مالي في جانفي 2012 مبهماً بالنسبة إلى الكثيرين في المجتمع الدولي، فقد اعتمدت في الأشهر الأولى مقاربة "انتظار وترقّب"[1] وصفها البعض بأنها أكثر سلبيّة مما فعلت في العام2006، عندما ساعدت في التوسط في اتفاقات الجزائر، وبدا أنها تلتزم الحذر في رهاناتها بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية. فشعر الماليون في الجنوب بالخذلان، خصوصاً عندما سحبت الجزائر مستشاريها العسكريين، وتوقّفت عن تسليم المعدات العسكرية خلال معركة تيساليت الحاسمة في أوائل مارس 2012، حيث جرت محاصرة القوات المالية.

وقد استهجن المسؤولون الجزائريون القراءة المخطئة السائدة لدور بلادهم ومهماتها في منطقة الساحل وهم يقولون أن الجزائر قدّمت أكثر من أي بلد آخر تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في حلّ النزاعات في مالي. وتستضيف الجزائر أكثر من 30 ألف لاجئ، وتبرّعت

[1]– أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أنظر الرابط http://ecfr.eu/page/-/ECFR69_ALGERIA_MEMO_AW.، 2015/4/9. ص.4.

بأطنان الأغذية والأدوية لمخيمات في موريتانيا والنيجر. ضغطت على حركة تحرير أزواد لإطلاق سراح عشرات الجنود الماليي.

ومع ذلك بدا أنّ النظام الجزائري قلق للغاية من الانزلاق إلى مستنقع صحراوي يمكن أن تكون له آثارا كارثيّة على استقراره الداخلي. وجرى تشبيه انعكاسات أي تدخل في مالي.بما حدث لباكستان بعد إقحامها في محاربة القاعدة. وهو ما قاله عبد العزيز رحابي، الدبلوماسي الجزائري ووزير الاتصالات السابق:"هذا هو بالضبط ما فعله الأميركيون بباكستان ،فقد انتهى الأمر بباكستان، التي أرغمت على تحدّي الجماعات المتطرفة، بأن أصبحت الهدف المفضل لتلك الجماعات". فهو يخشى من أن التعاقد على الحرب مع الجزائر ضد الجماعات الإرهابية والإجرامية في مالي من شأنه أن يجعل البلاد الهدف الرئيس لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي والتنظيمات المتحالفة معها[1].

والواقع أنّ النظام الجزائري تراجع أمام الهيمنة الغربية، فصار مجبرا على التعاون. والدليل أنه بعد التدخل الفرنسي في مالي تفاجأ الشعب الجزائري بما صرح به وزير الداخلية الفرنسي لوران فابيوس بأنّ "السلطات الجزائرية فتحت مجالها الجوي للطائرات الفرنسية، وفرضت على الجزائر غلق حدودها الجنوبية مع مالي".

كما ظهر بأنّ السلطات الجزائرية قد دعمت الجيش الفرنسي بمالي بالوقود، وقد عبرت الجزائر عن احترامها لقرار فرنسا بالتدخل لأنّ الحكومة المالية هي من استنجد بمساعدة القوى العسكرية. أما عن الرد الجزائري تجاه التهديد العسكري لسوريا فكانت الجزائر من بين الدول الثمانية عشر 18 التي صوتت في نوفمبر 2011 لطرد سوريا من الجامعة العربية، وتجسيد العقوبات بعد رفضها وقف القمع الحكومي ضد المتظاهرين، غير أنها عارضت قرار الجامعة العربية بمنح مقعد سوريا للمجلس الانتقالي السوري في مارس 2013. ورأت بأنّ الأمر يتنافى وميثاق الجامعة العربية بشأن عدم استقبال أي عمل أو تغيير للنظام في البلدان العربية، وقد رفضت الجزائر وقتها إلى جانب لبنان وتونس ومصر والعراق التدخل العسكري الأجنبي في سوريا، واعتبرته خارجا عن القانون الدولي[2].

المطلب الثاني: ظاهرة العولمة وتأثيرها على الجزائر

على غرار معظم الدول، تأثرت الجزائر بعمق بالتحولات التي عرفتها المنظومة الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة. فقد نوسعت مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة و اتسنت أكثر لالطبيعة

[1] -Hamza Hamouchene, L'Etat algérien est-il anti-impérialiste?, http://www.socialgerie.net/IMG/pdf/etat_d_exception_anti_imperialisme, (9.4.2015).

[2] –Hamza Hamouchene, **op, cit.**

اللينة. بحيث لم تعد التهديدات العسكرية وحدها تحظى بنفس الأهمية كما في السابق، بحكم التهديدات الجديدة التي أخذت بالظهور و التنوع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي أو الثقافي أو البيئي، أكان ذلك محليا أو إقليميا أو عالميا[1].

إن ارتباط الأمن القومي الجزائري بالقضايا اللينة، في ظل تنامي العولمة بتداعياتهاالمختلفة، لا ينفي لقاء و استمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة، أي التهديدات العسكرية و ذلك في الوقت الراهن وحتى في المستقبل، وهي تهديدات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري ومنها خصوصا قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية، و التي لا زالت تفرض توترا علنيا. كما لا ينبغي إغفال نزاع بين الحكومة المالية و التوارق تستعمل الأراضي الجزائرية كملاذ لاتقاء هجمات القوات المالية ضدها.

ضمن سياق التهديدات غير المباشرة التي تدخل في نطاق الأمن القومي الجزائري بمفهومه الصلب نجد قضية النزاع العربي الاسرائيلي. فلا زالت علاقات الجزائر مع إسرائيل تتميز بالعداء، بحيث لا تعترف بهذا الكيان وترفض كل أشكال التعاون معه، وهو ما يجعل الجزائر محل تهديد من قبل هذا الكيان. كما لا يمكن أن نغفل كذلك تأثير و تداعيات الاستراتيجية الأورو-أطلسية و التي تتبنى توجهات وقائية، لاسيما ما يتعلق ببناء القدرات التسلحية للدول العربية وعلى رأسها امتلاك هذه الدول لصواريخ طويلة المدى أو تطويرها لأنشطة نووية بإمكانها أن تشكل نصدرا لتهديد الأمن الأوروبي أو الإسرائيلي[2].

إن التحولات و التهديدات التي يفرزها تنامي العولمة أعطى للأمن القومي الجزائري مضامين أكثر عمق وتنوعا، ومن أهم التهديدات يمكن حصر تهديدات سياسية وأخرى اقتصادية ثم تهديدات اجتماعية وبيئية: فمثلا فيما يخص التهديدات السياسية والتي أمن النظام وأمن المجتمع. حيث أدى إنغلاق النظام السياسي الجزائري خلال مطلع التسعينات إلى إستفحال ظاهرة الإرهاب التي تزامنت مع الظروف الدولية المحفزة له، وأصبحت هذه المشكلة مع مرور الوقت تهديدا حقيقيا للأمن القومي الجزائري، إلا أنه هذا التهديد لا زال قائما بفعل تعدد أسبابه وعلى رأسها عجز الشرعية السياسية في الجزائر و التي لازالت مستمدة من الخارج أكثر من الداخل فلا زالت النخبة الحاكمة مترددة في الذهاب بالمسار و العملية

---

[1]- مرسال مارل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. تر: حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط.1، 1986)، ص.380.

[2]- جمال منصر، **تأثيرات العولمة على مشكلة الأقليات**، جامعة عنابة: ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، ص.40.

الديمقراطية إلى نهايتها المنطقية[1]. أما التهديدات الاجتماعية والتي تعد من أبرز التهديدات المواجهة للأمن القومي الجزائري المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحصين الأمن الهوياتي. رغم أن قضايا الهوية و الثقافة و المشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، وارتباطها في الحاضر بتأثيرات العوامة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري.

أما في الجانب الإقتصادي و التكنولوجي الذي يعد محوريا ومؤثرا للغاية في عصر يتم فيه مقايضة السياسية بالاقتصاد ــ فتحقيق الأمن القومي يستدعي بلورة استراتيجية اقتصادية وتكنولوجية دقيقة وفعالة بعيدة الدى،إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا في هذه الاستراتيجية، فالتهديدات التكنولوجية التي عرفت ولا تزال تعرف تطورا سريعا يسهم في بروز تهديدات الأمن القومي الجزائري، وهي تهديدات تمس كلا من مؤسسات الدولة وكذلك أفراد المجتمع. إن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسة و استفحال حالة التسيب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطورا تكنولوجيا متناميا في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلد مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

ولعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهدد الأمن القومي الجزائري،على رأسها الجرائم المعلوماتية، إذ تعد الجرائم الالكترونية صنفا جديدا من الجرائم وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة، لعل من أبرزها جرائم الاختراقات، أي اختراق المواقع الالكترونية الرسمية و الشخصية بغرض الاستيلاء على اشتراكاء الآخرين وأرقامهم السرية و إرسال الفيروسات. وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية،سيما المواقع السياسية و التي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي و مواطنيه. إضافة إلى كل ذلك، هناك جرائم القرصنة و النسخ غير المشروع ، أين تعد الجزائر من التي أنهكتها هذه المعضلة. ويمكن أن نذكر جرائم التجسس الإلكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم يتم استثمارها للتجسس على الدولة. وهناك أخيرا ما يعرف حاليا بالارهاب الالكتروني، والذي من خلاله الاستيلاء على المعلومات و القيام بتدميرها أو تعطيلها في عصر الازدهار الالكتروني[2].

تشمل تغطية شبكة الاتصالات في الجزائر مجمل التراب الوطني، بفعل الشبكة التي تطورت في الآونة الأخيرة، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم مناطق الوطن متصلة مع بعضها البعض عبر شبكات

---

[1]- مرسال مارل، **مرجع سابق**، ص.381.

[2]- إلياس بومعراف وعمار عماري، "من أجل تنمية مستديمة في الجزائر."، **مجلة الباحث**، ع.7، 2010، ص.25.

من الألياف البصرية، وفيما يخص الاتصالات السلكية و اللاسلكية عرفت طفرة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، إذ عرفت الجزائر تقدما تدريجيا بتبني الانترنيت وتعميمها[1].

وهكذا يبدو أنه بالعودة إلى التركيز على الانتماء العرقي أو الديني أو القبلي الضيق يعد من الإفرازات الخطيرة للعولمة، لما لها من آثار سلبية على التكامل السياسي للعديد من المجتمعات، إذ أنها تؤدي إلى إضعاف عاطفة الوطنية أو الشعور الوطني كأساس لبناء النهضة للدول، تحت الوطنية ويتجلى ذلك في العديد من المظاهر من بينها، الاستهانة بالدولة الوطنية وبرموزها ومؤسساتهاوإهمال التاريخ الوطني. فالأثر السلبي لضعف الولاء الوطني على تماسك المجتمعات ونهضتها، إذ يتعكس في انحسار الرغبة الشعبية في المشاركة السياسية وفي عمليات صنع القرار السياسي، ما أدى إلى الحروب الأهلية وإلى تفاقم الكثير من الأزمات والمشكلات الاجتماعية التي تعانيها مختلف الدول في عصر العولمة[2].

المطلب الثالث: دور الفواعل غير الحكومية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية.

عُرفت الجزائر المستقلة بمبادئها الثابتة على الساحتين الجهوية والدولية من خلال نصرتها للقضايا العادلة، ودعم التحرر السياسي والاقتصادي للشعوب، واحترام سيادتها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية في العديد من المحافل الدولية من أجل إسماع صوت الجزائر بشأن الكثير من القضايا والتأكيد على ثبات مواقفها تجاهها، كما حدث في قمة عدم الانحياز بالجزائر 1973 وبالجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 وغيرهما. غير أنّ الجزائر اليوم ورغم تأكيدها على ثبات مبادئ سياستها الخارجية، إلا أنّ مواقفها وقراراتها لم تعد جريئة إزاء قضايا حساسة لأمنها الوطني. وهو السبب الذي جعل الكثير يعتقد بأنّ عصر الجزائر المناهضة للإمبريالية قد ولى، على الرغم من كونها قوة إقليمية عسكرية واقتصادية مهمة.

حيث يعرف مرسال مارل الفواعل غير الحكومية بأنها: " كل تجمع أو رابطة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة، وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها

---

[1]- **المكان نفسه**، ص.25.

[2]- جمال منصر، **مرجع سابق**، ص.40.

تحقيق الربح، ويبدو أن هذه الظاهرة والتي نجد لها جذور ضاربة في القديم (الجماعات الدينية)، منتديات الفكر، نقابات التجار القديمة"[1].

حيث نجد مثلا من بين هذه الفواعل الشركات المتعددة الجنسيات، والتي يعد نشاطها موسع ولا يزال في الاتساع ليشمل معظم القطاعات الاقتصادية مع نهاية التسعينيات، بعدما كان قطاع المحروقات المستهدف الوحيد من طرف هذه الشركات في الماضي . هذا نتيجة انتهاج الحكومة الجزائرية لسياسة التفتح على الاستثمارات الأجنبية ومنه على الشركات المتعددة الجنسيات في بداية التسعينيات .بحيث أصبحت هذه الشركات تستثمر في قطاعات متعددة وجديدة . حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر استقطبا للشركات المتعددة الجنسيات في منطقة شمال إفريقيا .وهذا حسب الدراسة التي قامت بها الوكالة الفرنسية للاستثمارات الدولية فترة من سنة 2003 إلى سنة 2005. بما أن قطاع المحروقات يعتبر أول قطاع اقتصادي في الجزائر سابقا استثمرت فيه الشركات المتعددة الجنسيات، يعد من بين القطاعات التي تنفرد بمشاريع الاستثمار بها هذه الشركات، حيث تقوم بإبرام عقود شراكة مع الشركة الوطنية من أجل العمل[2]. إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثميا الشركات متعددة الجنسيات تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الدولة الوطنية سيما تلك التي تنتمي إلى العالم الثالث والتأثير على سيادتها الوطنية وقراراتها، ذالك ليس بغريب عن هذه الشركات العملاقة التي هي في تزايد مطرد، متمركزة في أقوى الدول عالميا، ما جعلها تسيطر بالشكل الكامل على الدول الفقيرة و الصغرى كالدول الإفريقية مثلا[3].

إذ يعتبر النسق الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية، وكما يقول الدكتور لويد جنسن أنه":لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية، فالنسق الدولي يؤثر على السياسات الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق، بصرف النظر عن نظمها الداخلية". فهو أحد المؤثرات الضاغطة على السياسة الخارجية للوحدة الدولية الكائنة فيه، وتأثيرات النسق الخارجي على السلوك الخارجي للدولة تختلف باختلاف حجم الدولة، كما تختلف تأثيراته باختلاف قدرات الدولة الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية، فالدول المتوسطة والصغيرة تتأثر بالنسق الخارجي أكثر من الدول الكبيرة والدول

---

[1]- مرسال مارل، **مرجع سابق**، ص.381.

[2]- طابوش مولود، **أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006-2007)، ص.205.

[3]- عبد الناصر جندلي، **الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية علة سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العالم -الجزائر حالة-، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2011، ص.6.

التي تملك قدرات اقتصادية وتكنولوجية وبشرية هائلة، ومن جهة أخرى فإن بنيان النسق الدولي له تأثيراته كذلك على صياغة السلوك الخارجي، بحيث أن نظام الثنائية القطبية يعطي هامشا أكبر للدول الصغيرة والمتوسطة للمناورة، بينما يتقلص أكثر فأكثر عندما تسيطر دولة واحدة على النظام الدولي[1].

بعدما كان نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر يقتصر فقط على قطاع المحروقات، توسع مع بداية التسعينيات ليشمل جميع المجالات الاقتصادية الأخرى، بحيث أصبحت هذه الشركات تنشط في مجالات الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصيدلة وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وكان ذلك ناتج عن السياسة الجديدة التي اعتمدتها الدولة الجزائري اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات مع بداية التسعينيات، والمتمثلة في محاولة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجلب مثل هذه الشركات[2].

تولي الشركات متعددة الجنسيات الأهمية الكبرى لقطاع الصناعة بالجزائر، حيث يعد من بين القطاعات الأكثر استقطابا للمشاريع الأجنبية و ذلك في الفترة الممتدة من2000 إلى2005 أما من حيث مبلغ المشاريع فان قطاع الاتصالات هو الأكثر استقطابا لرأس المال الأجنبي. ومنه فإن المشاريع التي تقام في قطاع الاتصالات هي مشاريع ضخمة، فبالرغم من أن عدد المشاريع هو الرابع إلا أنه يحتل الصدارة من حيث القيمة المالية[3].

---

[1]- **المكان نفسه**، ص.8.

[2]- مولود طابوش، **مرجع سابق**، ص.204.

[3]- **مرجع نفسه**، ص.206.

الفصل الثاني:

تفاعلات الأزمة الداخلية في مالي

الطلح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

المبحث الأول: واقع الأزمة في مالي

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي

الفصل الثاني: تفاعلات الأزمة الداخلية في مالي

تمهيد

إن بروز الأزمة في مالي مع التطورات الجديدة ناتج عن جذورها منذ البداية متفاعل الجديد مع المتجذر، على غرار المشاكل التي يعانيها الساحل الإفريقي بحكم انتماء مالي إلى هذه المنطقة الأزماتية، والتي من شأنها تهديد الأمن الجزائري، حيث سنحاول من خلال هذا الفصل كشف أهم تطورات الأزمة في مالي و العوامل المساهمة في استفحال كل مرحله من تطورها، بالتدرج ومنه الإحاطة بطبيعة هذه الأزمة، ودراسة الأطراف الفاعلة فيها من أطراف مباشرة وغير مباشرة. كل هذا سيتم تقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

- **المبحث الأول: واقع الأزمة في مالي.**
- **المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.**

المبحث الأول: واقع الأزمة في مالي

يعتني العنصر بدراسة لطالما اعتبرت الأزمة في مالي، التي تعتبر وليدة العوامل السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي ساهمت في تأجج الأوضاع، وتأزمها بالشكل الذي طرح معه تحديات أمام بناء الأمن الوطني والاقليمي على حد سواء بالنسبة للدولة المشكلة للنظام الاقليمي على غرار الجزائر، فيمكن التطرق على طبيعة الأزمة و أسباب تفجر الأزمة، بينما سنكشف أهم التهديدات مالي البلد الذي يعد الحلقة الأضعف في منطقة الساحل و الأكثر عرضة إلى زعزعة اسقرارها على يد الإسلام المتطرف، لدرجة تحذير بعضهم من استيلاء الماليين إزاء دولتهم الديمقراطية في ظاهرها، التي تعاني من خلل وظيفي شديد. إلى جانب ما سيتم التطرق إليه طبيعة الأزمة في مالي إلى جانب المسببات.

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في مالي

يمكن تصنيف النزاع في مالي على أنه نزاع داخلي كبير وعنيف بحكم وجود أطراف داخلية وأخرى خارجية واستخدام الأسلحة، وهو نزاع سياسي واقتصادي داخليا بمعنى نزاع على السلطة ونزاع على الثروة، وهو نزاع أجندات خارجية في المنطقة عموما وفي مالي خصوصا.

تعد الجماعات المرتبطة بالتنظيمات الاجرامية والارهابية أطرافا مسيطرا في صراع مالي، لقد تعطلت تصرفات هذه الجماعات، وتنظيم القاعدة "ببلاد المغرب الاسلامي" على وجه الخصوص الوضع الراهن وخلقت مصالح خاصة جديدة، تدعمها الجماعات الاجرامية والتحالفات التكتيكية، ما أسهم في اندلاع الصراع الأول، كما أدت التطورات لتعقيد البحث عن حل سلمي للأزمة، لأن مجموعات مختلفة ومتنافسة تتزاحم لتؤمن لنفسها دورا بارزا في أي اتفاق لتقاسم السلطة مع باماكو، هذه الديناميكيات الداخلية تجعل التدخل الخارجي أمرا بالغ الخطورة، يطلق شرارة تحالفت جديدة وأكثر خطورة، نظرا إلى ارتباطات هذه الجماعات بالبلدان الأخرى، وتكون له بالفعل مضاعفات غير مباشرة على المنطقة ككل[1].

تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي إلى النكسات الكبرى التي منيت بها في الجزائر، فبحلول العام2003، كانت الجماعة تعاني من الانقسامات الداخلية ومن نقص المال والمقاتلين، وقد تخلى العديد من المسلحين عن أسلحتهم كجزء من مبادرتي العفو اللتين

[1]- أنور بوحريص، "الجزائر والصراع في مالي"، **مرجع سابق**، ص.7.

أطلقهما الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في حين نجحت قوات الأمن الجزائرية في القضاء على البقية أو أجبرتهم على الفرار من الأراضي الجزائرية إلى شمال مالي.

كما لاحظت الجماعة السلفي توجه بعض مقاتيها إلى العراق للانظمام إلى التمرد ضد القوات الأمريكية. وعلى حد تعبير تقرير صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فإن النقطة التي يجب إبرازها هي المدى الذي فرضت الأحداث داخل الجزائر ضرورة إعادة النظر في عمليات الجماعة اقليميا، ما أدى إلى تورط مالي في ديناميكيات لا تملك الكثير لكي تفعله إزاءها، ولا تملك أي سيطرة عليها، هذه "الديناميكيات الخارجية" تستلزم استجابة اقليمية للأزمة في مالي[1].

استخدم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، بين حين وآخر جذوره العربية كي يكسب نفوذ لدى المجتمعات المحلية العربية، "تمبكتو" على سبيل المثال، هي معقل التنظيم والمكان الذي بنى فيه الشبكة الأولى من تحالفاته الاجتماعية والسياسية، يعد عدم الاستقرار وحركات التمرد في الشمال سمة دائمة من سمات الوضع المالي، في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدته، إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم[2].

وظلت الخريطة الاقتصادية والاجتماعية لمالي على مر عقود الاستقلال ترسم خط فصل افتراضي بين جزأين متمايزين، شمال هو الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية تمثل تمبوكتو وغاو وكيدال أهم مدنه، وجنوب تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد.

علاوة على التمايز الاقتصادي والاجتماعي في مالي، فان هناك أبعاد أخرى يجب تناولها هنا كعوامل للأزمات المتتالية في مالي، إذ إن دولة مالي –البالغ عدد سكانها 14.5 مليون– شديدة التنوع من الناحية الإثنية وغني عن القول إن هذا التنوع الهجين ما هو إلا نتيجة للحدود التي وضعتها فرنسا لمستعمرة "السودان الفرنسي" (تشكلت في أغلبها من أراضي دولة مالي الحالية) ضمن تقسيم مستعمراتها الثمانية في غرب إفريقيا في 1895.

قام التوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد،وهناك عاملان رئيسان عدم الاستقرار في

---

[1]– **مرجع نفسه**. ص.7.

[2]– The poorest Countries in the Word, Global Finance, viewed 20/1/2013 http://www.gfmag.com/tools/global-atabase/economic-data/12147-the-poorest-countries-in-the-world.html#axzz2J0R95G6Q. (2015/04/20).

دولة مالي، أولهما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسيين (الشمال و الجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم التوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية عي حساب اقليمهم، أو على الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوحا من الجنوب. أما العامل الثاني، فهو التنوع الإثني وهيمنة اثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الاستقلال، ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى التوارق والأقليات الاثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة سوى إثنية "البومبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960[1]. ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية. وانتهت محاولات التمرد التوارقية باتفاقيات سلام بين المتمردين التوارق والحكومة المالية، حتى اندلاع تمرد جديد في جانفي 2012، ويختلف هذا التمرد عما سبقه في عدة وجوه أهمها:

أولا: إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات توارقية وطنية ومجموعات اسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة نشطت في مناطق التوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات التوارقية إلى برنامجها، وقد ساهم تحول طرأ على بعض قيادات التمرد التارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة أنصار الدين التارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق التوارق.

ثانيا: إن جميع اتفاقيات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات التوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفدت إمكانيات استمرارها لأنها لت تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي[2].

مالي الآن هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد المتمردين، خصوصا مع تواصل النزاع العرقي في مالي، –مع ظهور حركان التمرد الانفصالية بين حين وآخر منذ العام1962– حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في فيفري 2011، غير أنهم لم ينجحوا من قبل في زعزعة استقرار الدولة تماما، ويعزى تفكك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها، والحوكمة الضعيفة وإهمال المناطق النائية، والتمرد المستعمر في الشمال، والذي تحول بسبب الحرب الليبية إلى

---

[1]–André Bourgeot, "Identité Touarégue: De l'Aristocratie à la Révolution", **Etudes rurales**,N°120, (Oct–dec,1990), p.146.

[2]– أحمد مصطفى، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أنظر الرابط التالي http://www,dohainstitute.org/releease/afe68c3a–2d7c–48cf–acab–40491fd0F9ad، (10 أفريل2015).

تمرد مسلح مكتمل. حيث استطاع تنظيم الأزواد السيطرة على العديد من المناطق في شمال مالي، واستطاع خلق بؤر توتر في عدد كبير من الأقاليم في مالي[1]. (كما هو مبين في خريطة دولة مالي الملحق رقم 02)

المطلب الثاني: مسببات الأزمة المالية.

تتقاسم دول الساحل والصحراء قبائل "التوارق" التي يبلغ تعدادها حسب إحصاءات 2005 حوالي ثلاثة ملايين ونصف نسمة أو أكثر بكثير، بحيث يتوزعون بنسب متفاوتة في شمال مالي وجنوب الجزائر وغرب ليبيا، والقليل منهم في جنوبي تونس وموريتانيا وشمال غرب تشاد وبعض أجزاء "بوركينافاسو"، بحيث يشكلون ما بين 10% إلى 20% من إجمالي سكان النيجر ومالي[2]، ومعظمهم من البدو الرحل يقضون حياتهم في التجوال عبر الصحراء، ويعود ذلك إلى الظروف الطبيعية القاسية التي لا تسمح لهم بالاستقرار نظرا لمحدودية الموارد، ندرة المياه واستحالة ممارسة النشاطات الزراعية، الأمر الذي يجبرهم على تغيير مناطق إقامتهم بحثا عن موارد الحياة، وقد استعصى على حكومات المنطقة نوطينهم في ظروف حياة مستقرة تتوفر فيها الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم[3]، فمجتمع "التوارق" في الصحراء الكبرى عبارة عن كونفدراليات قبلية كبيرة.

إن فشل فرنسا في القضاء على الثورة الجزائرية عبر السيطرة على منطقة الصحراء الكبرى، نظرا لما تحويه هذه المنطقة من ثروات كبرى، لجأت إلى محاولة إعطاء "التوارق" حكما شبه ذاتي ، بيد أن فشل محاولاتها في استبعاد التوارق بعد وقوفهم إلى جانب الثورة، دفع بها إلى تأسيس المنطقة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) في خدعة لإيهام التوارق بإقامة دولة عريقة لهم انطلاقا مما

---

[1]- دليلة بن هبد الله، **التحديات التنموية في دول الساحل الافريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري-مالي أنموذجا-1991-2013**، مذكرة انيل شهادة الماستر، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام،2013). ص.ص95-104.

[2]- شاكر ظريف،، مرجع سابق، ص.16.

[3]- عبد الله راقدي، **مسألة إستقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر**. مداخلة ألقيت في ملتقى دولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة قالمة، يوم 24-25 نوفمبر2013، ص.2.

عانوه من تمييز عنصري آنذاك تصد غرس الأفكار الاثنية التي من شأنها فيما بعد التحول إلى وسيلة للتدخلي المنطقة[1].

وبالرغم من فشل تلك المحاولات و المآرب الفرنسية في تشتيت كيان المنطقة وتعكير صفوفها بفعل رفض أبناء المنطقة للهيمنة الاستعمارية بكل أشكالها، سواء عسكريا أو ثقافيا وحتى سياسياو دينيا، إلا أن الواقع الذي فؤضته حكومات المنطقة على إثر استقلالها وقيام دولهم ذات السيادة (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو) التي قننت تدخل تلك القبائل وقيدت حرياتهم بعد اتفاقها على ضرورة احترام التقسيمات الاستعمارية متجاهلة خصوصية وطبيعة المكون الثقافي للمنطقة، الأمر الذي جعل التوارق تنقسم على نفسها بين مؤيد للوضع وبين معارض يطالب بتكوين دولة في الصحراء الكبرى. من هنا ساد التوتر في العلاقة التي تربط بين الأنظمة السياسية المعاقبة وبين تلك القبائل التي تعتبر في الأصل جزءا من الكل الأمازيغي (الرجال الأحرار)، خاصة مالي والنيجر.

فنتيجة للسياسة القائمة على التمييز العرقي التي انتهجتها كل من جمهورية مالي والنيجر على إثر استقلالها عام 1960 فيما بين الرحل الملثمين من العرب والبربر (البيض) والسكان الحضر وهم الأفارقة السود، الأمر الذي عرقل اقتصاد "التوارق" القائم على الرعي وجعل منهم موضع تهميش، أدى بهم الأمر إلى الثورة ضد تلك الأوضاع ليقابلوا بالقمع من قبل الرئيس "موديبو كايتا"، وبفعل تدهور الأحوال المناخية في مالي وموجة الجفاف التي ضربت الشمال، جعلت من تلك المجهودات التنموية المبذولة لا قيمة لها، وتنامي سياسة الاقصاء السياسي والتهميش والقمع، مما أدى للهجرة نحو البلاد المجاورة وكانت الجزائر على رأسها[2].

والجزائر معنية بالأمر كيف لا؟ وحدودها تضم ملايين الأفراد من التوارق وفيما يلي سنحاول تبيان أهم أسباب ودوافع اندلاع الأزمة في مالي بالرغم من أننا قد وقفنا على أهمها فيما سبق:

التناحر على السلطة على مدى السنوات الماضية: الذي شرع للانقلابات كإحدى وسائل التحكيم لفض النزاع مما ينتج عنه اضطرابات أمنية لا تخدم مصلحة أي طرف، فبعد الانقلاب على نظام الرئيس

---

[1]– نبيل بونبيبة، **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول اشكالية الأمننة في المغرب العربي، المحور الثاني: المخاطر، التهدادات، الأزمات التي يواجهها المغرب، جامعة جيجل، كلية العلوم السياسية، أنظر الرابط www.fostwar.602.com، (2015/04/12).

[2]– اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي منذ 2010". **مجلة دراسات استراتيجية**، ع.1، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، ص.52.

"أمادو توماني توري" في مارس 2012، أعطى الضوء الأخضر لتكوين وظهور حركات التمرد والحركات المسلحة، حيث تعد مشكلة التوارق من أهم المشكلات السياسية التي ساهمت في تطور الأزمة، الأمر الذي شجع على تكوين حركات تمرد مسلحة مع النظام، إلى إنشاء الحركة الوطنية لتحرير الأزواد والتي استطاعت كسب تعاطف قبائل الشمال وزعماء حركات انفصالية على غرار حركة أنصار الدين والقاعدة وحركة التوحيد، ليتم بعد ذلك طرد الجيش المالي والإعلان عن استقلال الأزواد الذي شمل مدينتي: تومبوقتو، وكيدال وغاو[1].

لعبت الأزمة الليبية دورا هاما في تغذية وتعقيد الأمور من خلال عودة الآلاف من الثوار التوارق وتدفق كميات من الأسلحة المتطورة، مما ساعد في تقوية القدرات القتالية للمعارضة في حركة الأزواد والحركات المسلحة. تغليب لغة السلاح على لغة الحوار بين الفرقاء داخل أجهزة الدولة لتنتقل العدوى إلة حركة الأزواد والسلطة بعدما كان الاقتتال بين أفراد الجيش والمناصرين للرئيس المخلوع.

عدم وضوح الرؤية اقليميا ودوليا في التعاطي مع الأزمة الأمنية وتباين الحلول بين دبلوماسية سلمية لاحتواء الأزمة وبين دعاة التدخل العسكري للحد من الانزلاقات الأمنية الخطيرة في المنطقة خاصة في ظل تحالف حركة الأزواد مع الحركات المسلحة ومع بارونات الجريمة المنظمة[2].

المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمة في مالي

من المتوقع استئناف القتال العرقي في الشمال المالي– الأمر الذي أرق العاصمة بظهور حركات التمرد الانفصالية من حين لآخر منذ العام 1962– حتى قبل إندلاع النزاع الليبي في 2011، فلم يتصور التسلسل الدراماتيكي للأحداث الذي شهد سيطرة متمردي التارقي على شمال وانهيار الحكومة في الجنوب.

مرحلة ميلاد الأزمة في المالي: إن الطبيعة الصحراوية لشمال مالي وترحال سكانها شجع السلطات الاستعمارية على اهمال تنمية المنطقة وتهميش سكانها، وجعلتها عرضة لآثار الجفاف المدنرة، وكما أن السلطات الوطنية بعد الاستقلال لت تفلح في تجاوز الوضعية وتنمية المناطق الشمالية، وهو ما أدى إلى

---

[1]– فاطمة يقدي، **المسألة التوارقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل**. مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة باتنة، يومي24و25 نوفمبر2013. ص.5.

[2]– جمال بوازدية، **مرجع سابق**، ص.25.

إنتشار التذمر[1]. فوجود متغيرات سيكولوجية وسيطة هي المسؤولة عن وجود صلة مباشرة بين ندرة الموارد وتفجر النزاعات، تتمثل حسبه في عنصران هما:

بعد انسحاب الجيوش الفرنسية و استقلال مالي سنة 1960 تطلعت قبائل التوارق و العرب المنتشرة على طول الشريط الشمالي المالي إلى عهد جديد، تزول فيه الفوارق الجنسية و تضمحل السلوكات العرقية التي غرسها المستعمر الفرنسي خلال عقود من الزمن في المجتمع المالي[2]. لكن التدابير التي اعتمدتها الحكومة المالية بعد الاستقلال لم تكن في مستوى تطلعات الأزواد، حيث اعتبروها امتدادا للسياسات الاستعمارية وحلقة أخرى من حلقات الظلم و الاضطهاد. فالسلطة و الأ موال كانت للجنوب على حساب الشمال مما عمق مظاهر التخلف و أذكى بواعث الشعور بالظلم و التعسف في نفوس أزواد(*) مالي و التوارق منهم على وجه الخصوص[3]. حيث قامت الدولة الجديدة بالاستيلاء على حقوق سكان الاقليم الشمالي وممتلكاتهم ومنعت القوافل التجارية من المرور، كما فرضت ضرائب ثقيلة على الرعاة و أساءت لرؤساء القبائل و الأعيان[4]. هذا ما أدى في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات مسلحة بين السلطات المالية من جهة، و التوارق من جهة أخرى. وفي هذا الصدد تبرز نظرية الاحتياجات الأساسية، و التي تقوم على افتراض أن كل البشر لهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها (أكل ومشرب و تعليم، صحة و أمن...)، وهو ما لت تلحققه سلطات باماكو لأقلية التوارق في الشمال عكس ما كانت توفره لبقية

---

[1]- محمد حمادة الأنصاري، التوارق شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى، أنظر الرابط التالي: http://touaregmaroc.blogsepot.com, (2015/04/07).

[2]- عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي، **المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية،2012-2013)، ص.11.

[*] الأزواد: هو الإسم الذي يطلق على مجموعة القبائل التارقية والعرب. إلى جانب قلة السواري أو البيل وهم من الزنوج، حيث يمثل التوارق أكثر من ثلثي هذا المزيج ويقطنون بمنطقة شمالي مالي والنيجر.

[3]- أحمد شنه، **العاصفة الورقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشروالتوزيع، ط1، 2000)، ص.59.

[4]- رشيد أكناون، **التوارق في شمال مالي بين الإبادة و خطر مسح هوية الأمازيغ**، http://www.elaphblog.com، أنظر الرابط (2015/04/22).

أطياف الدولة في الجنوب وهذا ما سؤكد بأن النزاعات تحدث و تتفاقم عندما تحدث و تتفاقم عندما يجد الانسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن اشباعها، و أن هناك آخرين يعيقون ذلك[1].

فعندما استقلت جمهورية مالي على عهد الرئيس القوي "موديبو كايتا" ضمت ولايتي "كيدال" و "توم بكتو" اللتين تشكلان أكثر من ثلث أراضي البلاد، غير أن انحيازا ثقافيا معاديا للحواضر الاسلامية المناهضة. للاستعمار الفرنسي شكل أرضية سياسية و فكرية، أسست لتهميش هذه المناطق من قبل الحكومة المالية التي ينحدر جل أعضائها من الجنوب المنخرط في أجندة الاستعمارية منذ عقود[2].

التأكيد على ما سبق يستعمل الأستاذ "فرانسيس ستيوارت" مصطلح "اللاتوازن الأفقي" الذي ينشأ حين يكون هناك وضعا متميزا لمجموعة معينة من الناحية الاقتصادية، فهذا التقسيم يضاف إلى الاختلاف العرفي الموجود نسبقا، و بدفع هذا الخلل في التوازن الاقتصادي بين المجموعات الأطراف غير المستفيدة إلى اللجوء لطرق أخرى للتعبير عن هذا التهميش[3]. إلا أن التفاعل بين مختلف المجموعات الاثنية يؤدي إلى نشوء المأزق الأمني المجتمعي، وينجم ذلك عن إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر، بافتراض أن نمط العلاقات البينية تقوم على لعبة صفرية[4].

هذه الوضعية التي أدت إلة إندلاع حركة مسلحة عام 1963 كصورة من صور الرفض و الاحتجاج و طريقة من طرق التعبير المباشر عن الرغبة في انتزاع أبسط الحقوق، حيث تمكن التوارق من استرجاع السيطرة في شمال أدرار ايفوغاس بكيدال، بعد شنهم لحرب عصابات ضد الجيش المالي[5]. إلا أن هذه الحركة انطفأت بسرعة ولم يستطع التوارق الوصول إلى أي نتيجة، بسبب رد الحكومة المالية القاسي على حركة التمرد والذي شمل إبادة قطعان الماشية وتسميم الآبار، وهو ما ترك ذكريات مريرة

---

[1]- زياد الصمادي، **حل النزاعات**، (الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، نسخة منقحة للمنظور الأردني، 2009-2010)، ص.15.

[2]- محمد الحافظ العابد، "التوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف"، أنظر الرابط التالي، http://www.aljazeera.net (2015/04/06).

[3]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.60.

[4]- عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية. فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي"، أنظر الرابط التالي: http://www.geocities.com، (2015/04/16).

[5]-Pierre Boilley, **Mali: stabilité du nord-Mali des respousabilités partagées**, (UNHCR Centre for documentation and research. N°10.May1999) .p.4

بين طوائف التوارق وعاد عليهم بانعكاسات سلبية كالهجرة نحو البلدان المجاورة، وسقوط العديد من القتلى وفقدان الممتلكات[1].

يرى بعض المحللين بأن مسألة النزاعات الداخلية ترتبط بمسألة ضعف العقد الاجتماعي وهذا بالعودة إلى الطبيعة الهوبزية للفواعل المختلفة. وبعد قمع الحركة المسلحة بشكل نهائي عام 1964 لم يكن أمام الكثير من توارق مالي إلا الهجرة نحو البلدان المجاورة خاصة الجزائر، واستمرت هذه الهجرة خلال الفترة (1964-1974) انتلقت خلالها أعداد كبيرة إلى جنوب الجزائر وحتى شمالها. حيث خلقت هذه المرحلة صدمة أدت إلى إنسداد سياسي و اقتصادي و اجتماعي، وأحدثت شرخا كبيرا بين الحكومة المركزية[2].

بعدها جاء تصريح العقيد معمر القذافي 16 أكتوبر 1980ـ وفيه ندد بممارسات النظام المالي ضد الأزواد وتم افتتاح أول معسكر تدريبي لهم في ليبيا. وبعدها قاموا بالمشاركة في الحرب مع فلسطين بعد العدوان الاسرائيلي على مقر الحكومة الفلسطينية المؤقتة في لبنان سنة1982، وبعد العودة إلى ليبيا تم إدماجهم في صفوف المقاتلين التوارق واستخدامهم كمرتزقة في الحرب الليبية ضد نظام "حسين حبري" في تشاد[3]، وهو ما أكسبهم المزيد من الخبرات العسكرية. وفي غضون 1987 تم عقد المؤتمر الثاني لتدارس شؤون الحركة السرية للأزواد، وتم الاتفاق على إعادة تنظيم صفوف الحركة للإسراع في القيام بتفجير الحركة المسلحة في شمال مالي. وبين عامي 1988-1989 تم تشكيل أولى الخلايا السرية للحركة في مدن (كيدال، غاو و تومبكتو) في شمال مالي[4].

مرحلة العمل المسلح: انعكاسا لضعف الأداء الاقتصادي الكلي في مالي برزت عدة مؤشرات طبعت الجو العام هناك، وأهمها الثالوث الأسود (الفقر، المجاعة و المرض) الذي زاد من معاناة السكان، إذ صنفت الدولة تحت خط الفقر حيث لا يتعدى دخل الفرد نصف دولار يوميا، وهو ما أدى إلى وضع مالي على قائمة الدول المرشحة للفشل في آفاق سنة 2020[5]. وهذا ما أثر على المستويات الاجتماعية و انتشار

---

[1]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.60.

[2]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.61.

[3]-Mehdi Taje, L'instabilité du Sahel menace, **Op cit**, p.63.

[4]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.ص 64-65.

[5]- محند برقوق، **إشكالية الأمننة الجهوية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الأول حول الأمننة في المغرب العربي، جامعة جيجل، كلية العلوم السياسية، 2009، ص.8.

معدلات الوفيات بسبب الأمراض كالايدز، وهو مؤشر على ضعف الهيكلية المؤسساتية سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي فتح قنوات لتغلغل الجماعات المسلحة في وسط التوارق، خاصة بعد إرجاع الجزائر –التي عانت من العشرية السوداء وما نبعها من أزمة نفطية أثرت لشكل كبير على اقتصادها– آلاف اللاجئين التوارق إلى مالي و النيجر مما أدى بهم إلى الصدام مع العرقيات الأخرى و السلطات السياسية، وما أزم الوضع أكثر هو ظهور الميليشيات المضادة لهم من السود المدعمين من الحكومة المركزية[1].

في هذا الاطار يعتبر مفهوم "المأزق الأمني" الناجم عن الإدراكات السيئة والذي يطرحه "jervis"، إحدى المفاهيم الواقعية الرائدة، فعندما يدرك الأفراد أن الحكومة عاجزة أو أنها تفتقد لإرادة حماية الجميع، فانهم يلجؤون إلى شكل تنظيمي آخر وهو المجموعة الإثنية، كإطار يتكفل بالدفاع عنهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمرارهم. وفي ظل مأزق كهذا فإن محاولة أية نجموعة إثنية تعزيز أمنها، يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على أنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد، ومثل هذه الحركية حسب "باري بوزانBarry Buzan" تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية وتقوي احتمالات الحرب الوقائية. حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية وذلك بذريعة الدفاع عنها قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها، وهوما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة[2].

لكن بعد انتظار دام أربعة أشهر وعدم وصول الأسلحة تقرر البدء في العمل المسلح من خلال الهجوم على هدف استراتيجي عسكري مالي للتزود بالأسلحة. وكانت مدينة (مينكا) أول هدف لأنها تتوفر على الكثير من الإمدادات الغذائية والعسكرية، ففي ليلة 26 جوان1990 قامت جماعة متكونة من 60 فردا بمهاجمة جملة من المواقع العسكرية بصورة مباغتة تمكنت من خلالها من الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة وبعد نجاح هذه العملية تم اختيار موقع إستراتيجية كأول قاعدة عسكرية للحركة وهو (تيكاري). وتوالت بعد ذلك الهجومات وتمكنت الحركة من إقامة قاعدتين عسكريتين إضافيتين الأولى في شمال (بروسا) و الثانية بمنطقة (تيغرغار)[3].

---

[1]– نبيل بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، **مرجع سابق**، ص.42.

[2]– عادل زقاع، ، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية. فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي"، **مرجع سابق**.

[3]– عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي، **مرجع سابق**، ص.16.

في سياق المعارك وصفت الحكومة المالية المسلحين التوارق بأنهم عصابات إجرامية ولصوص يهدفون إلى ترتيب عمليات هجومية لقتل المدنيين وتخريب ممتلكاتهم، وأن هناك دولة صديقة وشقيقة تدعوا إلى "طريق ثالث" هي المسؤولة عن دعمهم بشتى الوسائل و الطرق. و في نفس السياق تبرز ظاهرة الجوار السيء التي جاء بها "Brown" ضمن المقاربة النيوواقعية كإحدى العناصر الأساسية التي تقف وراء انتشار تغذية التوترات والصدمات الإثنية[1].

كما يكمن تفسير ما سبق من خلال المقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات في إسهامات الأستاذ "Paul Collier" ونظريته حول "الجشع و الظلم"، فبتحليلها لهذا النزاع تلحظ بأن طرفي النزاع يتهمان بعضهما البعض فمن جهة تصف الحكومة المالية التوارق بالـــــــ"المتمردين" و الخارجين على القانون و مؤخرا "الإرهابيين"، ومن جهة أخرى نجد التوارق كمجموعة إثنية تتهم السلطات بالتهميش مقارنة بالمجموعات الأخرى (من السود الأفارقة) حيث ترفع الحركات المسلحة التارقية شعارات استرجاع حقوقهم ومحاربة اللاعدالة في توزيع الثروة و السلطة. كما ينبغي فهم اللغة المستعملة بين الطرفين حسب المنظور البنائي فالجشع و الطمع شعار التوارق ضد الحكومة المالية، و الظلم و اللاعدالة مبرر كاف حسب التوارق للعصيان و الحرب.

قامت السلطات المالية بمواجهة الموقف باعتماد إستراتيجية عمل جديدة تهدف إلى إبطال مبررات وجود هذه الحركات المسلحة، و بالتالي قطع الطريق أمام أي انتقاد داخلي أو خارجي. حيث وجهت تعليمات صارمة لقوات الجيش و الأمن مفادها:

عدم مطاردة الأشخاص على أساس العرق و اللون.

وضع جميع الإمكانيات لضمان الأمن للسكان الأجانب القاطنين بمالي.

حراسة الحدود ومنع دخول أو خروج أي كان.

دعم وضعية الحكومة التي تهدف إلى ضمان استقرار المنطقة، لغرض تجسيد المهام الأساسية المرتبطة بتمويل السكان بالموارد الأولية ومتابعة برامج إعادة تنصيب السكان في ظروف جيدة، بالاضافة إلى أن النظام المالي قام بتقديم رسائل توضيحية إلى المجموعة الإفريقية و الدولية سعيا إلى رفع الالتباس و التخفيف من حدة الانتقادات التي تتلقاها الحكومة المالية جراء اشتداد الأزمة، وتشير وجهة النظر

[1]- عادل زقاع، **مرجع سابق**.

الرسمية المالية إلى أنه لم يكن لديها على امتداد سنوات الاستقلال أي مشكل مع التوارق كما أنها قامت باتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين وضعياتهم الاجتماعية، الاقتصادية وحتى السياسية[1].

هو بالتحديد ما تدعو إليه "الليبيرالية البنيوية" من خلال تركيزها على كيفية تفعيل منظومة احترام حقوق الأقليات عبر التركيز على دور الأقليات في تعزيز قيم السلام و التعاون، ومثال ذلك استغلال التدفقات عبر الدولية لإزالة الإدراكات السيئةبين مختلف المجموعات من خلال إقامة اتصالات بين أعضاء فئة اجتماعية متماثلة كرؤساء الطوائف الدينية، وهذا لخلق فرص تنسيق وتعاون تزيد من هامش الولاءات عبر الإثنية بالموازاة مع تقليص المكاسب المرجوة من التصعيد. كما أن المرحلة عرفت دخول بعض الأطراف الأجنبية تحت ذريعة وضع خطة تنموية خاصة، تشمل زيادة وتوسيع الاستثمار الحكومي فيالتنمية المحلية عبر إقامة البنى التحتية وتأمين مواطن الشغل، ودمجهم في المنظومة الإدارية والعسكرية والأمنية للدولة[2].

إلا أن ذلك لم يضع حدا للحركات المسلحة المطالبة بالانفصال، حيث عاد التمرد للواجهة سنة 1994-1995 ثم في 2006. ففي شهر أفريل 2006 أعلن العقيد في الجيش المالي "حسن فغاغا" انسحابه من الجيش واصطحب معه 100 مسلح من أفراد كتيبته واحتل بهم مدينة "كيدال" إحدى أهم ثلاث مدن في إقليم أزواد في شهر ماي من العام ذاته، وكان رد التارقي الهجوم على موقع عسكري بـــــ"كيدال"و "مناكا" يوم 23 ماي من طرف "التحالف الديمقراطي للتغيير"[3]. وكان هناك تبادل للاتهامات بين الأزواديين والحكومة المالية، حيث تتهمهم الحكومة بعدم الاندماج والإبقاء على "خيوط"للعودة للتمرد بينما يتهم الأزواد حكومة مالي بالنكوص عن تطبيق بنود "الميثاق الوطني"، وتهميش المناطق الشمالية وتعمد تجهيل أهلها وتفقيرهم وتركها نهبا للعصابات والحركات المسلحة[4].

إثر هذا قامت الجزائر باحتضان اتفاق صلح سمي بـــــ"اتفاق الجزائر" والذي وقع في الرابع جويلية 2006 وجاء تعهد ليبيا بإيواء الرافضين للإتفاق الأخير إذ قامت بدمجهم في نسيجها العسكري لإغراق

---

[1]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.85.

[2]- عادل زقاع، ، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية. فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي"،**مرجع سابق**.

[3] -Ferdous Bouhlel Hardy, ‘’Crises Touarégues au Niger et au Mali’’, Ifri Programme Afrique Sub-Sararienne, Janvier2008, 14/04/2014, p5, in : http://www,ifri.org/files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR, (12/04/2015).

[4]- عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي، **مرجع سابق**، ص.18.

بعض الوحدات الأمنية الليبية بعناصر تارقية ومن بين هؤلاء العقيد "محمد آغ ناجم" والذي قد لعب دورا مهما في تهريب السلاح اليبي التي كان يتواجد فيها عناصر حليفة "إبراهيم آغ باهنغا" الذي كان يحضر لتوسيع نطاق تمرده المسلح الذي أطلقه سنة 2006 قبل أن يستأنفه سنة 2009[1].

في مارس 2007 عادت محموعة منشقة تابعة لـــــــــــــــ"إبراهيم آغ باهنغا" لحمل السلاح ضد سلطات مالي وشنت هجوما على موقع "تيتراوتين" حيث خطفت 23 عسكريا، وقامت قوات الجيش المالي بدعم من الجيش النيجيري بتعقب هذه الجماعات حتى داخل الحدود الجزائرية، وقامت القوات المشتركة للجيشين حملة عسكرية كبرى في محاولة لتطهير المناطق الشمالية للبلد من عناصر الجماعات المتمردة، وهو ما خلف الكثير من الخسائر بين المدنيين العزل، الوضع الذي حذرت منه مفوضية الأمم المتحدة للاجئين[2].

مرحلة انفجار الأزمة: أطلقت حكومة توري البرنامج الذي موله الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الدولية الأخرى إلى إخماد السخط المتزايد، واسترجاع المكاسب التي حققها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأصحاب الأعمال المتواطئين معهم على حساب الدولة، لكن الأمر انتهى بسخط السكان المحليين، وتعزيز المشاعر المعادية الـــــــــ "باماكو" وبالتالي تمهيد الطريق أمام تجدد القتال[3].

للتأكيد على هذا يرى كل من "فيرون" و "لاتان" بأن الفقر يلهم الدين والعرقية لإثارة الحروب الداخلية حيث يتقاسمان مع "كولبي" نفس التصور عن كون الحروب الداخلية تقع في الدول الفاشلة والضعيفة التي تفتقد للكفاءة و تنتشر مختلف أنواع الجرائم، ونصبح أمام حلقة مفرغة الضحية فيها هو الفرد و المجتمع[4].

وفي نهاية المطاف كانت هناك حاجة لوجود قوة خارجية للحث على القيام باجراء حاسم، حيث أصبحت الحرب الليبية –التي أطاحت بـــــــــ "معمر القذافي" سنة 2011– الحافز الذي عجل بانفجار الأزمة. خاصة بعد عودة مئات التوارق إلى منازلهم في شمال مالي. هؤلاء الذين خدموا في قوة "القذافي" الأفريقية

---

[1]– عبد الله مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، أنظر الرابط: http://studies, Aljazeera.net، (2015/04/13).

[2]– عبد الله مامادو باه، **مرجع سابق**.

[3]– أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أنظر الرابط التالي http://www.CarnegieEndowment.org، 2015/04/12.

[4]–International Crisis Group,''Mali : Avoiding Escaltion'', **crises Group Africa Report**, n°189, (18 July2012), in: http://wwwcrisisgroup.org, 12/04/2015.

التي أنشئت في العام 1972 والذين وظفهم الزعيم الليبي الراحل خارجيا في حروبه المباشرة مع تشاد. أو في مناطق اشتباك خارجة كليا عن منطقة الساحل مثل لبنان، أو ممن استغلهم داخليا في صراعه مع الثوار الليبيين[1].

بعد ستة أشهر من عودة التوارق إلى ديارهم في17 جانفي 2012 بدأ التمرد المسلح بقيادة "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي ألحقت هزائم كبيرة بالجيش المالي، الأمر تسبب في استياء وغضب شعبيين من تعاطي الرئيس المالي "أمادو توماني توري" مع الجماعات المسلحة فضلا عن حدوث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش. إذ أطاح المجلس العسكري بقيادة "أمادو هيا سانوغو" الرئيس يوم 21 مارس 2012، قبل ستة أسابيع من الانتخابات المقررة يوم 29 أفريل 2012، ودافع "سانوغو" عن انقلابه على أساس أن "توري" أخفق في توفير تجهيزات كافية لقوات الدفاع والأمن لإنجاز مهمتها للدفاع عن سلامة أراضي البلاد[2].

نتيجة الفراغ في السلطة بعد الانقلاب العسكري على الرئيس المالي، سارع تحالف "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" مع الحركات الجهادية المكونة أساسا من جماعة أنصار الدين، "حركة التوحيد والجهاد" وفيصل تابع لـــــــــ "قاعدة في بلاد المغرب" في الاعلان عن استقلال إقليم أزواد من جانب واحد في أفريل 2012 (أنظر الخريطة رقم2). متخذة من غاو عاصمة لدولة أزواد بعد تشريد أكثر من 200 ألف مواطن مالي ولجوئهم للدول المجاورة (إحصاء الهيئة العليا للاجئين يوم 3نيسان 2012 وفي هذا الصدد تثير التقارير الصادرة عن مفوضية الأمم المنحدة لشؤون اللاجئين إلى فرار نحو 150 ألف من المدنيين من مناطق المواجهات في شمال مالي إلى دول الجوار وهي: موريتانيا والنيجر وبوركينافاسو خلال آخر أسبوعين من شهر جانفي 2012 إضافة إلى 230 ألف نازح سبقوهمإلى دول الجوار). كما قامت "حركة تحرير أزواد" بتسمية مجلس انتقالي يضم 22 عضوا عهد إليه بالتسيير المؤقت للأمور تحت رئاسة "بلال آغ الشريف"[3].

---

[1]- الحاج ولد ابراهيم، "أزمة مالي...انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، أنظر الرابط التالي http://studies.aljazeera.net، (2015/04/12).

[2]- أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، **مرجع سابق**. ص.8.

[3] –Alexis Arieff, ‘’Crisis in Mali’’, **Congressional Research Service**, January14/2013, in, http://docs.google.com, (08/04/2015).

لكن الحركة وجدت نفسها في عزلة دولية كبيرة حيث لم تعترف بها أية دولة في العالم، نظرا للعديد من الاعتبارات والتي من بينها أن التوارق لا يشكلون أكثر من 10% من سكان الإقليم الذي يتقاسمونه مع مجموعات سكانية أخرى كالسونغاي والفلان والعرب، إضافة إلى أن الطرح القومي المتزمت الذي يدافع به بعض قادة المنظمة عن مشروع دولتهم أثار الكثير من المخاوف والتحفظات لدى المجموعات الأخرى بما فيها العرب، حيث رأى هؤلاء في جمهورية أزواد مشروع دولة تارقية الثقافة والتوجه وبربرية الهوية[1].

كما أن الاتهامات المتواترة من قبل منظمات إنسانية محايدة ضد مقاتلي الحركة بارتكاب فضائح وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان في الشمال المالي (بما فيها مذبحة آغ لهوك ضد أكثر من مائة جندي مالي، وغيرها من جرائم القتل والتصفية الجسدية البشعة والاغتصاب) ضد المنحدرين من القوميات الأخرى لم تكن لتخدم صورة المشروع السياسي الأزوادي[2].

حيال هذا التطور المعقد أجمعت كافة الأطراف الدولية المؤثرة كالأمم المتحدة والاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "الإكواس" والاتحاد الأوروبي وكافة دول الجوار على إدانة الانقلاب. حيث شكلت المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لجنة للاتصال بالرئيس البوركينابي "بليز كومباوري"، أسندت إليها مهمة القيام بالوساطة للتوصل لحل توافقي ينهي الأزمة بالجنوب ويفضي إلى استرجاع الوحدة الترابية. ونددت المنظمة الإقليمية بمساعي الانفصال وهددت باللجوء إلى القوة بغية فرض عودة الأجزاء المحتلة لسيطرة السلطة المركزية في باماكو[3]. إلا أن الاستقطاب الحاد في الجنوب بين المؤيدين للانقلاب ومناوئين له أربك الحسابات الدبلوماسية للوسيط البوركيني الذي نجح بعد جولات مضنية من المباحثات في التوصل إلى صيغة دستورية لحل الأزمة وهذا من خلال، تطبيق حيثيات الدستور وتحجيم دور الانقلابيين. تشكيل حكومة انتقالية تتولى تسيير الأمور تمهيدا لإعادة ترتيب الأوراق الداخلية. والعمل على خلق الظروف المناسبة لاستعادة الشمال المالي.

وسعيا منه لانجاح الوساطة سافر وزير خارجية بوركينافاسو شخصيا إلى شمال مالي، أين التقى بقيادات جماعة "أنصار الدين" من أجل حثها على القبول بالحل السلمي، حيث وافقت الأخيرة على الجلوس إلى

---

[1]- الطاهر المعز، "الأطماع الإمبرالية في منطقة الصحراء الكبرى: الوضع الإقليمي وظروف الانقلاب العسكري في مالي"، أنظر الرابط التالي http://anaanonline.org/ebullentin-ar/?p=7644، (2015/04/12).

[2] - عبد الله مامادو باه، **مرجع سابق**.

[3]- عبد الله مامادو باه، **مرجع سابق**.

طاولة المفاوضات بعد تدخل المجلس الاسلامي الأعلى في مالي لإنقاذ الوضع. وبمقتضى خطة "الايكواس" عين السيد "جاكوندا تراوري" رئيس الجمعية الوطنية –المقرب من الرئيس المخلوع– رئيسا انتقاليا للدولة، في حين سمي –الفيزيائي الفلكي– "موديبو جارا" والمقرب من الانقلابيين رئيسا للوزارة لفترة انتقالية[1].

بدأت الترتيبات العملية لبدء المفاوضات حيث التقت وفود الطرفين بالمسؤولين في بوركينافاسو وتحدد يوم الخميس 10 جانفي 2013 موعدا للجلسة الأولى بين الحكومة من جهة و الحركة الأزوادية وجماعة أنصار الدين من جهة أخرى، في مدينة "وغادوغو" برعاية الوسيط الاقليمي رئيس بوركينافاسو. وقبل الموعد تقرر تأجيل الجلسة إلى يوم 20 جانفي بوافقة الأطراف، لكن حدثت تطورات خطيرة أفسدت كل شيء[2]:

أعلنت جماعة أنصار الدين انسحابها من مبدأ وقف الأعمال العدائية مع الحكومة بدعوى عدم جديتها. حشدت الجماعات المسلحة قوات بمناطق بين الشمال والجنوب وبدأت بالزحف تجاه الجنوب. وفي يوم الأربعاء 9جانفي بدأت الجماعات المسلحة بالهجوم على مدينة كونا الواقعة على بعد 65كلم من مدينة موبتي عاصمة الإقليم الأوسط، والمتاخمة لمدينة سيفاري حيث توجد القاعدة العسكرية الرئيسية في وسط البلد وكذا المطار الدولي و العسكري، وكان هذا الهجوم بداية الزحف. أيضا الظروف الطبيعية القاسية وفترات الجفاف خلال السبعينات والثمانينات زادت من توتر العلاقة بين التوارق وغيرهم من سكان شمال مالي والحكومة، مما أدى إلى تمرد 1991، مما دفع إلى الانتفاضات المتكررة، وبالتالي فهي امتداد حقيقي لما حدث في بدايات الاستقلال. وبعد العصيان المدني ومهاجمة الثكنات هو التكتيك المستخدم من قبل التوارق، وذلك في مختلف الانتفاضات التي عرفتها مالي (1963، و1990و 2006، وحتى 2012)، غير أن الهدف السياسي تحول من رفض الحدود 1963، إلى المطالبة بضرورة تحقيق التنمية في المناطق الترقية[3].

---

[1]– تقرير الأمانة العامة لاتحاد علماء إفريقيا، "الأحداث في مالي رؤية عن قرب"، أنظر الرابط التالي www.africanulama.org، (2015/04/17).

[2]– عبير الفقي، "أزمة مالي والوجود الفرنسي...الاستعمار في شكله الجديد"، أنظر الرابط التالي http://www.youm7.com (2015/04/12).

[3] مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"، **مجلة الدراسات السياسية**، (الجزائر، ع.1، جوان 2014)، ص.43.

سادت حالة من الهلع في كل أرجاء البلد لاسيما في مدينتي "موبتي" و"سيفاري" حيث لازال الناس يذكرون المآسي التي وقعت بعد سيطرة الجماعات المسلحة على الأقاليم الشمالية، وفي ظل هذا الوضع طلب الرئيس المالي المؤقت "ديانكوندا تراوري" في 10 جانفي 2013 تدفل فرنسا لمساعدة الجيش على سد الهجوم ولمنع انهيار البلد، وذلك لعجز الجيش المفكك عن وقف الزحف.

جاء التدخل الفرنسي في ظل اتخاذ الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند"، قراره ببدء التدخل العسكري في مالي في إطار ما عرف بحملة "القط المتوحش" يوم الجمعة 11جانفي 2013 استجابة لطلب رسمي من الرئيس المالي، ولدرء المخاطر التي تهدد السكان في مواجهة القوى الإسلامية المتشددة المسيطرة على ثلثي البلاد والتي باتت تهدد العاصمة المالية "باماكو"[1]

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي

بمراعاة الأطراف الفاعلة في الأزمة المالية نجد هناك أكثر من لاعب على مسرح أحداثها ــ فالقائمة تضم أطرافا داخلية أساسها الجماهات المسلحة والحكومة المالية، إضافة إلى أخرى خارجية تشمل دول الجوار المالي بالإضافة إلى دول كبرى ومنظمات إقليمية ودولية، سيتم من خلال هذا المبحث التعرف عليها.

المطلب الأول: أطراف مباشرة في الازمة

تكمن جوانب القوة الأساسية للمقاربة "البنائية"من حيث قدرتها على تزويدنا بفهم لفترات التحول في العلاقات الدولية، وذلك مقابل الفهم السياتيكي الذي يميز نظريات الفاعل العقلاني، ويعود ذلك إلى

[1]- عبير الفقي، **مرجع سابق**.

اقتراحاتهم المتعلقة بالتأثير المتبادل بين البنية والعضو[1]. بحيث يمكن تطبيقه على الأزمة التي تعيشها مالي، فقد ساهم في انفجار هذه الأزمة طرفان أساسيان يتجسدان في الحكومة المالية من جهة، أخرى الحركات المسلحة بشقيها العلماني والجهادي من جهة. وفيمايلي سنتناول الطرفان بالتفصيل:

أولا: الحركات المسلحة: منذ بداية النزاع في مالي ظهرت العديد من الحركات المسلحة التي تطالب باستقلال الإقليم الشمالي، أو الحكم الذاتي في إطار دستور فيدرالي يسمح لأبناء الإقليم بإدارة شؤونهم باستقلالية عن العاصمة المالية "باماكو". وفي هذا الإطار برزت العديد من الحركات أهمها[2]:

- الحركة الشعبية لتحرير أزواد.
- الجبهة الإسلامية العربية للأزواد.
- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد.
- الجيش الثوري لتحرير أزواد.
- الحركات والجبهات الموحدة للأزواد.
- المؤتمر الوطني لتحرير أزواد.
- حركة 23 مايو أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير.

أما الأزمة الراهنة التي تشهدها هالي منذ مطلع جانفي 2012، فقد اشتعلت بفعل تركيبة جديدة من الحركات انبثق بعضها عن الحركات السابقة وبعضها الآخر جاء مع تفشي الفكر الجهادي مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

الحركة العلمانية: "الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)": وظهرت الحركة الوطنية الأزوادية في "تمبكتو" في نوفمبر2010 وهي حركة قومية الطابع، تضم ليبراليين ومستقلين ولها جناحان مدني وعسكري، غالبية قادتها توارق، ويعود لها أسبقية إطلاق شرارة الصراع المسلح ضد الجيش المالي في مدينة "ليرة" بالقرب من الحدود الموريتانية[3].

---

[1]- عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية. فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي"، **مرجع سابق**.

[2]- نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، **مرجع سابق**، ص.ص34-35.

[3]- حنان فهمي، "مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية"، أنظر الرابط http://www.alwafd.org، (2015/04/12).

تعرف "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" نفسها بأنها حركة تسعى لتحرير أرض أزواد وضمان حق تقرير المصير لـــــــــــ"الأمة" التي تسكن أساسا هذه المنطقة الواقعة بشمال مالي والتي تضم أيضا أجزاء معتبرة من الجزائر وموريتانيا والنيجر[1].

وفي 16 أكتوبر 2011 قررت حركتان من التوارق هما "الحركة الوطنية لأزواد"، والفيصل العسكري لحركة "آغ باهنغا" المعروف بـــــــــ"تحالف الـــــــ22 ماي لطوارق مالي و النيجر"، الاندماج في الحركة الوطنية لتحرير أزواد. ولعب "المؤتمر الأمازيغي العالمي" ** دورا مهما في الاتفاق، بل وساهم بشكل فعل من خلق آلة إعلامية ضخمة، في فرض وجود الحركة الوطنية لتحرير أزواد وتقديمها للعالم كمنظمة تحرير ليبيرالية تتبنى الفكر الديمقراطي ذو المرجعية العلمانية[2]. هذه الحركة التي أطلقت شرارة الحرب قي 17 جانفي 2012 من مدينة (مناكا) حتى ضواحي (آغلهوك)، بعد استفادنها من التحاق وحدات كاملة من الجيش النظامي الليبي – بعد انهيار نظام القذافي– مدججة بالعتاد والسلاح. الأمر الذي لطالما حذرت منه الجزائر منذ اندلاع الحرب في ليبيا، ما نتج عنها من فوضى انتشار السلاح بعد نهاية الحرب في الساحل الافريقي.

لكن الجزائر لا تثق بـــــــ"الحركة الوطنية لنحرير أزواد"، وذلك بسبب صلات الحركة المذكورة بالجماعات الانفصالية المرتبطة بالقوميين البربر الجزائريين في فرنسا، حيث يقدم النشطاء القبائل الذين يحرضون من أجل حصول البربر على حق تقرير المصير في الجزائر، مساعدة لوجستية كبيرة للنشاط الانفصالي لحركة تحرير أزواد. هذه الأخيرة التي ترى بأن دعم الجزائر لمسعى حركة البوليساريو –الذي مضت عليه ثلاثة عقود– لاستقلال الصحراء الغربية عن المغرب غير صادق، في حين تحرم شعب التوارق من فرصته المناسبة في تقرير المصير[3]. كما تشتبه الحركة الوطنية لتحرير أزواد بنوايا الجزائر، وتضمر مشاعر استياء تجاه إستراتيجية الوساطة التي اتبعتها الجزائر في الماضي وكيفية اختيارها للمحاورين، الأمر الذي حد من تأثير الجزائر على الحركة. لذلك ليس من قبيل الصدفة أن "حركة تحرير أزواد" رفضت دعوة الجزائر لحضور محادثات السلام في أوائل فيفري 2012.

---

[1]– الجزيرة أخبار، "حركة تحرير أزواد...استرجاع قرار مغيب"، أنظر الرابط التالي http://www.aljazeera.net/news/pages ، (2015/4 0/12).

[2]– عبد الله مامادو باه، **مرجع سابق**.

[3]– أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، **مرجع سابق**. ص.7.

الحركات ذات الطابع الجهادي السلفي: بالاضافة إلى "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" العلمانية، ظهرت حركات جديدة ذات طابع سلفي تسعى لتطبيق الشريعة الاسلامية في مالي، ومن أبرزها:

حركة أنصار الدين: حسب مؤسسيها هي حركة شعبية جهادية سلفية أسسها الزعيم التقليدي "أياد آغ غالي". وقد دشن هذا الأخير نشاطها العسكري بالهجوم على مدينة "آغ لهوك" في أقصى الشمال المالي، حيث توجد قاعدة عسكرية محصنة تابعة للجيش المالي سيطر عليها، ثم ما لبث أن هاجم قاعدة "تساليت" العسكرية أين تمكن من اقتحامها والسيطرة عليها. كما أعلن عزمه تطبيق الشريعة الاسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرة حركته، حيث أسس مجالس تسير شؤون المدن والبلدات التي سقطت في يد مقاتليه[1].

يهتم "آغ غالي" بالحفاظ على علاقاته الواسعة مع الأطراف الفاعلة، وبرز هذا من خلال دعمه للإفراج عن الرهائن الغربيين ليظهر نفسه على أنه زعيم براغماتي وحكيم، وعلى حد تعبير المحلل الفرنسي "رولان مارشال" فان: "إياد آغ غالي" مثال جيد لنوع الأشخاص الذين تحتاجهم الجزائر و "باماكو" في كثير من الأحيان للتفاعل مع تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي أو التوارق للحفاظ على قنوات الاتصال. ويفتخر "آغ غالي" بتوفره على مجموعة هائلة من مصادر المعلومات في باماكو والعاصمة الاقليمية الأكثر تأثيرا (الجزائر). حيث شكل الدور المهيمن لـــــــ"آغ غالي" في الأزمة في مالي وعلاقاته مع الجزائر ضغطا هائلا على الجزائريين كي يستخدموا نفوذهم معه وجماعته المسلحة خاصة أن الجزائر تعرف جيد ديناميكيات الصراع في مالي ولديها قدرة التأثير على صاحب القرار في الأطراف المسلحة الرئيسة في مالي[2].

وفي نفس السياق نظمت الجزائر مند انفجار الأزمة الأخيرة في مالي مفاوضات مع عدد من أعيان أزواد وشخص مقرب من أمير حركة أنصار الدين "إياد غالي" في مدينة "تمنراست" الجزائرية، حيث سعت هذه الأخيرة إلى التوصل إلى إتفاق يمتنع بموجبه مقاتلي "حركة أنصار الدين" عن مساندة "تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي" و"حركة التوحيد والجهاد"و "كتيبة الملثمين"، نقابل وقف مطاردة القوات الدولية لقيادات وعناصر هذه الحركة. كما سعت الجزائر إلى استثمار اتصالاتها القديمة مع عدد من المحيطين بـــــــ"إياد غالي" لتكرار تجربة الوئام والمصالحة الجزائرية التي أسفرت عن استسلام آلاف المسلحين بهدف سحب المقاتلين من أبناء الأزواد عن التنظيمات المسلحة المقربة من القاعدة والتنظيمات المتحالفة معها، لذا يذهب بعض المراقبين إلى حد الاعتقاد بأن الجزائر سمحت عمدا لجماعة أنصار الدين

---

[1]- الجزيرة أخبار، "حركة تحرير أزواد..استرجاع قرار مغيب"، **مرجع سابق**.

[2]- عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي، **مرجع سابق**، ص.26.

بالسيطرة الكاملة على الشمال، لأن من شأن ذلك أن يضعف "حركة تحرير أزواد" ومشروعها الانفصالي، بالإضافة إلى عرقلة قاعدة تجنيد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي. خاصة وأن الانشقاقات التي حدثت في حركة "أنصار الدين" والضربات العسكرية التي تعرضت لها كفيلة بتغيير موقف الحركة.

حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا MUJAO: يقود حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا القيادي البارز في مجموعة "الأمهار" القبيلة "سلطان ولد بادي" وبمعية الناشط الموريتاني السابق في القاعدة "حماد ولد محمد المكنى" أبو القعقاع، وإليهما انضم عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية في شمال مالي، لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بأزواد_ تماتا كما شكلت "حركة أنصار الدين" الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات التارقية، وقد أعلنت حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا عن نفسها في أكتوبر عام 2011، بعد أن أفادت تقارير بانفصالها عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي لكي تنتشر فكر الجهاد بغرب افريقيا بدلا من أن تكتفي فقط بمنطقة الساحل. وفيما تقول مصادر أمنية جزائرية أن الحركة انشقت عن القاعدة بسبب صراع حول الزعامة، ونفذت حركة التوحيد والجهاد عملية إختطاف لثلاث رعايا غربيين إيطاليين واسبانيين من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة "تيندوف" جنوب الجزائر في أكتوبر 2011[1]، إذ طلبت لاحقا 30 مليون دولار مقابل اطلاق سراحهم، كما طلبت من الحكومة الاسبانية التدخل لإفراج مواطنين صحراويين اعتقلتهما موريتانيا، ثم نفذت التوحيد و الجهاد في 3 مارس2012 تفجيرين انتحاريين الأول بتمنراست، وآخر بورقلة[2].

القاعدة في بلاد المغرب العربي GCPC: حيث يتمتع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب، المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة و القتال في الجزائر، بوجود قواعد خلفية له في مناطق الصحراء الكبرى ومن بينها ش مال مالي منذ سنوات، والتي ينطلق منها لشن عملياته. ريع التنظيم المسلح الأقدم في المنطقة والأكثر خبرة، وأيضا الأقدم في التواصل وإقامة للعلاقات مع شيوخ القبائل هناك، إذ يرتبط التنظيم الذي يتزعمه

[1]- أنور بوخرص، "الجزائر و الصراع في مالي"، **مرجع سابق**. ص.6.

[2]- إيمان أحمد عبد الحليم، **مرجع سابق**.

"أبو مصعب عبد الودود" الملقب بـــــــــــــ "عبد المالك دروكدال" بعلاقات متشابكة مع سكان المنطقة من التوارق والعرب، ويحتفظ بعلاقات قوية معهم[1].

وانتعشت قوة التنظيم في المنطقة بعد تدفق الأساحة التي خلقتها فوضى تدخل خلف الشمال الأطلنطي في ليبيا، وبعدما استولت القاعدة والتوارق العائدي من ليبيا على كميات كبيرة من الذخائر و الأسلحة من مستودعات القذافي أو من الإمدادات الأمريكية، وهو ما جعل خبراء الدفاع يسعون التدخل الفرنسي في مالي بـــــــ"حرب ليبيا الثانية"، لأن الفرنسيين يحصدون نتائج الأخطاء المرتكبة هناك[2].

لكن الأزمة التي بدأت شهر مارس 2012 وأدت عمليا إلى سيطرة (الشماليين الانفصاليين) على عدد من المدن شمالي مالي ، ثم إعلانهم تحرير الشمال، ما لبثت أن تحولت إلى إقتتل شمالي–شمالي بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمتشددين الإسلاميين ويمثلون عمليا جزءا من القطاعات العسكرية لمجموعات القاعدة العاملة في الشمال المغربي وجواره أيضا. وانتهى هذا الاقتتال (الداخلي) بسيطرة الأصوليين المتشددين على الشمال، وإرفاق سيطرتهم هذه باحترام حدود دول الجوار، حيث تنتشر قبائل التوارق من جهة، وبعدم التوجه نحو الجنوب أو إشغاله بحروب قبائلية– إسلاموية من جهة أخرى، فضلا عن تعهدهم باحترام النواثيق و المعاهدات الدولية، ومطالبتهم (المجتمع الدولي) وبخاصة الأمم المتحدة احترام استقلال شمال مالي[3].

ثانيا: الحكومة المالية: منذ البدايات الأولى للنزاع في مالي كانت ولا تزال الحكومة المالية في "باماكو" تقوم بالتصدي لمثل تلك الحركات متبعة أساليب مختلفة، من بين تلك الأساليب دعم وتوجيه بعض التنظيمات المسلحة كحركات مضادة للحركات الانفصالية التي ظهرت خلال سنوات التسعينات وأهمها: الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد (FULA) و "الحركة الشعبية غوندا كوري (MPGK)".

كما أن النظام السياسي في مالي تميز منذ الاستقلال بالدكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء التوارق من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للمظام، و العنف كوسيلة لترجمة الأهداف والفساد السياسي و الإداري كظاهرة مألوفة في هذه الدولو. وهذا بالإضافة إى تعصب الادة السياسيين

---

[1]– حنان فهمي، **مرجع سابق**.

[2]– فريدوم أونوها. "التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، أنظر الرابط التالي http://studies.aljazeera.net، (2015/04/14).

[3]– الشيخ محمد، "مالي: أزواد الاسلامية تنشق عن أنصار الدين وتدعو لحل سلمي" ، **مجلة الشرق الأوسط**، ع.12477، (جانفي2013)، أنظر الرابط التالي http://aawsat.com (2015/04/12).

لإثنيتهم في سلوكاتهم وبقاء النخب أسيرة لانتماءاتها العرقية الضبقة وأطرافها الثقافية التقليدية واستخدامها لوسائل الإعلام المختلفة كأدوات لتسريب معلومات تساهم في نشر الكراهية العرقية وزرع الخوف وروح العداء، أيضا فساد مؤسسات الدولة [1].

لكن عام 1991 تم إنهاء الحكم الدكتاتوري بحكومة انتقالية، وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "ألفا كوناري" سنة1992، لدى إعادة انتخابه سار في نهج الإصلاح السياسي والإقتصادي وحاربة الفساد. وفي 2002 خلفه بانتخابات ديمقراطية الرئيس "أمادو توماني توري" حتى شهر مارس 2012، حين أطاح به "أمادو هيا سنوغو" في انقلاب عسكري، منشئا بعد ذلك مجلس يعرف بـــــ: "اللجنة الوطني للإنقاذ الديمقراطي وتأهيل الدولة"[2].

وقد كان التوارق ضمن حركة التحرير التي عرفها مالي منذ اتحادهم مع العرب سنة1985، ولعبوا دورا كبيرا في تأسيس الدولة المالي المستقلة في 22سبتمبر1962، وقد عمل المستعمر الفرنسي على إثارة القلائل داخل هذا المجتمع، من خلال نشر دعاية حصر التوارق في أماكن تواجدهم، وداخل نظمهم الإقطاعية واستيلاء السود مع مقاليد السلطة، وذلك في حربه النفسية للتمسك بالصحراء، مما أنتج حالة من الريبة والشك بين التوارق والسود، وهنا يبدو دور الإرث الاستعماري في زرع الأحقاد بين العرقيات المختلفة كسمة يؤكدها إدوارد آزار في مثل هذه النزاعات، بالإضافة إلى تفصيل عرقية كونتاس على بقية العرقيات الأخرى[3]. هؤلاء العسكريين الذين لم يكن لهم أي بأثيرفي الأزمة الراهنة، حيث اتهم الرئيس المنقلب عليه وحده بفشل الجيش وعدم قدرته على مواجهة الجماعات المسلحة ووقفها عن الزحف نحو الجنوب، رغم العديد من المعارك الفاشلة التي خاضها الجيش المالي، فمع تعدد الجماعات الإسلامية المسلحة والتي تنبثق الواحدة من الأخرى وعدم قدرة الجيش المالي على مواجهتها والسيطرة على الإقليم الشمالي في مالي. إلا أن الإنقلاب الذي قاده النقيب "أمادو سانوغو" كشف عن حجم فساد النظام، وعجز الجيش الذي غض الطرف عن تهريب الكوكايين القادم من أمريكا اللاتينية، وسمح للكتائب التابعة لـــــــــ"تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بالسيطرة على الجزء الصحراوي من البلاد، حيث تتكاثر عمليات خطف الأجانب والتي أصبحت مصدر ربح للعديد من الحركات و التنظيمات وأولها تنظيم

---

[1]- الشيخ محمد، **مرجع سابق**.

[2]- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"، أنظر الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net (2015/04/20).

[3]- مسيح الدين تسعديت، **مرجع سابق**، ص.43.

"القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي" حيث مثلت عمليات خطف الأجانب وطلب الفدية لهم مصدرا كبيرا للإثراء، في ذات الوقت تعلن عن نفوذهم بالمنطقة[1].

والواقع أن دولة مالي ورثت هذا الإرث الثقيل على الرغم من أنها حاولت تجنبه من خلال تبني النظام الجمهوري، غير أن رفض بعض زعماء القبائل لهذا النظام، كما هو الحال لآغ غالي، ومناداتهم باللامساواة بين جميع، أدى إلى تمرد 1963, وتشير الدراسات إلى أن هذا التمرد جاء بعد "إطلاق ثلاث إشاعات، هي سبب الجنود والضباط الماليين للزعيم التارقي آغ غالي، وممارستهم العنف عند عمليات جمع الضرائب، وإجبارية التعليم على البنات الترقيات"[2].

جاء الموقف الجزائري من الانقلاب العسكري على الرئيس المالي على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية عمار بلاني حيث قال: "الجزائر تتابع الوضع في مالي ببالغ القلق انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، ونحن ندين استخدام القوة ونرفض رفضا قاطعا التغيير غير الدستوري"[3]. كما أن الجزائر قامت بسحب مستشاريها العسكريين وتوقف عن تسليم المعدات العسكرية خلال معركة "تيساليت" الحاسمة في مارس 2012، أين جرت محاصرة القوات المالية، حيث برر الجزائريون ذلك على أساس أن التزامهم بمالي كان مدفوعا بأهداف مكافحة الإرهاب وليس بمحاربة التمرد أو الانقلاب[4].

تحت الضغط الخارجي المتمثل أساسا في عقوبات مجموعة "الإيكواس" على الرائد "سنوغو" ورفاقه من اللانقلابيين، ومع تجميد عضوية مالي في هذه المجموعة تم تعيين رئيس البرلمان "ديونكونادا تراوري" في 6 أفريل 2012 رئيسا مؤقتا لجمهورية مالي، وقد قام "تراوري" بتعيين الشيخ "موديبو جارا" رئيسا للوزارة، لكن يبدو أن تسليم الحكم للمدنيين لم يكن سوى إجراء تكتيكي وقناع سطح، فنفوذ الانقلابيين وتحكمهم في الشأن السياسي المالي ظل أمرا ملموسا، فقد صادروا السلطة بشكل تام من اليوم الأول للانقلاب، وما زالوا يتحكمون في تفاصيل الشأن السياسي بكل جزئياته، حيث تمت الإطاحة برئيس

---

[1]- مسيح الدين تسعديت، **مرجع سابق**، ص.43.

[2]- **المكان نفسه** ،ص.44.

[3]- فريدة البنداري، "مستقبل مالي في ظل أزمة التوارق والانقلاب العسكري"، أنظر الرابط http://www.elsyasi.com، (2015/04/14).

[4]- أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، **مرجع سابق**. ص7.

الوزراء الشيخ "جارا موديبو" يوم 11ديسمبر2012 وتعيين "دياغو سيسكو" مكانه[1]، وهو أمر دبره الرائد "أمادو هيا مانوغو" وزملاؤه الانقلابيين من قاعدتهم العسكرية في "كاتي" بضاحية "باماكو", مما يؤكد مدى سيطرة الإنقلابيين –رغم ابتعادهم العلني عن تسيير الشأن العام– على كل ما يدور في "باماكو"[2].

المطلب الثاني: أطراف غير مباشرة في الأزمة

شهدت الأزمة المالية منذ إندلاعها دخول العديد من الدول والمنظمات كأطراف غير مباشرة، ساهمت في تدويل الأزمة وعملت على التحكم فيها تارة وفي توجيهها تارة أخرى، ومن أبرز هته الأطراف:

أولا: القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في الازمة

سيتم التطرق لعلاقة القوى الإقليمية والدولية بالأزمة في شمال مالي فيمايلي سيتم تفصيل أهم القوى الإقليمية على حدا و الدولية أيضا.

ليبيا: من "جمهورية التوارق" إلى دولة "طارقستان" تعددت طرق توظيف ليبيا لقضية التوارق إذ أنشأ ما بين سنتي 1979–1981 الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء العربية الوسطى لإقامة دولة صحراوية تمتد من تونس نحو موريتانيا[3]. كما استمر الدعم الليبي للتوارق بتوفير الأسلحة والمساهمة لتكوين ما أصبح يسمى "الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء الكبرى" التي تضم عناصر من قبائل تارقية منتشرة في كل دول القضية[4].

وبعد الأزمة التي ميزت العلاقة بين التوارق والحكومة المالية وبداية الوساطة الجزائرية، قام النظام الليبي بتوزيع أساليب تحقيق أهدافه في المنطقة، إذ أعلن "القذافي" في ماي 1991 عن رغبته في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في المناطق التارقية في كل من مالي و النيجر، كما حاولت ليبيا لعب دور الوسيط في النزاع بدل الوسيط التقليدي المتمثل في الجزائر[5].

---

[1]–Alexis Arieff, **op cit**,p8

[2]– **Ibidem.**

[3]– نبيل بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، **مرجع سابق**، ص.138.

[4]– حسين بوقارة، "مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، (مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.7، نوفمبر 2008)، ص.8.

[5]– **المكان نفسه**، ص.9.

لكن بالرغم من الإطاحة بنظام العقيد "القذافي" سنة 2011، إلا أنه بقي المسؤول عن فوضى السلاح في المنطقة، وانتشارها مع عودة المقاتلين التوارق المواليين له إلى بلدانهم، خاصة إلى مالي التي عاد إليها المئات من المسلحين التوارق، الذين أعلنوا عن قيام دولة أزواد بعد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري".

المغرب: حاولت المملكة المغربية توظيف القضية التارقية لإدارة علاقاتها التنافسية مع الجزائر إذ أن استخدامها كورقة يمكن كم خلالها إضعاف الجزائر أو خلق مشاكل لها على الأقل، كما أن الجزء الأكبر من المنطقة الذي يوجد فيها التوارق تندرج في إطار ما يسمى "المغرب الكبير" الذي مازالت بعض القوى السياسية المغربية متمسكة به، لهذا تتميز المنطقة بنشاط مكثف للمخابرات المغربية، وقد صرح الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" في هذا الشأن لأنه: "إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم النتوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم". كما أتهم المغرب الجزائر بارغام الكثير من شبان التوارق على الانخراط في صفوف "القوات المسلحة لجبهة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"البوليزاريو"[1].

لقد سجل المغرب حضوره بكثافة في الكواليس الإفريقية من أجل مناقشة الأزمة في مالي، سواء من خلال مشاركته الرسمية أو غير الرسمية في اجتماعات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا أو عبر إرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية، دون المشاركة الرسمية فيها. ففي اجتماع أديس أبابا للدول المانحة، التي دعا إليها الاتحاد الافريقي على هامش القمة الافريقية العشرين، حضر المغرب رسميا وشارك على مستوى وزير الخارجية وهنا وعد المغرب بتمويل قوة إفريقية في مالي وإعادة تنظيم الجيش، وأعلن وزير الخارجية المغربي الدكنور "سعد الدين العثماني" خلال الاجتماع، عن تقديم دعم مالي بمبلغ 5 مليون دولار. ويبرز المسؤولون المغاربة أن مجلس الأمن في قراره رقم 2085 الذي سمح بالتدخل الدولي/الإفريقي في مالي، اتخذ بمبادرة مغربية أثناء رئاستها للمجلس في ديسمبر، أصدر بيانا رئاسيا لدعم التدخل يستبعد المسؤولون المغاربة رسميا مشاركة بلادهم عسكريا في حل الأزمة المالية إذ قال

[1]- نبيل بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، **مرجع سابق**، ص.ص140-141

"محند العنصر وزير الداخلية المغربي، إن بلاده لا تعتزم إرسال قوات إلى مالي لأن هذا ليس مطروحا على جدول الأعمال بالرغم من دعمه للتدخل الفرنسي[1].

لكن المغرب متخوف من ردة الفعل الانتقامية، بسبب سماحة الطيران الفرنسي بعبور أجوائه ومساهمته المالية في دعم هذه الحرب، وبالتالي قام بنشر قواته المسلحة على الحدود مع موريتانيا، وعلى كل الشريط الحدودي الجنوبي، وحتى المعبر الحدودي مع موريتانيا أغلقه بشكل جزئي، وأصبحت تشرف عليه القوات المسلحة المغربية، ةهذا ما سيكون له انعكاسا سلبيا على التبادل الاقتصادي بين البلدين[2].

ثانيا: القوى الدولية الكبرى الفاعلة في الأزمة المالية:

فرنسا: تعود جذور المشروع الفرنسي في منطقة الصحراء الكبرى إلى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث بنهايتها تبنت فرنسا في أكتوبر 1946 دستورا جديدا ضم موادا متعلقة بإفريقيا معدة سلفا ومنها مادة منشئة للإتحاد الفرنسي، ويعني مجموعة مشكلة من الجمهورية الأو من جهة، ومن جهة أخرى أقاليم ودول أخرى, في هذا الإطار قررت باريس تجميع أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائرــ إفريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الشريقة الفرنسية في وحدة إدارية، و شكلت المنظمة الموحدة للمناطق الصحراوية، إلا أن المشروع لن يفعل في حينه[3]، لهذا يتجلى بوضوح أن فرنسا كانت تنوي من خلال المشروع فصل المجالات الصحراوية الجزائرية المالية، الموريتانية والنيجيرية والتشادية لتجعل منها إقليما مستقلا مرتبطا بباريس مباشرة[4].

وبعد نيل مالي استقلالها من فرنسا، عملت هذه الأخيرة على المشاركة كطرف غير مباشر في الأزمة التي ظهرت بين الحكومة المالية و التوارق، وهذا من خلال العديد من المبادرات بهدف التوسط من أجل إنهاء النزاع بين الأزواد والحكومة المالية[5].

---

[1]- محمود معروف، "أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلة الاتحاد الافريقي"، أنظر الرابط التالي http://www.swissinfo.ch، (2015/04/20).

[2]- محمود المختار ولد أحمد ناه، "العدوان الفرنسي على مالي وانعكاساته على بلدان المغرب العربي"، أنظر الرابط التالي http://hespress.com، (2015/04/09).

[3]- نبيل بوبية، "الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مرجع سابق، ص.144.

[4]- **المكان نفسه**، ص.145.

[5]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.103.

لكن من خلال الأزمة الراهنة يبرز الطرف الفرنسي كداعم للحكومة المالية على حساب الحركات المسلحة التي وصفها بالارهابية والمتطرفة، حيث عملت فرنسا على مساعدة الجيش المالي لمنع الجماعات المسلحة من التوغل نحو العاصمة المالية.

الولايات المتحدة الأمريكية: بدأ الاهتمام الأمريكي بمالي بعد زيادة الرئيس المالي "موسى تراوري" إلى واشنطن سنة 1990، وقد تسربت أخبار عن تسليم القاعدة الجوية المالية "طاسيلت" للقوات الأمريكية، كما أن مواطنين أمريكيين قاموا بشراء قطع أرضية بشمال مالي وخاصة مدينة "تمبوكتو"، أين كونوا جمعيات خيرية للتضامن والتعاون مع التوارق.

ومع بداية الأزمة الراهنة في مالي، كان هناك تردد أمريكي من إتخاذ موقف ثابت حيث كانت أمريكا تكتفي بالتعبير عن تخوفها من تسارع الأحداث وتزايد نشاطات الحركات الإرهابية بالاشتراك مع "الحركة الوطنية لإقليم أزواد" في إطار تحالفات تكتيكية، وكذا التخوف من انتشار السلاح الليبي في المنطقة بعد انهيار النظام الليبي جراء ما أطلق عليه البعض "الربيع العربي". حيث كان الموقف الأمريكي يتوافق مع الطرح الجزائري القاضي بحل الأزمة سلميا عن طريق المفاوضات والحلول السياسية، وقد يكون ذلك بحكم إدراك الولايات المتحدة الأمريكية واعترافها بخبرة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، وأن المعلومات حول يجري في المنطقة لم تكن كافية ومتوفرة للطرف الأمريكي بالشكل اللازم الذي يجعله يتخذ موقف صارم في ذلك المرحلة مع بدايات تأزم الأوضاع. لكن بعد مدة قصيرة نسبيا شهد الموقف الأمريكي تغير إلى صالح الطرح الذي يقضي بالتدخل العسكري لإنهاء الأزمة نتيجة عدة لقاءات بين الفاعلين الدوليين المتهمين فعليا بالأزمة وخاصة فرنسا، إذ أصبحت أمريكا تدفع هي الأخرى بالجزائر لكي تغير موقفها من التدخل العسكري. وقد نجحت في فعل ذلك ولو جزئيا بعدها تم إعلان عن فتح الجزائر لمجالها الجوي للطائرات الحربية التي ستشارك في العمليات في شمال مالي ويأتي ذلك بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" يوم الإثنية 29أكتوبر 2012 إلى الجزائر، حيث تحدثت مع مسؤولين جزائريين عن تداعيات التدخل العسكري الوشيك في شمال مالي بعد سيطرة الجماعات المسلحة على المنطقة منذ شهر أفريل 2012[1].

[1]– وكالات الأنباء، "هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي"، أنظر الرابط التالي http://gate.ahram.org.eg، (2015/04/20).

هذا ما يؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية متهوفة على مصالحها في المنطقة وخاصة الاقتصادية والنفطية بحكم أن لها استثمارات ضخمة، ولها طموحات لأن تكون اللاعب الرئيسي في القطاع النفطي في شمال إفريقيا وخاصة دلتا النيجر وخليج غينيا وفي الجزائر والآن في ليبيا وتشاد.

ثانيا: المنظمات الاقليمية و الدولية الفاعلة في الازمة، بالإضافة إلى أدوار القوى الاقليمية و الدولية، شهدت الأزمة التي تعيشها دولة مالي تفاعل وتنسيق أهم المنظمات الاقليمية والدولية وأبرزها:

المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس): طلبت الحكومة المؤقتة في مالي في سبتمبر 2012 مساعدة المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الايكواس، لمواجهة تهديد الحركات الاسلامية المتفاقم، والمساعدة على قمع التمرد الذي يشهده شمال البلاد. وقد اعتمدت المجموعة –تلبية للطلب المالي– مقاربة من شقين لحل الأزمة[1].

أولا: كلفت الرئيس البوركينابي "بليز كومباوري" بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين، على أمل إقناع الجماعة بقطع علاقاتها مع القاعدة والقبول باتفاق سلام مع الحكومة المالية. وقد تعهد أنصار الدين –بعد محادثات السلام في منتصف نوفمبر 2012 في "واغادوغو" مع الرئيس "كومباوري"– بنبذ التطرف والإرهاب، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والدخول في حوار مع جميع الأطراف لحل الأزمة بمالي، تلاها مفاوضات أخرى ووفد من أنصار الدين في الجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة. ضغط "الإيكواس" من أجل تدخل عسكري حال فشل المفاوضات، وفي هذا الإطار أحالت "الإيكواس" طلب الحكومة المؤقتة في مالي لمساعدتها في قمع التمرد إلى مجلس الأمن الدولي. وفي 12 أكتوبر أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم 2071. الذي بفوض المجموعة والاتحاد الإفريقي وضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45يوما. وتماشيا مع ذلك عقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا –مدة أسبوع– في باماكو وضعوا خلاله خطة أولية لنشر الجنود لاستعادة شمال مالي من المتمردين المرتبطة بتنظيم القاعدة[2].

وبعد اجتماع باماكو عقد اجتماع آخر يوم 11 توفمبر 2012 في "أبوجا"، وأجمع ممثلو "إيكواس" على تشكيل قوة تدخل قواها 3300 لاستعادة شمال مالي من المتمردين الاسلاميين، وأحيل قرار المجموعة إلى الاتحاد الافريقي، أين أيد مجلس الأمن والسلم التابع للاتحاد الافريقي بدوره الخطة

---

[1]– فريدوم أنوها، **مرجع سابق**.

[2]– فريدوم أنوها، **مرجع سابق**.

المقترحة من قبل هذه المجموعة، وأكد مفوض الاتحاد الافريقي للسلم والأمن "رمطان العمامرة" –في مؤتمر صحفي في أديس أبابا بإثيوبيا يوم 13 نوفمبر2012– أنه قد تقرر من هذا اليوم في ضوء جميع العوامل ذات الصلة، بدأ العمليات المنسقة لخطة نشر قوات (أفيسما)(*)، وقدمت الخطة العسكرية في وقت لاحق مجلس الأمن بموجب تقويض القرار الأممي رقم 2071. ثم تم الإقرار باقتراح تحويل "البعثة الدولية بقيادة إفريقية إلى مالي (أفيسما) إلى عملية لحفظ السلام تكون تابعة للأمم المتحدة[1].

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة أصدرت منظمة الأمم المتحدة ثلاث قرارات بشأن الأزمة في مالي، وهذا بعد رفع "مجلس الوساطة والأمن" التابع للإتحاد الإفريقي طلب المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "إيكواس"، بشأن معالجة الوضع المتأزم في مالي، وهذا بعد إعلان الجماعات المسلحة إنشاء دولة "أزواد" شمال البلاد.

جاء القرار الأممي الأول بشأن الأزمة تحت رقم 2056، والصادر في 5 جوان 2012 لتعزيز الأمن بغرب أفريقيا، وشمل عدة فقرات عن الوضع في مالي. حيث يشير القرار إلى تأكيد سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية[2]. ثم جاء القرار رقم 2071 بشأن مالي الصادر في 12 أكتوبر 2012، وأهم ما جاء فيه هو إعراب مجلس الأمن والأمم المتحدة عن استعدادها لتقديم الدعم اللازم، لوضع حد للتدهور الأمني والأخطار الأمنية والإنسانية في شمال مالي، هذا من خلال دعم جهود المجموهة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وطلب السلطات المالية الذي ينص على نشر قوات عسكرية دولية بعد دراسة الطلب في أجل لا يتجاوز 45 يوما[3].

أما القرار رقم 2085 بشأن مالي والصادر يوم 20 ديسمبر 2012، وتحت الفصل السابع من ميثاق الأمم الخاص باللجوء إلى "كافة الوسائل الضرورية"، لحماية المدنيين وتحقيق استقرار المدن الرئيسية في مالي

(*) هي الاختصار المعتمد لبعثة الاتحاد الافريقي لدعم مالي.

1– وكالة بانا للأخبار، وزارة "إكواس" يقرون خطة تحويل "أفيسما" إلى بعثة أممية، أنظر الرابط التالي: http://www.panapress.com، (2015/04/9).

2– قرار مجلس الأمن، رقم 2056 (2012) يوم 5جويلية2012، أنظر الرابط http://diplomatie,gouv.fr (2015/04/15).

3–قرار مجلس الأمن، رقم 2056 (2012) يوم 12أكتوبر2012، أنظر الرابط http://diplomatie,gouv.fr، (2015/04/15).

وخاصة الشمال[1] نص القرار على تدريب القوات المالية لتؤدي مهامها في الدفاع عن وحدة البلاد، أيضا على إلتزام الأطراف بإعادة بناء قدرات المالية ونشر بعثة عسكرية أوروبية للتدريب والمشورة، وبعثة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدتها عام. وقد كان المقرر بدء الإجراءات ابتداءا من سبتمبر أو أكتوبر 2013.

كما أن مجلس الأمن التابع لمنظمة التابع لمنطقة الأمم المتحدة، درس مشروع قرار يقضي بنشر قوات حفظ السلام –بدلا من البعثة الدولية الدولية لدعم مالي–. كما أن دول مجلس الأمن قد تصوت على نص القرار بحلول نهاية أفريل 2012، بحيث تبدأ بعثة الأمم المتحدة الدائمة لتحقيق الاستقرار في مالي. وقد صرح مسؤول رفيع المستوى في الأمم المتحدة رفض الكشف عن اسمه بأن: "العملية ستكون رابع أكبر عملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة وستبلغ تكاليفها 800 مليون دولار سنويا"[2].

الخريطة رقم01: محافظات التوارق في شمال مالي

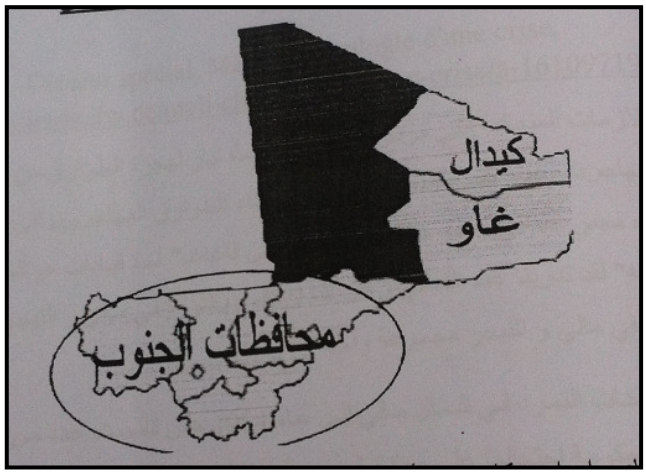

المصدر: مادي إبراهيم كانتي، مرجع سابق، ص.110.

[1]–قرار مجلس الأمن، رقم 2056 (2012)يوم 20 ديسمبر2012، أنظر الرابطhttp://diplomatie,gouv.fr، (2015/04/15).

[2] وكالات فرنسا، فرنسا تقترح إصدار قرار بشأن إرسال قوات حفظ السلام إلى مالي، أنظر الرابط التالي http://wwdostor.org، (2015/04/15).

ترجع حركات التمرد في شمال مالي إلى عام 1964 حين تأسست عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة من تردي الأوضاع المعيشية، ولم ترتبط هذه الحركات بجماعة اثنية محددة بل ضمت كل من التوارق والعرب وضمت الحركات الأخرى[1].

إن معظم مجتمعات التوارق في افريقيا عانت لفترة طويلة من الكثير من التهميش والتخلف وضعف القدرة على الاندماج والانسجام مع نظم الدولة المعاصرة، وتتحمل الدول الافريقية التي يوجد فيها هذه المجموعات التوارقية على شكل أقليات جزءا كبيرا من مأساة التوارق، إذ يحرمون من البنى التحتية التعليمية والصحية يفتقدون إلى أدنى متطلبات الحياة الكريمة، إضافة إلى أن تمسك التوارق بعادتهم وتقاليدهم ساهم أيضا في زيادة حالة العزلة التي يعانون منها[2].

ويأتي هذا الفصل الجديد من الصراع بين التوارق والحكومة المالية ليكون الرابع في سلسلة حروب بعضها طاحن نشبت بين الطرفين كانت أولاها سنة 1963 ضد نظام موديبو كيتا الشيوعي، وهو أول رئيس لدولة مالي المستقلة، بينما كانت الثانية ما بين (1990-1996) وانتهت باتفاقية بين المتمردين التوارق وحكومة موسى تراوري في تمنراست بالجزائر في جانفي 1991، والتي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاقية الأولى[3].

حيث في 23 ماي 2006 اندلع الفصل الثالث من الصراع بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين "إبراهيم آغ باهانغا" و"الحسن فاغاغا" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي آخر هو إياد آغ غالي، وفشل فيهل باقناع الرئيس الحالي أمادو توماني توري بالمطالب التي قدمها زعميا التمرد في لقاء جمع الاثنين في الاثنين في 22 ماي 2006 في قصر كولوبا الرئاسي[4].

انتهى هذا الفصل من الصراع بعد توقيع اتفاقية للسلام في الجزائر في جويلية 2006 التي أنهت رسميا تمرد التوارق ولكن وكما في المرات السابقة اضطر الطرفان أيضا لقبول وساطة ليبية أسفرت عن ما

---

[1] Amer mostapha, "Mali: chronoligie d'une crise", http://www.dw.de/mali-chronologie-dune-crise/a-16109719 ,2015/04/22).

[2]- سيد بياب، "توارق الفضاء الصحراوي بين الهوية والتهميش"، أنظر الرابط التالي

.(2015/04/22). ،http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/02/198074.html.20/04/2013.

[3]- دليلة بن هبد الله، **مرجع سابق**، ص.108.

[4] - Ferdaous Bouhlel-Hardy, Yvan Guichaoua, Abdoulaya Tamboura, '' Crises touarégues au Niger et au Mali", **Programme Afrique subsaharienne**, (novembre 2007), P.04.

سمي بـــــــــ "بروتوكول تفاهم" وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا، وهو ما وضع حدا للأعمال العدائية التي سببها هجوم قام به المتمردون التوارق على مركز عسكري للجيش المالي وقع على بعد 150 كلم شمال كيدال، كبرى مدن الشمال المالي وهو ما شكل خرقا لاتفاقية الجزائر[1].

عرفت دولة مالي أزمة متعددة الجوانب تمثلت في أزمة الهوية وأزمة بناء الدولة، هذه الأزمة ازدادت حدتها بعد سقوط نظام معمر القذافي ورجوع المئات من التوارق مسلحين ومدربين كله كان من أسباب حدوث تمرد جديد في مالي قائم على مطالب العدالة الاجتماعية والاقتصادية مع تدهور الوضع الأمني للبلاد[2].

الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، والبعد الأساسي فيها يتمثل في أزمة بناء الدولة، سواء في مالي أو موريتانيا أو النيجر أوحتى تشاد، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية وهي، ثم هناك البعد التاريخي السياسي حيث أن تشكيل الدولة الوطنية في المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم، فلم يدمج الرئيس "توماني توري" التوارق في العملية السياسية وأبعدهم عن القرار السياسية ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والجنوبية، كما أن مشكلة الأزواد تصنف حسب الخبراء السياسيين بأنها من النزاعات المجمدة موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو غلى السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي أنه ضعف بناء دولة مركزية، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركنها في السلطة[3].

إن السبب الرئيس وراء قيام الجيش المالي بانقلاب على الرئيس المالي، هو احتدام الغضب في صفوف الجيش المالي من أسلوب معالجة الحكومة للتمرد، الذي يقوده التوارق والذي أودى بحياة عشرات من الناس وأجبر نحو200 ألف من المدنيين على ترك ديارهم وكشف عن ضعف سيطرة باماكو على النصف الشمالي للبلاد، ومماطلتها في إحباط التمرد الذي تقوده قبائل التوارق في شمال البلاد، أشار

---

[1]–الحاج ولد إبراهيم،"أزمة شمال مالي. إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم". أنظر الرابط التالي
http://studies.aljazeera.net/report/2012/20122129582152916.html.23/03/2015. (2015/04/22).

[2]– Mhand Berkouk."La question de l'Azawad pourrait contaminer le nieger et la Libiya". http://www.djazairess.com/fr/elwatan/366087, (2015/04/22).

[3]– مصطفى صايج، "اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر"، حاوره محمد سلطاني،
http.//www.elbilad.net/archives/48072, (06/04/2015)

المراقبون إلى أن الجنود طالبوا قبل أسابيع من الانقلاب تسليحهم لقتال المتمردين الذين يدعهم مقاتلون كانوا قد شاركوا في المعارك التي دارت في الحرب الليبية بين ثوار ليبيا وموالين للعقيد الليبي معمر القذافي 2011[1].

[1] دليلة بن هبد الله، **مرجع سابق**، ص.ص111-112.

الفصل الثالث:

الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي

الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

المبحث الأول: التعاطي الدبلوماسي الجزائري مع الأزمة في مالي

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة الأزمة المالية الأخيرة

الفصل الثالث: الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإدارة الأزمة في مالي

تمهيد

يعود الاهتمام الكبير والمستمر من طرف الدبلوكاسية الجزائرية بمختلف النزاعات التي وقعت في منطقة الساحل الافريقي لعدة أسباب منها:

- ارتباط دول هذه المنطقة بالجزائر بعوامل كثيرة، كالعامل الديني، التاريخي والقيم المشتركة.
- كون المنطقة تشكل أهمية قصوى باعتبارها متاخمة لحدودها الجنوبية الواسعة. تعتبر بوابة على باقي إفريقيا. إن أهمية هذه المنطقة تزداد بالنسبة للجزائر خاصة إذا تصورنا أن أعباء المشاكل والتفاعلات الداخلية فيها قد تمس بالجزائر.

وغيرها من العوامل التي حتمت على الجزائر التحرك المفروض بدبلوماسيتها للقضاء على هذه المشاكل التي تعانيها الجزائر خاصة، والساحل الافريقي عامة[1]. حيث تتسم السياسة الخارجية الجزائرية الجزائرية بالعديد من السمات طيلة مسارها، سواء كانت تلك السمات موروثة عن العمل الثوري أو مستمدة من العمل الثوري، فالطابع الأزموي في السياسة الخارجية ثم الحياد في مواقفها تجاه النزاعات مما أكسبها ثقة الأطراف المتصارعة المتعددة، كما ورثت نشاطها عن جبهة التحرير الوطني طابع الحياد، حيث حافظت السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال على التقليد لمبادئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية كما التزمت الحذر في سياسات التحالفات التي صبغت العلاقات العربية مع القوى الأجنبية مما زادها من الاحترام والتقدير في الأوساط العالمية[2].

هذا ما سيتم البحث فيه من خلال طيات هذا الفصلو الإحاطة فيه على المبحثين التاليين:

المبحث الأول: التعاطي الدبلوماسي الجزائري مع الأزمة في مالي

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة الأزمة المالية الأخيرة

---

[1] عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.270.

[2] – سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الافريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية،2010–2011)، ص.48.

المبحث الأول: التعاطي الدبلوماسي الجزائري مع الأزمة في مالي

مع بقاء التمرد التارقي قائما شمال مالي من بدايته في التسعينات ضد السلطات المركزية بسبب تماطل الحكومة المالية في تطبيق بنود الاتفاقيات الموقعة، ولكن بفترات متباعدة وبوتيرة مختلفة نادرة تعرف استقرارا نسبيا، وهذا ما يمطبق على فترة تلت اتفاق تمنراست 1991، وتارة أخرى تعرف تصعيدا جديدا. حيث بلغت الذروة عام 2005 وبداية 2006، هذا ما دعا الدبلوماسية الجزائرية إلى الإسراع في جلب طرفي النزاع للتفاوض والخلاص إلى اتفاق السلام، هذا ما سيتم التطرق إليه خلال المطالب.

المطلب الأول: وساطات الجزائر في الأزمة المالية

لقد تطورت السياسات الجزائرية في مواجهة تطورات الأوضاع في المحيط الاقليمي تبعا لتطور الظواهر المهددة لأمنها الوطني، فالتحول لسياسة عبر وطنية وإقليمية كان نتاجا للتحول في طبيعة التهديدات ذات الامتداد عبر الوطني، فعبور النشاط الارهابي الحدود الوطنية للتغذي من الصراعات الداخلية لدول الساحل الافريقي مرتبطا في ذلك بشبكات الجريمة المنظمة التي وفرت الأمان المادي والبشري للجماعات الإرهابية تطلبت الأمر إعادة النظر في السياسات الجزائرية المطروحة والتماشي مع المعطيات الاقليمية المفروضة، وفي ذلك أسست الجزائر مقاربتها على مستويين أساسيين:

تعزيز التعاون والتنسيق الأمني القائم على احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل الأجنبي.

الربط بين المكافحة الميدانية للارهاب ومحاربة الفقر انطلاقا من اعتبار التنمية أساس الأمن, وتتجسد هذه الأهداف من خلال محورين:

- العمل الذي يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية التنموية.
- العمل الميداني الذي يشمل تغطية المتطلبات العسكرية والأمنية من خلال تبادل المعلومات وصولا للعمل الميداني المشترك[1].

وتجنبا لزعزعة هذا الأمن تأثرا بما يحدث في المنطقة قامت الجزائر بالعديد من المجهودات لتسوية النزاع التارقي، باستجابتها لنداء التوارق من خلال تقديم المساعدة وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة لبلدانهم بكرامة، وفي هذا الصدد انعقدت يومي 08و09 سبتمبر 1990 قمة "جانت" بحضور كل من مالي، الميجر، وليبيا، هذه القمة التي وإن وضعت يدها على أهم أسباب الأزمة التارقية. إلا أن

[1]- إلياس قسايسية، **الآليات الاقليمية لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة فالمة، يومي 24-25 نوفمبر2012، ص.2.

هذه الجهود تلاشت أمام بعض الحساسيات المتعلقة بالثقل الاقليمي للدول، حيث انسحبت ليبيا في أول قمة وزارية على خلفية اختيار "الحركة الشعبية لتحرير الأزواد" للوساطة الجزائرية على حساب الوساطة الليبية[1].

وعلى الرغم من إخفاق تطبيق اتفاقية المنعقدة في 06 جانفي 1991 والتي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها –إلا أنها قامت بوساطة جديدة بناء على طلب كل من الحكومة المالية والحركات والجبهات الموحدة للتوارق، والتي توجت بالتوقيع على الاتفاق الوطني المالي في باماكو بتاريخ11 أفريل 1992، وقد عرف تطبيق هذا الاتفاق صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الادماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد (MFUA) داخل المؤسسات العسكرية والإدارة المالية حيث أدمج 640 مقاتلا من بين 3000 كان من المفروض إدماجهم، وبالإضافة إلى الصعوبات التي رافقت إعادة إسكان اللاجئين المقيمين في الجزائر عانى الاتفاق من نقص الموارد المالية، زيادة على الرفض الذي قوبل به المقاتلون التوارق في الجيش المالي ومن بعض القبائل (كالبال والبلاح والسونغاي).

لتذليل هذه الصعوبات قامت بجمع الفرقاء الماليين بتمنراست في أفريل، وفي العاصمة الجزائر في جوان 1994، لكن تصاعد العنف جعل الخروج من الأزمة صعبا، حيث ظهر بعدها التوقيع على اتفاق الجزائر، تمرد مضاد قام به عناصر السونغاي الذين تهيكلوا في "حركة الغوناكوي" فكانت تهدف لمحاربة التوارق[2].

وعلى الرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهت الوساطة الجزائرية والتي كانت في كل مرة أن تعصف الخطوات التفاوضية التي أشرفت الجزائر عليها في مايلي:

اتفاقية تمنراست1991: قبل هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضة مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية.

وهكذا التقى ممثلو الحكومة المالية يومي05 و06 جانفي 1991 في تمنراست مع وفد ضم ممثلي الحركتين المتمردين اللتين كانتا موجودتين خلال تلك الفترة وهما: الحركة الشعبية لتحرير الأزواد،

---

[1]– عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي، **مرجع سابق**، ص.56.

[2]– نبيل بوبية، **أليات الادارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، جامعة جيجل، كلية العلوم السياسية، ص.ص 4–7.

والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وذلك لإجراء المفاوضات التي أدت للتوقيع على اتفاقية تمنراست التي اشتملت على 13 مادة أساسية تضمنت النقاط التالية[1]:

- وضع حد لكل العمليات العسكرية عبر كامل التراب المالي وخاصة المناطق رقم 6.7.8 ابتداءا من 6 جانفي 1991 في الساعة الثانية زوالا.

- يتعهد الطرفان بمنع ارتكاب أي عملية عنف جماعية أو فردية ضد النظام العام واستبعاد كل العناصر المساعدة من الخارج.

- ينبغي أن تستقر قوات المقاتلين التابعين للحركة الشعبية للأزواد أو الجبهة الإسلامية العربية للأزواد في أماكنها الحالية وكل تنقل فردي أو جماعي لهذه القوات خارج هذه الأماكنـــ يكون دون سلاح.

- القوات المالية مطالبة بوقف كل العمليات تجنبا لأي اشتباك مع المقاتلين الأزواد.

- انسحاب عناصر القوات المالية من تسيير شؤون الإدارات المدنية وإلغاء بعض المناصب العسكرية.

- القوات العسكرية المالية مدعوة لتجنب أماكن الرعي والأماكن الآهلة بالسكان.

- تفرغ القوات المسلحة المالية لمهنة الدفاع عن التراب الوطني.

- بامكان المقاتلين الأزواد الالتحاق بصفوف القوات المسلحة المالية في إطار شروط يحددها الطرفان.

- إنشاء لجنة مكلفة بانهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية برئاسة الجزائر باعتبارها وسيطا في القضية.

- لجنة إنهاء العمليات تشكل من الوساطة الجزائرية وعدد متساو من الطرفين.

- مقر هذه اللجنة مدينة قاو المالية.

- كل السجناء والأسرى والرهائن المدنيين الموجودين في حوزة الطرفين يطلق سراحهم في مدة أقصاها ثلاثين يوما ابتداءا من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية. تدخل حيز التنفيذ ابتداءا من تاريخ التوقيع عليها، يوم 06 جانفي 1991. وفي مارس 1991 انعقد في جاو شمال مالي لقاء لجنة المتابعة لتنفيذ اتفاقيات تمنراست هذه اللجنة عاينت عدم احترام الحركات المتمردة لبعض التزاماتها من بينها إطلاق سراح المساجين الموجودين لديها وكذلك عدم احترام وقف إطلاق النار.

[1]- أحمد شنه، **مرجع سابق**، ص.ص172-174.

في جانفي 1991 وإلى غاية التوقيع على اتفاقية تمنراست في 26 مارس من نفس السنة قام المتمردون بسبعة هجمات خلفت قتيلين وخمسة جرحى وخطف سبع سيارات وخسائر مادية معتبرة[1].

بعد سقوط الدكتاتورية في 26 مارس 1991، عبرت سلطات المرحلة الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست، مع عقدها لعدة لقاءات مع مسؤولي التمرد، وقد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين مسلحين جديدين هما: الجيش الثوري لتحرير الأزواد والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد.

لقاء الجزائر الأول 29/ 30 ديسمبر 1991 وهو لقاء أولي بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير إطار المفاوضات والوساطة التي ستقودها الجزائر.

لقاء الجزائر العاصمة الثاني 24/22 جانفي 1992 خلال جلسة المفاوضات الأولية وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق على النقاط التالية:

- توقيع هدنة.
- الإطلاق المتبادل لسراح المسجونين.
- تنصيب لجنة مستقلة للتحقيق.
- ضرورة متابعة المفاوضات.

4- لقاء الجزائر الثالث 25/15 مارس 1992 هذا اللقاء الثالث توصل إلى تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في باماكو.

5- لقاء تمنراست 20/16 أفريل 1994 يتعلق الأمر في هذا اللقاء بـــــــــــــ:

- التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني.
- الغلاف المالي الضروري للتكفل بإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين في المناصب الإدارية والسياسية وفي مجال التنمية، كما تم الاتفاق على تاريخ 10ماي 1994 للتطرق للمساءل الأخرى المرتبطة تحديد الطرق والوسائل الممكنة التي ستسمح للانتهاء من عملية تطبيق الاتفاق.
- بعد تبادل الاقتراحات بين الطرفين توصلا لوضع موضع التطبيق العمليات التي ستسمح بتفعيل سير الاتفاق الوطني في أبعاده الأمنية، والعسكرية، والمؤسساتية تقدير عدد مقاتلي الجبهات والحركات الموحدة للأزواد المتبقي من أجل إدماجهم بمختلف أسلاك الدولة لهدف الغلق النهائي لها.
- عملة الإدماج في الوظيف العمومي للمقاتلين مع تقدير رتبتهم.
- بالاتفاق وتخص: صفوف القوات المسلحة والأمن.

[1]- نبيل بوبيبة، أليات الادارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر، **مرجع سابق**، ص.12.

6- لقاء الجزائر 15/10 ماي1994: مكن هذا اللقاء الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم واللقاء لاتفاق تمنراست حول عدد المقاتلي والإطارات الذين سيتم إدماجهم في: الأسلاك العسكرية للدولة.

المشاريع السوسيواقتصادية- الوظيف العمومي بـــــــــــــ:

- تفكيك قواعد (MFUA).
- وضع جهاز أمن حماية الأشخاص والممتلكات.
- تنصيب لجنة ستعود لها مهمة عملية إدماج المقاتلين ابتداءا من 15 جوان1994.
- تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في أجل لا يتعدى 15 أكتوبر 1994.
- تنصيب لجنة الادماج السوسيومهني لنقاتلي (MFUA).

وقد وقعت بعد هذا الاتفاق عمليات قتل راح ضحيتها 9توارق في تشاران في شهر ماي 1994، والتي تبنتها الحركة الشعبية الغنداكوي (MPGK) وهو ما أدى بعناصر الجبهة الاسلامية العربية الأزواد للانتقام من سكان بلدة فافا الحضر، والشيء الذي جعل من اتفاق السلام في مهب الريح.

7- لقاء تمنراست 27/ 30 جوان 1994: قام الطرفان في هذا اللقاء بتحليل الأوضاع من خلال استعاض العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع الأمني، وكخلاصة لهذا اللقاء توصل الطرفين إلى:

- إدانة الانحرافات غير المراقبة التي وراء الأحداث الأخيرة كما أبرز الطرفان أن مهمة التعزيزات العسكرية تهدف لحماية كل السكان وإعادة الأمن وأن سحبها سيتم بالتدرج بسلطات مختصة.
- تسيير عملية الإدماج في جو من الثقة والأمن والتنسيق التدريجي للمدمجين في المواقع المختارة واستعمالهم في مهمة قيادة الأركان.
- الالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي 1994.
- محاربة العصابات مهما كان مصدرها وتأمين كل السكان بدون استثناء.

8- وقد استمر الاتفاق بصفة عامة بين المد والجزر إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية بمنطقة تمبوكتو حفل سمي "شعلة السلام" تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمالي مالي وقد شاركت الجزائر بوفد هام يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية محملا ببرقية تهاني وتضامن من رئيس الجمهورية الجزائري إلى رئيس جمهورية مالي.

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقات المبرمة بينهما في كل مرة، أدى في كل مرة إلى اشتعال المواجهة من جديد، لتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة، لوعيها بخطورة النزاع التوارقي في أمنها القومي، خاصة مع وجود مشاريع أجنبية نشطة أو كاملة تنتظر التنشيط في المنطقة.

9- علقت الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 إثر انتقادات وجهتها الصحافة المالية للجزائر، لتعود بعد ذلك على إثر اشتداد الصراع بداية 2006، والتي كللت باقدام "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" بإحراق رمزيا أسلحتهم في 27 مارس 2006 في باماكو قبيل اتفاق السلام الذي وقع في الجزائر بعد ثلاثة أشهر في جويلية 2006 تحت لواء تحالف 23 ماي من أجل التغيير.

أفضت الوساطة الجزائرية في النزاع بين الجيش المالي ومتمردي حركة "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير" إلى التوقيع على اتفاق تاريخي لتسوية نهائية للنزاع المسلح الذي كان يهدد منطقة الساحل الإفريقي.

10- بعد ذلك ظهرت عدة نقاط خلافية جديدة في فهم بعض بنود الاتفاق وتطبيقه، تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسط الجزائري انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري2007 في الجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق، تخص الأولى الاجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق جويلية، والثانية عبارة عن جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم، وتضبط الوثيقة الثالثة شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي بمجمعاتها الثلاث (كيدال، غاو، تمبكتو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد في 23 و24 مارس 2008[1].

إلا أن هذا الاتفاق لم ينه الأزمة، إذ تواصلت الاتهامات المتبادلة حول عدم التزام كل طرف ببنوده، وهذا بتواصل الاشتباكات والقتال واشتداده ابتداء من مارس 2008، لتقوم الجزائر بعد ذلك بجمع طرفي النزاع 27 جويلية توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته ومراقبته إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق مساجين كل طرف عند الطرف الآخر وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود وبغية السهر على تطبيق هذه النقاط تم إنشاء لجنة مختصة لمراقبة هذه الأمور تتكون من نحو 200 عضو من الطرفين بالتساوي. ليتم اجتماع المرحلة الثانية آخر نهاية شهر أوت2008 الذي تطرق إلى قضايا الوحدات الخاصة،وحل المشاكل الاقتصادية وإدماج الشباب في هذه المنطقة في إطار برنامج مسطر.

[1]- نبيل بويبية، أليات الادارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر، **مرجع سابق**، ص.12.

والملاحظ هنا أن الجزائر استطاعت أن تلعب دور المسهل للمفاوضات بامتياز، نظرا للثقة التي تحظى بها من طرفي النزاع، وفي هذا الإطار صرح الرئيس المالي "توماني توري"، "أن الجزائر واكبت كل المبادرات الهادفة إلى حل المشاكل الأمنية في شمال مالي، والجزائر هي من رعت واحتضنت وسهلت وشهدت علة مايسمى باتفاق الجزائر، وهي الآن مستمرة في تأدية هذا الدور ونحن نشكر الرئيس الجزائري ونشجعه على الاستمرار في هذا المسعى الذي يصبو لتحقيق سلام شامل في هذه المنطقة التي يؤثر عدم الاستقرار فيها حتما على كل واحد من بلدينا... ونحن ممتنون للجهد الانساني الكبير الذي بذلته ليبيا، فدور ليبيا كان إنسانيا أما اتفاق السلام فالخوض فيه سيكون في الجزائر".

كما صرح في هذا الإطار إبراهيم آغ بهانغا رئيس التحالف الديمقراطي التوارقي من أجل التغيير في شمال مالي، بأنه كان يعلم مسبقا بأنه لن تنجح أية وساطة ما لم تكن الجزائر طرفا رئيسيا فيها، وهذا تعليقا على فشل الوساطة الليبية لسنة2007 عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية[1].

ووفقا لهذه الثوابت بنت الجزائر علاقتها بدول الجوار الافريقي، حيث تعتبر الجزائر مالي السند لها في منطقة الساحل الصحراوية وتكتسي العلاقة بين البلدين الأخوة والتضامن وحسن الجوار والإرادة لتعزيز السلام والاستقرار على مستوى الحدود الجامعة بينهما، وفي هذا أكد وزير الداخلية الجزائري السابق "دحو ولد قابلية" على جودة العلاقات الثنائية بين الجزائر ومالي وأنه بلد شقيق وأكبر سند لها، ولقد ترجمت العلاقة في اللجان الثنائية الحدودية التي تم إنشاؤها بين البلدين، والتي تم مراجعتها بولاية أدرار في يوم 16 أفريل 1995، والتي تهدف إلى تعزيز الحوار والتشاور بين البلدين قصد تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار[2].

لقيت المبادرة الجزائرية للوساطة بين اطراف الأزمة في مالي تجيدا للثقة من طرف دولة مالي، حيث تعهدت بدعم كل جهود الجزائر الرامية لحل سلمي للأزمة في شمال مالي، أين جاء التعهد من جانب دولة مالي على مكافحة الإرهاب وتكثيف الجهود بينها وبين الحركات المسلحة لتوحيدها في مواجهة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والجماعات المسلحة المتطرفة الناشطة بإقليم ازواد ومنطقة الساحل .

---

[1]- **المكان نفسه**، ص.ص10-12.

[2]- سفيان بنيو، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**، رسالة ماجستير (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011)، ص.72.

فإن الحكومة المالية تعهدت على تقديم كل الدعم من أجل مكافحة الارهاب في المنطقة، منددة بالاعتداء الذي اسهدف جنود البعثة الأممية لحفظ السلام العاملة في اقليم ازواد "المينوسما"، قد أعطت كل ثقتها للجزائر لرعاية حوارها مع الحركات الأزوادية المعنية بالمفاوضات، مثنية الدور الدبلوماسي (الكبير) الذي لعبته وتلعبه الجزائر لفك خيوط الأزمة في شمال مالي منذ 2013، كما ثمنت باماكو وفقا لبيان الاجتماع الأخير في الجزائر، جهود كل اطراف الوساطة بما فيهم الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وموريتانيا والتشاد، وذلك بفتح الجزائر ومالي لملف الوضع بالمنطقة منذ آخر لقاء جمع اطراف الحوار[1].

المطلب الثاني: الإجراءات الجزائرية لاحتواء تأثير الأزمة

تظهر العلاقة بين طرفي النزاع ومساراته أن الجزائر ما يزال اهتمامها به مستمرا إلى حد الآن، لأنها تدرك جيدا عبء المسؤولية، نظرا لشساعة المنطقة التي يتواجد في التوارق، وطول الحدود التي تربطها بمالي وبالدول المتواجدة على حدودها الجنوبية من جهة، وأخذ النزاع أبعادا خطيرة تستأثر الأمن الجزائري من انتقال عدوى اللاأمن من هذه المناطق المتوترة كإحياء النشاط الإرهابي في السنوات الأخيرة والتهديدات الأمنية الأخرى من جهة أخرى، كل حتمية هذه المشاكل على الجزائر جعلها تتخذ ضرورة وضع احتياطات في كل الاتجاهات لتدعيم الأمن على حدودها وعلى المنطقة. ومن أجل ذلك قامت الجزائر بعدة مساعي لاحتواء تأقير النزاع وللسيطرة على هذه الظواهر الإثنوسياسية داخليا أي الجنوب الجزائري: وكذا مع مالي ومع دول المنطقة ككل.

أولا: الإجراءات التي قامت بها على المستوى الداخلي:

ركزت الجزائر في سياستها تجاه الجنوب على العامل الاقتصادي، حيث ترى فيه الحل الأنسب لمختلف المشاكل التي تعانيها المنطقة وضمانا لاستقرار المناطق الحدودية خصوصا بعد تيقنها الشديد أن النزاع التوارقي في مالي كان نابعا من مشكل تنمية بالدرجة الأولى. لذلك كانت مناطق الجنزب من أهم الانشغالات الأساسية التي أولتها الدولة إهتماما كبيرا وذلك من خلال المشاريع التنموية الاجتماعية والاقتصادية، وكانت بدايتها في إطار برنامج "تنمية الجنوب الكبير" حيث قامت بإجراءات تمثلت في:

- معالجة ظاهرة اللاجئين حيث قدمت مساعدات لهذه الفئة، وذلك بتوفير الشروط لعودتهم إلى بلدهم وضمان أمنهم وكرامتهم، هذا ما جاء وفقا لبروتوكول اتفاق 1989 في تمنراست.

---

[1]– مبروك حكيم، "مالي تعول كثيرا على دور الجزائر الدبلوماسي لحل الأزمة في إقليم أزواد"، أنظر الرابط التالي، http://elraaed.com/ara/watan/.html، (2015/04/12).

- بناء مراكز عبور في جانت، عين قزام، تينزاوتين وتوفير شروط الحياة لهم، وإنشاء هذه المراكز جاء بهدف تسهيل الحصول على المساعدات الجزائرية أو من طرف الهيئات الدولية.
- تعزيز عملية مراقبة الحدود الجنوبية لمحاربة الهجرة غير الشرعية ومختلف أشكال التهريب.
- إضافة إلى هذه المشاريع فقد قامت الدولة ببرنامج استعجالي للمناطق الجنوبية خصوصا بعد التوترات وأعمال العنف التي شهدتها تمنراست في2005، وأحداث "بريان" بغرداية في أفريل 2009، التي أخذت شكل تمرد ضد السلطات المحلية والمركزية بسبب سياسة التهميش والأوضاع المزرية المعيشية.

وجسدت هذه البرامج من خلال زيارات لوفود وزارية لأقصى المناطق الحدودية لكل من مالي والنيجر، بزيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى تمنراست في 5أفريل2011 أين قام بتدشين مشاريع ضخمة[1].

ثانيا: الإجراءات التنسيقية الجزائرية المالية

تدرك الجزائر أن المجهودات التي خصصت في تنمية مناطقها الحدودية الجنوبية لا تساوي شيئا أما التدهور الاقتصادي والاجتماعي الذي تعيشه المناطق الشمالية بمالي، وأمام هشاشة النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لها. وبناءا عليه عملت الجزائر منذ بداية النزاع على ايجاد أرضية توافقية بين الحكومة المالية وحركات التمرد من خلال مختلف المبادرات الدبلوماسية المكثفة التي قامت بها، كطريقة أنسب لضمان أمنها واستقرارها، حيث يصبح هناك وجودا اقتصاديا مرادفا بعدم هجرة السكان وتراجع التهريب والجريمةــ والبداية كانت عبارة عن مساعدات وقروض قدمتها الجزائر لمالي بشكل اتفاقيات ثنائية، أكثر منها مشاريع استثمارية وتمثلت أولى المساعدات في:

- التعاون الاقليمي مع دول الجزار، مالي مثلا من خلال قمة باماكو بباريس 1980، حيث تم التركيز على وضع برامج عمل ومشاريع بمختلف المجالات وخلق أجهزة مالية لتمويل البرنانج.
- المساعدات التقنية خاصة في مجال المحروقات والاتصال بإقامة محطات إتصال مالية.
- تكوين الكوادر الماليين وذلك بفتح جامعاتها ومختلف مراكزها.
- مساهمتها في الصندوق الخاص بضحايا الجفاف بمالي والذي قدر بعشرة آلاف مليون دولار والذي لم يخص مالي لوحدها بل إلى جانب النيجر و تشاد.

مشروع الطريق الوحدة الإفريقية الذي يمر بمراحل كانت أولها اتفاقية 2006 التي حثت على ضرورة تنمية مناطق شمال مالي وضرورة تنميتها اقتصاديا واجتماعيا. اتفاق أمني بين الجزائر ومالي في2008،

[1] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.ص296-297.

وذلك بانشاء دوريات عسكرية من أجل تأمين الحدود بين البلدين. إلى جانب تفعيل دور اللجنة الحدودية الثنائية التي أنشئت منذ أفريل1995. جراء تضرر الشعب المالي من الأزمة الأمنية والسياسية خلال أعوام 2012، 2013، 2014، فالجزائر لم تتوان في تقديم المساعدة واستقبال اللاجئين من الجهة الجنوبية من الوطن، كذا مساعدة النازحين داخليا في الشمال المالي، كما أرسلت الجزائر في إطار إطلاق الحزار المالي الشامل والتوافق حول "إعلان مسار الجزائر"، خلال شهر جوان 2014.

إن التحرك الدبلوماسي للجزائر المكثف الذي يحكمه البعد الأمني المرتبط بالمصلحة الوطنيى، على غرار الوساطات السابقة التي قامت بها والأدوار التي لعبتها في توجيه وإدارة النزاعات بما يخدم السلم والاستقرار في إفريقيا والعالم[1].

المطلب الثالث: العمل على إقامة مشاريع تنموية

إن عدم كفاية الدور الاقليمي للجزائر الذي تلعبه الجزائر في محيطها الجيوسياسي لاسيما منه تجاه دولة مالي في منطقة الساحل الافريقي جعلها حبيسة موقع الموازن نظرا لدور الوسيط الذي يعهد إليها في حل النزاعات المنطقة في ظل تراتبية الدول والقوى في المحيط القريب والبعيد، فالجزائر في تصورنا الجيوبولتيكي يجب أن تلعب دور المهيمن الاقليمي الأمر الذي يكتسي الدور الفرنسي الاقليمي في محيطنا الافريقي، فالجزائر في نظر بعض المخيصين غير قادرة على تحمل أعباء وتبعات الأزمات الساحلية لما تعانيه في حد ذاتها من مشاكل ومتطلبات محلية على المستوى الداخلي نتاج غياب مجموعة أطر وسياسات تنموية ترتقي بحقوق المواطن وتؤمن له العيش الكريم، الأمر الذي يزيد من الإخلال بالمعادلة الكائنة بين مقومات الدور وواقعه إنطلاقا من غياب سياسات تتم عن عقلنة توظيف المعطيات الجيواقتصادية والمجتمعية في سياسات الدولة الجزائرية بالشكل الذي يفعل التنمية المستدامة لمدى المواطن الجزائري وبناء جسور التواصل والثقة تجاه دولته، فتحقيق الريادة في محيطها الجيوسياسي بما يحمله ذلك من مجابهة لمختلف مخرجات الأزمة في مالي والتأكيد على ضرورة العمل الجماعي لتأمين دول الاقليم وتعزيز المقاربة الجزائرية في بناء الأمن والتنمية المستدامة لا يتأتى إلا من خلال جملة من الرهانات التي تكفل بناء دولة تؤمن بتوافق امكاناتها الجيواقتصادية والمجتمعية، وبمكانتها الجيو-استراتيجية بمركزية تاريخها وصلابة قيمها بالشكل الذي يضمن تأمين الأمن الوطني بعيدا هن الحدود[2].

[1] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في نحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.298.

[2]- عفاف بن علي، **مرجع سابق**، ص,ص 120-121.

أشرف الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على هذه الوساطة التي قام بها الدبلوماسي الجزائري المخضرم عبد الكريم غريب، ويكفل الاتفاق النهائي إنقاذ منطقة كيدال من مستنقع العنف ويجد حلا نهائيا لنحو 1000 مسلح متمردين عن الجيش المالي يستقرون حاليا في الجبال.

وقد نص هذا التفاق على[1]:

التمسك بالجمهورية الثالثة لمالي والتأكيد على التمسك باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية.

التأكيد على الحرص على السلام والاستقرار والأمن في البلاد والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها "كيدال".

ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة كيدال في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

التأكيد على ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مناطق الشمال والتذكير بمكتسبات العقد الوطني أبريل 1992 الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي كل منطقة بقضاياهم المحلية، والمشاركة في التسيير الوطني والتنمية بمساهمة شركاء أجانب. والأخذ في الاعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة، نظرا إلى عدم تطورها وافتقادها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها ونظرا إلى ارتباط أهالي المنطقة بالرعي، مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية. أيضا الأخذ في الاعتبار التلازم بين التنمية والأمن والاستقرار ونظرا لالتزام الحكومة بايجاد حل سياسي مستديم بل نهائي للأزمة، سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال.

ولتجسيد ذلك نص الاتفاق على: إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق عليها، يتولى شؤون التنمية وبشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي نص الاتفاق على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق، يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية، وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين مناط ق دول الجوار، ووضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل، والقضاء على عزلة المنطقة بتطوير شبكة الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد، وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

[1]- أحمد علي، "الأزمة في مالي"، **جريدة الخبر**، ع.5378، (الاثنين 21 جويلية 2008)، ص.7.

كما نص اتفاق الجزائر على إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة، ووضع نظام تعليمي، وتخصيص منح للدراسة في الخارج، ومواصلة العمل مدة 10 سنوات بالنظام الجبائي التفصيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين.

بالإضافة إلى إنشاء لجنة متابعة من تسعة أعضاء تتشكل من ثلاثة ممثلين من طرفي الأزمة إضافة إلى الوسيط الجزائري، ويكون مقر عملها في كيدال للسهر على تطبيق ما تم التوصل والاتفاق عليه، وتتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجومات 23 ماي 2006، مع تسوية الوضعية الاجتماعية والمهنية للمقاتلين التوارق، وتلتزم الحكومة المالية باطلاق سراح جميع الأشخاص المحجوزين بعد الأحداث، وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية النتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق[1].

كما تتميز الجزائر بمورد طاقوي ريعي هام لاسيما على في جنوبها جنوبها الغربي بسرعة تزيد عن 4م/الثانيةة وتتجاوز 6م/ثا من منطقة أدرار، فحين يتواجد أكثر من 200مصدر ساخن شمال الجزائر بالنسبة للطاقة الجوفية تفوق حرارته ثلثي هذه المصادر بأكثر من 45° لتبلغ 98 سنتغراد على مستوى حمام المسخوطين بولاية قالمة، 118 في عين ولمان، و119 في بسكرة، إلا أن الاعتماد على بدائل الطاقة في الجزائر لايزال رهين جملة متطلبات تشكل في حد ذاتها تحديات للأمن الاقتصادي على رأسها الإنتاج التكنولوجي وتوافر الكفاءات البشرية والجدوى الاقتصادية[2].

فمن أجل التعامل مع الأزمة في مالي تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية، وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للتوارق المتواجدين على أراضيها، عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسيةــ غير أن هذه السيسة لم تكن كافية لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن دولة دالي لم تقدم وبشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستها تجاه المناطق الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للتوارق للثورة ضد حكومتيها، لاسيما وأن التوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومة "باماكو"[3]، وبالإضافة إلى التنمية الداخلية يمكن إيجاز المقاربة

---

[1]– نبيل بوبيبة، أليات الادارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر، **مرجع سابق**، ص.ص 7–9.

[2]– عفاف بن علي، **مرجع سابق**، ص.125.

[3]– بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي"، أنظر الرابط التالي :http://studies.aljazeera.net، (2015/04/25).

الاقتصادية الجزائرية في التعامل مع أزمة التوارق على العموم والأزمة في مالي على وجه الخصوص فيمايلي:

من بين الإجراءات الاقتصادية وفي إطار مبدأ التضامن قامت الجزائر بالاستجابة لنداء التوارق من خلال تقديم مساعدة هامة لهم وتوفير الشروط الضرورية، حتى تمكنهم من العودة إلى بلدانهم في إطار الأمن والكرامة حسب التعبير الرسمي، وهكذا قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في مدن (جانت، عين قزام، تيميمون..)، هكذا ووفرت الشروط الضرورية للحياة. هذه المراكز تمت تهيئتها من أجل تجنب الاختلاط بين التوارق اللاجئين والمهاجرين غير المشرعيين الذين يلجؤون للجريمة المنظمة بجميع أنواعها بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية، أو الهيئات الدولية وهذا بمساعدة من السكان المحليين. كما قامت الجزائر بإنشاء الطريق العابر للصحراء الذي يشكل همزة وصل بين الجزائر وجيرانها في الجنوب، قدرت تكلفته بـــــ64 مليار دينار جزائري، سيسمح باستكمال المحور الاستراتيجي لتنمية الجنوب وتطويره.

مشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي والنيجر، حيث يتم بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية تمويل البدو الرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري بـــــ100 مليار سنتيم، تستفيد ولاية تمنراست و اليزي من حواجز مائية وآبار سطحية، مدارس وعيادات في الحدود في خدمة الجزائريين وغيرهم وهذا في إطار برامج تنمية شمالي مالي والميجر. كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة، كما قدمت اقتراح لإنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل. إضافة إلى السعي لتوفير مناصب الشغل بقيام المؤسسات الاقتصادية بفتح المزيد من فروعها بـــــــ إليزي و تمنراست[1].

إن هذه المشاريع جد طموحة وهدفها هو تنمية المناطق التي تعاني نت تهميش اقتصادي، لكن المشكل المطروح هو مدى تطبيق هذه المشاريع على أرض الواقع، حيث يشكوا التوارق دوما من عدم تطبيق الاتفاقات التي تبرمها مع الحكومة المركزية في مالي بحضور الوسيط الجزائري، لكن مع تنامي مشكل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبضغط ودعم جزائري تعمل حكومة مالي جاهدة على تنمية هذه المناطق الفقيرة حتى لا تكون عرضة للإغراء من قبل الجماعات الإرهابية. بالإضافة إلى ما سبق عملت

[1]– محمد بن أحمد، "حفر آبار وإنشاء مدارس وعيادات ومشاريع بقيمة 100 مليار لدعم البدو الرحل في الجنوب"، أنظر الرابط التالي http://www.alkabar.com، (2015/02/25).

الجزائر على تمويل العديد من المشاريع التنموية في شمال مالي، وهذا بالتنسيق مع الحكومة المركزية المالية ويمكن إجمال هذه المشاريع في:

قيام الجزائر ومالي سنة 2007 بتجهيز مليار ونصف مليار فرنك إفريقي، وهذا من أجل تنمية مناطق الشمال (غاو، كيدال، تمبكتو)، قدمت فيه الجزائر 500 مليون ومالي 650 مليون فرنك إفريقي.

قدمت الجزائر هبة تقدر بـــــــ10 ملايين دولار لمالي مقابل مباشرة مخطط أمني وتنموي شامل ووقع الرئيس المالي "أمادو توماني توري" على المرسوم التنفيذي لذا المشروع. تقدم هذا المبلغ من أجل مباشرة مشاريع تنموية في مناطق الشمالي للتكفل بتمويل مشاريع البنى التحتية وقطاع الصحة والتكوين المهني وتوفير المياه الصالحة للشرب. كما تم الإعلان عن نهاية الدراسات حول الطريق العابر للصحراء في إطار الخطة الخماسية2010-2014.

باشرت مالي بمشروع مبني على تنفيذ برنامج تجفيف تجارة الأسلحة مقابل دفع مكافآت مالية وإيجاد فرص للعمل لمن يقبل من أفراد وعائلات تسليم سلاحه، ويحصي البرنامج إدماج 10 آلاف شخص اجتماعيا ومهنيا بتمكينهم من الاستفادة من مشاريع تنموية جديدة، وقد قدرت التكلفة الأولية 22.6 مليار فرنك إفريقي ما يعادل 50مليون دولار تشارك الجزائر في تمويله إلى جانب دول أخرى. وتم هذا بلقاء مع أعيان القبائل في الشمال دام أسبوعا جمع بين كل من "تمبكتو وغاو و كيدال" لتوعية وتحسيس البدو الرحل بهذه العملية[1].

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة الأزمة المالية الأخيرة

[1]- عبد الرؤوف بن شهيب وهناء قطسمي، **مرجع سابق**، ص.154.

لم تهدأ جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ 2012، وتفجر الأحداث في شمال مالي، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في مالي تجنبا لإعطاء «الشرعية الجهادية» للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة «حرب عالمية» تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود. إلا أن فرنسا صاحبة الدور في نقل وتدويل الأزمة.

المطلب الأول: العوامل المتحكمة في أزمة مالي الأخيرة

باعتبار مالي دولة فقيرة تعاني من جملة من المشكلات المستعصية على صعيد التعليم والتصنيع، وعدم الاستقرار السياسي، وقلة في أفراد الجيش. هذه المميزات جعلت من النزاع يتعدى تأثيره على أمن كل الدول المجاورة وليس على الجزائر فقط، والذي يأتي عبر عدة محاور منها:

- التوارق وما ألفته من مشكلات أمنية على الحدود الجزائرية من أمراض ومشاكل اقتصادية واجتماعية متفاقمة المدرك منها وغير المدرك.

- مدى ارتباط هذه الدولة بدول أخرى خارجية أمثال أمريكا وفرنسا، هذا الارتباط الذي أساسه المساعدات المالية. بحجة إعانة هذه الدول وتنميتها لقتصاديا وعسكريا، وهذا ما ترفضه الجزائر بتاتا كونه يؤدي إلى استقطاب هذه المناطق واستغلالها. لذلك تعهدت الجزائر بتقديم مساعدات لمالي لتنميتها وتطوير ولاياتها الشمالية (غاو، تمبكتو وكيدال) من خلال مشاريع مختلفة. كحفر الآبار، وإنشاء مراكز للتكوين المهني، والمراكز الصحية.

فقد كان من بين ما ساهم من تفاقم الظواهر اللاأمنية الخطيرة عدة عوامل[1]:

- أولها أن مالي كانت دائمة الاعتماد على المنح التي تقدمها لها الدول من المجاورة والخارجية، وبالتالي جعلها تتخاذل في التحكم في هذه الظواهر، ثم تقاعسها في الجانب الأمني بحجة أنها دولة فقيرة.

- ضعف الوقاية الحدودية وحتى انعدامها في مالي، وهذا لشساعة الصحراء مع نقص الامكانات المادية وقلة في أعداد الجيوش، وغياب الإدارة السياسية.

- عامل الاستقرار في مناطق الشمال، فتشهد إضطرابات مستمرة بفعل حركات التمرد التارقي.

- نقص عمليات التمويل المالي في برنامج التكوين والتأطير بالإضافة إلى الظروف البيئية التي كان لها تأثيرا كبيرا على حالة اللاأمن في المنطقة، كوارث طبيعية، تصحر، جفاف وانتشار الأوبئة.

[1] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.270.

- فساد الأنظمة السياسية المتعاقبة. وممارستها لأبشع أنواع الظلم والقهر لهذه الفئة خاصة في عهد "موديبو كيتا" و "موسى تراوري".

وبناءا عليه فقد أولت الجزائر اهتمامها بالملف التارقي منذ خلال مختلف المبادرات الدبلوماسية التي قامت بها منذ بدايته (1991، 2006، 2014). ومن المشاكل التي أثرت على كامل الدولة مشكل اللاجئين وما صاحبه من صور الجريمة المنظمة. فعلى إثر السياسة التي انتهجتها الحكومة المالية ضد التمرد من تهجير وإبادة وقتل وأبشع أنواع القهر.

خلفت الأزمة الأخيرة العديد من القتلى واللاجئين والنازحين، إذ تصاعدت المواجهات بين الاوارق والجنود الماليين في مدينة كيدال في ماي2014، واستمرار المعارك بين حركة تحرير الأزواد مع القوات الحكومية خلال زيارة رئيس الوزراء "موسى مارا". إلى جانب زيادة نسبة الفقر وانتشار الأويئة والأمراض المزمنة. إضافة إلى ذلك نجد تأثير الأزمة في مالي على أمنها المجتمعي من عدم قدرة الدولة على بسط سيطرتها في إقليمها، وانتشار الفوضى داخلها والمعضلة الأمنية وتعمق الانشقاقات داخل الجماعات الاثنية بمالي، مما أدى إلى تعميق الشعور الهوياتي نظرا للتهميش والإضطهاد، ونقص الموارد جعل التوارق تهاجر إلى دول الجوار. ما أدى إلى انتشار العديد من التهديدات الأمنية[1]:

إرجاع جذور الأزمة إلى النظم السياسية المتعاقبة لمالي، حيث قيام التوارق منذ بداية الاستقلال بتمرد ضد الحكومة المركزية، التي ترأسها الرئيس "موديبو كيتا" ثم هدأت هذه الثورة في 1963 بفضل تدخلب الجزائر، وظلت هذه الثورات تبعث وتخمد لكن بفترات متباعدة، وأثناء الانقلاب الذي حدث بقيادة "موسى توراري" في 1969 هذا الأخير الذي لم يغير في الشمال شيئا. مما اضطر التوارق إلى الهجرة واعتبرت منطقتهم منطقة متمردة. أين عاودت الثورة من جديد بصفة رسمية في التسعينيات، حيث تزامنت مع ظهور حركات ديمقراطية أدت إلى قيام نظام ديمقراطي، عاودت في 2006. وهي تعاود اليوم منذ جانفي 2012، حيث أن الأزمة المتستفحلة بالشمال المالي، ليست وليدة يومها ولا هي آتية من فراغ، بل هي في واقع الأمر نتيجة حتمية لمجموعة من العوامل لعل من أهمها وأقدمها.

نظرا لعدم قدرة مالي على مراقبة حدودها والإدارة الأمنية لأراضيها، إضافة لشساعة مساحتها سهل العمل الارهابي وإنتشار التهريب و الإختطاف على الإنتشار، حيث تسعى الجزائر اليوم إلى محاولة احتواء الأزمة في مالي و النيجر، حيث تسعى للتنسيق مع مالي والنيجر وموريتانيا إلى وضع برنامج

[1]- سمية حذفاني، **التعدد الإثني في مالي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري-دراسة حالة الأقلية التارقية1963-2014**-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013- 2014)، ص.86.

موحد لمحاصرة النشاط الارهابي في منطقة الساحل والقضاء على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، حيث استضافت اجتماعا لقادة أركان جيش لمالي و ليبيا وموريتانيا والنيجر من أجل تطوير إستراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء مركز قيادي إقليمي في مدينة تمنراست الجنوبية[1].

يمكن رد الأزمة القائمة حاليا بالشمال المالي إلى التنافر العميق الكامل الذي نشأ بين الإدارة المالية وساكنة المناطق الشمالية المالية منذ استقلال دولة مالي. ويمكن ارجاع ذلك التنافر إلى معطيات سوسيوثقافية واقتصادية وسياسية ونفسية، فالعامل الاثني الذي يتمثل في المعارضة الدائمة من قبل التوارق أسياد الصحراء. كما يوجد على المستوى السوسيوثقلفي تمايز عرقي بين التوارق والعرب من جهة والاثنيات الزنجية من جهة أخرى. وقد ترتب عنه تباين ملحوظ في الثقة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والاحساس المالي، وامتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية، تمبكتو وغاو، بعد ما كانت تشمل قبائل أدرار لتعدد إلى قبائل عربية وتارقية أخرى. وبعد هذه الهجومات التي قامت بها الحركة أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع، حيث استعملت كل أنواع الأسلحة لاسقاط هذه القواعد. ما أدى إلى تدفق كبير في أعداد اللاجئين نحو الصحراء الكبرى بالجزائر، ليبيا والمغرب.

وقد حاولت الحكومة المالية تدارك الأمر أمام الهيئات الدولية والمجموعة الافريقية، من خلال تقديم وسائل تحاول فيها تقديم رؤية توضيحية للوضع القائم، وظلت هجومات الحركة من بعد إعلان اتفاقية تمنراست 1991 تشكر وباستمرار ولكن بأشكال مختلفة وبفترالت متباعدة إلى غاية توقيع اتفاق 2006، هذا بسبب الانشقاق الذي حدث في الحركة وظهور حركات انفصالية من ناحية، وتنوع حركات التمرد وعدم التزام الحكومة المالية بما تم الاتفاق عليه من ناحية أخرى إضافة إلى العوامل الخارجية التي زادت في اتساع الهوة وجعل هذا الصراع يطول أمده، حتى تجدد في جانفي 2012[2].

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي

تتمتع الجزائر بمكانة إقليمية تستند بالأساس إلى القوة العسكرية، وامتلاكها خبرة قتالية في مكافحة الارهاب، ونفوذا في المنظمات الاقليمية والدولية، ومعرفتها الوثيقة بديناميكيات الصراع في مالي،

---

[1]- عطية إدريس، **دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الارهابية في دول الميدان بالساحل الافريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة قالمة، كلية العلوم السياسية، يومي 24و25نوفمبر 2013، ص.7.

[2] **المكان نفسه**، ص. ص.273-274.

وبالنظر إلى القوة العسكرية الجزائرية، فمن المنطقي استخدامها لتعزيز الاستقرار الاقليمي، وتنسيق الجهود الاقليمية، وأن تأخذ زمام المبادرة في حل الصراع لكن الازمة في مالي خلقت تحديا كبيرا بالنسبة إلى الجزائر المشغولة بعملية انتقال القيادة، والتي تواجه سخطا شعبيا في الداخل، وتخشى من رد فعل سلبي محتمل من جراء التدخل العسكري في مالي، جعلها أكثر تهيبا وترددا وغموضا مما يريدها المجتمع الدولي. وتبدو السياسة الخارجية الجزائرية ممزقة بين رغبة البلاد في الاعتراف بها كدولة اقليمية قائدة[1].

وجرى تفسير هذا الموقف الغامض للجزائر على أنه "إهمال خبيث" يهدف إلى معاقبة مالي بسبب "خطايا" رئيسها، والذي اتهمه الجزائريون بـــــ"التواطؤ المتعمد" مع تنظيم القاعدة في المغرب الاسلامي. وشعر الماليون في الجنوب بالخذلان، خصوصا عندما سحبت الجزائر مستشاريها العسكريين، وتوقفت عن تسليم المعدات العسكرية، خلال معركة محاصرة القوات المالية. وبرر الجزائريون تراخيهم على أساس أن التزامهم بمالي كان مدفوعا بأهداف مكافحة الإرهاب وليس محاربة التمرد[2].

إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية، الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس انتفاضا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الاسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرا هلاميا، غير محدد لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي في ظل استهداف حركات في بلدان عدة[3]. بعيدا عما تروجه فرنسا من أسباب لتدخلها العسكري، هناك مجموعة من العوامل تفسر مجتمعة هذا الانغماس الفرنسي في الشأن المالي بصفة عامة، على رأس هذه العوامل أن فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدا غائبا عن المشهد السياسي في منطقة غرب إفريقيا بصفة عامة وعن المشهد السياسي في مالي بصفة خاصة، فعلى صعيد مالي، كانت فرنسا لاعبا أساسيا وطوال العقود الماضية في دعم أنظمة سياسية هناك أحيانا، وفي دعم معارضيها في أحيان أخرى[4]. كما يجب أن يفهم التدخل في مالي في

---

[1] سمية حذفاني، **مرجع سابق**، ص.88.

[2]– أنور بوخرص، "أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي"، أنظر الرابط التالي http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad، (2015/04/20).

[3]–Stefanie Schuler, "L'intervention militaire au Mali : les mauvais souvenirs des Américains", http://www.rfi.fr/afrique/20130115-intervention-militaire-mali-mauvais-souvenirs-americains,consulter(06/04/2015)

[4]–Stefanie Schuler, **op, cit.**

سياق سياسة هجومية في إفريقيا تتبعها فرنسا في السنوات الأخيرة في إطار تنافسها مع الدول الكبرى على النفوذ هناك[1].

ظلت فرنسا، منذ بداية الأزمة في شمال مالي نهاية مارس 2012، أكثر الدول تمسكا بالخيار العسكري كحل أساسي يسمح وفق نظرتها «بطرد الإرهابيين» من المنطقة وإعادة الاستقرار في بلد لا تزال تنظر إليه باريس كمنطقة نفوذ تقليدية في إفريقيا. فالتدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي سيكون خلال السداسي الأول من2013، فلم يتم يحدد تاريخ دقيق لبدء هذا التدخل العسكري الأجنبي، الذي ستكون جيوش مجموعة دول غرب إفريقيا «إيكواس» ذراعه العسكرية على الأرض، في حين أن فرنسا وأوروبا تساعدان دول غرب إفريقيا على تنفيذ خطة التدخل العسكري، كما تقدم دعما لوجيستيا قدر المستطاع، وفق التعبير الذي استعمله وزير الدفاع الفرنسي جون إيف لودريان، في أعقاب منح مجلس الأمن الدولي تفويضا لمجموعة دول الإيكواس لإعداد خطة بشأن التدخل في شمال مالي[2].

لقد تحولت أزمة مالي إلى حلبة معركة بين الدبلوماسية الجزائرية والفرنسية، إذ أصبحت بؤرة توتر توظفها فرنسا ورقة ضغط في منطقة الساحل في ظل تحول الميدان إلى منطقة عبور للسلاح والإجرام العابر للدول، وفي كلتا الحالتين فإن التحول غير المفاجئ للمنطقة يدخل في إطار "صوملة" الساحل للتحكم في كل تحركاته. أزمة تضمر عهدا جديدا للعلاقات الجزائرية الفرنسية والتي باتت تلوح بأسرارها[3].

المطلب الثالث: مسار المفاوضات الجزائرية مع مالي.

نظرا لانعدام الجدية في التعامل مع التمردات السابقة تواكبت المشاكل إلى ومع أدى إلى تمرد جديدة في 17 جانفي 2012، لكنه مختلف مما في عدة أوجه[4]:

- التمرد كان محصلة نحالف بين حركات توارقية وحركات إسلامية (حركة أنصار الدين، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامية، جماعة التوحيد والجهاد). متطرفة من جنسيات مختلفة استطاعت استعالة بعض المجموعات التارقية إلى برنامجعا إلى برنامجها وإحداث علاقات اقتصادية متبادلة.

- التعاون الاقليمي الجدي لمكافحة الارهاب، وعدم اهتمام من وسطاء اتفاقيات السلام لمتابعة تنفيذها، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية نتيجة الجفاف والقحط خاصة بعد الحرب الليبية2011.

---

[1]- عفاف بن علي، **مرجع سابق**.ص.116.

[2]- طارق أمين، "أزمة مالي لغم جديد في ساحة العلاقات الجزائرية-الفرنسية"، أنظر الرابط التالي http://elraaed.com/ara/watan/8746-%D8%A3%D8%B2%D9%8D8%A9.html، (2015/04/09).

[3]- المكان نفسه.

[4] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.286.

– تدفق السلاح والمقاتلين توارق ليبيا، وإمكانية تجنيد القاعدة لهم نظرا للأموال التي تمكنها من شراء الأسلحة التي بحوزتهم. وتغير في موازين القوى لصالح المتمردين وتراجع دور الجيش وضعفه.

– ضعف الحكومة المالية وانقلاب عسكري في 22 مارس 2012 (أزمة سياسية في الجنوب وأزمة أمنية في الشمال) حيث تمت الإحاطة بالرئيس "أمادو توماني توري" في انقلاب عسكري قاده الرائد "أمادو هيا سنوغو"، متزعما مجلسا عسكريا يدعى اللجنة الوطنية للاتحاد الديمقراطي وتأهيل الدولة. وعليه أصبح الوضع بمالي محصلة الشكل التالي:

الشكل رقم–02– يوضح أبعاد وأطراف أزمة مالي 2012

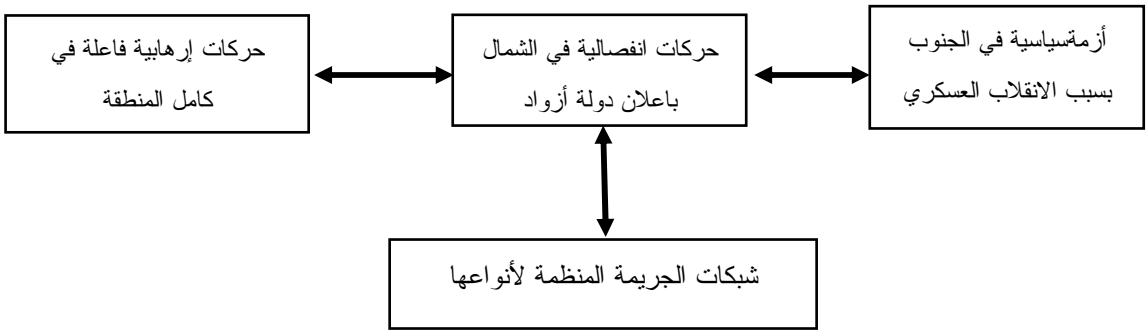

المصدر: عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص.287.

فلم يقتصر الوضع في مالي عند حركة تمرد شمالية بل تعداه إلى تحالف بين الحركات المسلحة المتطرفة وإعلان دولة أزواد ذكاها الانقلاب عسكري في مارس 2012 بعد عقدين من الديمقراطية، وقبيل أسابيع من الانتخابات الرئاسية في الوقت الذي اعتبر فيه الكثير من المراقبين مالي أنموذجا لنجاح الموجه الثالثة من الديمقراطية، هذا الوضع المستفحل في مالي تمخضت عنه إمكانية كبيرة لانتشار التهديدات لدول الجوار بسبب فشل الدولة وعجزها عن التعامل مع الأزمة السياسية في الجنوب بسبب الانقلاب العسكري. وتمكن المتمردين من تعزيز انتصاراتهم إذ تبرز تبعات الوضع على دول الجوار.

انقسام مالي إلى دولتين (أكثر من 60% تحت سيطرة المتمردين وإعلان دولة الأزواد مما يحمل خطر تصبر الأنموذج إلى دول الجوار من خلال تفعيل عامل القرابة الاثنية، وانتشار سيناريو الدولة الفاشلة). وتغير الخارطة الجيوسياسية لأفريقيا بظهور دول جديدة على غرار جنوب السودان، وكذلك عودة موجة الانقلابات إلى افريقيا بعد انحسارها. حالة مالي ومن ثم حالة مصر2013.

انتشار التطرف والارهاب والفكر الجهادي من خلال تحول مالي إلى أفغانستان إفريقيا. نظرا لزيادة التهميش والفقر والإغراءات المادية للشباب كنتيجة للأموال التي تجنيها الأزمة وحلها، حتى لا يتم توسع

حجم المخاطر إلى دول أخرى أولها الجزائر، وحول الأزمة المالية برز اتجاهان خاصة بعد تدويل الأزمة في غضون أسابيع بعد الانقلاب[1].

وقد حاولت الجزائر معالجة الوضع مع دول أخرى انطلاقا من خلال جوارها المباشر مع أطراف الصراع، تجنب العمل العسكري كحل أولي وتبجيل الحل السياسي. والعمل تقوية السلطات المركزية في مالي لتقوم هذه الأخيرة بإعادة توحيد البلاد لضمان استقرار المنطقة، أيضا قامت ببعث عدة مشاريع تنموية.

فكانت مفاوضات بوركينافاسو، ثم في الجزائر لكنها فشلت. واتهام أنصار الدين الدولة المالية على أنها تستمد الحرب ضد الحركة علما منها أن التدخل الأجنبي سيجعل من مالي ساحة جهاد عالمي، يوسع رقعة التهديدات الأمنية ويعطي الجماعات الجهادية غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها، لكن عدم تجاوب أطراف الصراع وغياب الثقة نسق كل محاولات التسوية من خلال اجتماعات الجزائر أو واغادوغو مما دفع المتمردين لمواصلة القتال، وما أكسبه الشرعية طلب مالي رسميا من فرنسا بحتمية التدخل، وعليه أوكلت المهمة لفرنسا ودول الإيكواس بدعم من عدة دول للتدخل في مالي في 11 جانفي 2013. زفق عملية "القط المتوحش" تحت قرار مجلس الأمن 2085، الصادر في 20 ديسمبر 2012، وقد عبرت الجزائر عن احترامها لقرار فرنسا بالتدخل لأن الحكومة المالية هي من ايتنجد بمساعدة القوى العسكرية[2].

يضاف إلى هذا تغييب رؤية الجزائر لحل النزاع سلميا وتغليب المقاربة العسكرية، إضافة إلى وجود فواعل جدد يريدون إيجاد موطئ قدم في المنطقة. قد نقرأ دوافع قطر في التواجد بالمنطقة رغم التباعد من خلال ما قامت به سابقا من دعم لتونس، مصر، سوريا وليبيا، فهي تريد منافسة السعودية بإمساك جهاز التحكم فيالعالم الاسلامي السني، وحجز مكانة الدور المصري إقليميا وتصعيد مكانتها.

إلا أنه في جانفي 2014، وبعد مرور سنتين، باشرت الجزائر وساطتها بعد طلب من الحكومة الماليةو الحركات الأزوادية المتمردة في الشمال. وهذا خلال زيارة الرئيس المالي الجديد "إبراهيم بوبكر كايتا" وتم تأسيس "اللجنة الاستراتيجية الثنائية الجزائرية– المالية حول شمال مالي تتحلل" في 19 جانفي 2014. وذلك لتكليفها بتأطير وإطلاق جهود الجزائر الرامية لمساهمة إطلاق الحوار المالي الشامل.

كما باركت ذلك الكثير من الأطراف الدولية، القريبة والبعيدة، كحال بوركينافاسو، والاتحاد الافريقي، ومنظمة الإيكواس. كذلك الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. حيث باشرت الجزائر

[1] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في نحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.287.

[2] **مكان نفسه**، ص.ص,288–289.

المفاوضات فعليا بعد لم الشمل المالي، بين الحكومة المركزية من جهة، وممثلين من عن الحركات الأزوادية الستة المعنية بالحوار المالي من جهة ثانية. خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 24 جويلية 2014. وقد حضر أيضا أشغال المفاوضات علاوة على الأطراف المالية كل من الجزائر والنيجر وبوركينافاسو وتشاد وموريتانيا والاتحاد الافريقي والايكواس والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. ومنظمة المؤتمر الاسلامي[1].

مما دفع بأن تتوج مجهوداتها في المرحلة الأولى من الحوار المالي الشامل بالتصديق على "إعلان مسار الجزائر" الذي طرح في 19 جوان 2014. ووضع خارطة طريق تهدف إلى وضع إطار للدخول في جولات تفاوض للسلم بين كل الفرقاء الماليين، وقد اتفق الأطراف المالية الأخذ في الحسبان النهج المسطر والتزاماتهما في "إعلان الجزائر"، و"الأرضية التمهيدية للجزائر" التي طرحت في 14 جوان 2014 من أجل حوار مالي شامل. وتشير هذه الوثيقة إلى أن إطار المفاوضات التي اتفقت عليها الأطراف من شأنه أن يوفر جوا من "الثقة لتسوية نهائية للنزاع"، إذ تنص نفس خارطة الطريق التي تتضمن المبادئ التي يجب أن توجه سير مفاوضات السلم على المحاور والمراجع القاعدية وتحدد آليات تسوية النزاع، حيث اتفق الأطراف المالية التي وقعت على إعلان الجزائر، "وقف كل أشكال الاقـــتتال" والالتزام من أجل السلم والاستقرار وكذا تمسكها بترتيبات الاتفاق الأولي لـــــــ "واغادوغو" الذي طرح في جوان 2013، والمتعلق باجراءات الثقة.

صادقت هذه الأطراف على بند يتعلق بارسال وفي أقرب الآجال لجنة مشتركة مكلفة بالاتصال بالأطراف الفاعلة، لتسهيل تنسيق وقف الاقتتال الذي أوكل تحديد آلياته وتنفيذه إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد وحفظ السلام وتحقيق الاستقرار في مالي. كما اتفق الطرفان كذلك على الافراج عن الأسرى وكافة الأشخاص الآخرين المعتقلين لدى كلا الطرفين بسبب النزاع حيث أشرفت اللجنة الإستراتيجية التنائية الجزائرية–المالية حول شمال مالي على إطلاق سراح الأسرى من الحالتين.

كما يتضمن الإعلان التراجع الفوري لكافة العناصر المسلحة ووقف كل أعمال العنف ضد المدنيين واحترام التنقل آخر للأشخاص والممتلكات، وكذا وقف كل فعل أو تصريح قد يمس بتعزيز الثقة بين الأطراف. وقد أكد رئيس الدبلوماسية المالية "عبدو اللاي ديوب" أن المناقشات بين الحكومة وجماعات شمال مالي من المفروض أن تجري في ظل احترام الخطوط الحمراء التي سطرها الرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كايتا" لاسيما احترام السيادة والوحدة الترابية لمالي والطابع الجمهوري والوحدوي للدولة المالية.

[1] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.287.

استكمالا للمرحلة الأولى من الحوار التزمت كل الأطراف بمواصلة الحوار في جولته الثنائية من1إلى 14 سبتمبر 2014، حيث تمكنت الجزائر من جمع كل الأطراف للتفاوض خلال اليوم الأخير. وأكدت على استكمالها التفاوض مع الفرقاء الماليين، وقد تميز مسعى الجزائر لإطلاق الحوار بين فرقاء مالي أنه مسعى يحظى بمباركة وإجماع دوليين وكذا المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا على أنه جاء بطلب من الحكومة ومختلف الجماعات في شمال مالي[1]. في الأخير وليس بالآخر في اليوم 05 مارس 2015 تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلم هذا بحضور الأطراف الفاعلة في الأزمة وهذا تأكيد آخر على صدق الجزائر في العلاقات الدولية وشهادة على صرامتها وتمسكها بتسوية النزاعات سلميا.

[1] عطية إدريس، مقاربة الجزائر في تحقيق الأمن الإفريقي، **مرجع سابق**، ص.293.

الخاتمة

المطح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن، جهود الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي، تميزت بنوع من الاستقرار والاستمرار والتمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي والتأكيد على الحل السلمي والحوار السياسي، ورفض التدخل الأجنبي. في المقابل هذا، محاولة التكيف مع التدخل العسكري الفرنسي في مالي، نتيجة طلب من الحكومة المالية المساعدة، أيضا عدم معارضة القرار الأممي القاضي بالتدخل العسكري في مالي.

إن انفصال دولة شمال مالي وتشكيل دولة أزواد سيكون له تهديدا مضاعفا على الأمن القومي الجزائري, وهذا لعدم قدرة المتمردين التوارق على التحكم في الدولة الجديدة وافتقارهم للإمكانيات اللازمة، وبحكم النشاط المكثف للجماعات الإرهابية والحركات السلفية، وكذا عصابات الجريمة المنظمة في المنطقة ستصبح هذه الدولة تحت سيطرتها وتجعل منها قاعدة خلفية صلبة تمكنها من تحقيق أهدافها ضد الجزائر,

ومنه يمكن القول أن الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي، التي تتدرج حيثياتها ضمن بناء مقاربة أمنية جزائرية لإيجاد حل للأزمة في مالي نتيجة استشعارها بخطر التهديدات الأمنية، حيث اتخذت إجراءات سيادية للحد من تداعياتها على أمنها. التي لا تزال أحداثها تتوالى، حيث شهدت في الخامس الفارط اتفاق سلم بالتوقيع بالأحرف الأولى بين أطرافها من أجل بعث سبل السلم والأمن داخل مالي,

اختبار الفرضيات:

الفرضية المركزية: مما سبق، نتوصل إلى أن الجزائر بمحددات الذاتية، وما يدور في السياق الدولي عاملان يمكنان من قياس مدى فعالية الدور الجزائري بعيدا عن أي تدخل أجنبي، ومنه يمكن الحكم أن الفرضية المركزية صحيحة.

الفرضية الأولى: مما سبق، تمسك الجزائر بمبادئها الدبلوماسية ومحدداتها في السياسية الخارجية وإمكاناتها، على الصعيد السياسي، الأمني، الاقتصادي، الجغرافي...، ساهم كثيرا في تفعيل دور الجزائر، حيث رأت أن العمل الجماعي كفيل بحل الأزمة في مالي، هذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: زيادة التوتر داخل مالي وانتشارها على محيطها الخارجي خاصة في دول الجوار، جعل من الضرورة الاتفاق على العمل الجماعي بحل الأزمة الداخلية في مالي قبل تحولها إلى أزمة إقليمية،

تجمع بين دول الجوار، لكن مع بروز التدخل العسكري وسيطرة الأجندات الأجنبية، أصبح من المستحيل التفاهم على حل سياسي وسلمي يرضي كافة الأطراف، هذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: أثبت أن هذه الفرضية خاطئة من خلال، تمسك الجزائر بموقفها المعارض للتدخل الأجنبي ومحاولة التكيف معه، نتيجة طلب مالي المساعدة الفرنسية، ما جعل الجزائر مجبرة أمام قبول هذا لعدم معارضة القرار الأممي للتدخل العسكري في مالي.

فمن خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- استغلال الجزائر لما تملكه من محددات بكفاءة يمكنها من لعب دور ريادي في إفريقيا.
- اهتمام الجزائر بما يجري في مالي راجع لكونها تشكل جوار إقليمي لها ونقطة استقطاب القوى الخارجية. فكان لزلما على الجزائر السعي جاهدة لإيجاد حلول في المنطقة تجنبا لأي تهديد لأمنها القومي.
- رهان الجزائر في الوقت الحالي هو أمننت حدودها، فهي الآن في مأزق أمني حدودي خطير فكل مجالها الجغرافي مهدد من تونس إلى المغرب خصوصا بعد سقوط نظام القذافي الذي كان بمثابة مركز لحماية الجزائر برفضه لتواجد قواعد عسكرية أجنبية بليبيا، لكن بعد سقوط القذافي انتهى الغطاء وأصبحت المنطقة وكرا للقاعدة ومصدرا للأسلحة وممرا للمخدرات.
- الجزائر ومع استشعار الخطر على أمنها الإقليمي، عملت على تبني مقاربة سياسية لإدارة الأزمة واتخاذ إجراءات سياسية للحد من تداعياتها على أمنها القومي. ما جعلها مجبرة لا مخيرة للتحرك الدبلوماسي والعسكري، من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية وخلق بؤر توتر جديدة.

ومنه يمكن القول أن الطرح الجزائري المعتمد لإدارة الأزمة في مالي، ومواجهة ما نجم عنه، عمل على تهدئة الأوضاع ووقف العمل العسكري. مما يجعل الأزمة قد تتجدد لتطفو تجددا إلى السطح، خاصة وأن الاتفاقيات المبرمة تعرف تجسيدا، ناهيك عن التدخل الأجنبي وسعيها لتحقيق مصالحها في المنطقة.

وعليه تفعيل دور الجزائر الإقليمي، يتوقف على نقطتين أساسيتين:

1. الرهان الداخلي الذي يقتضي إعادة بناء المنطقة من خلال التنمية.
2. الرهان الخارجي، الذي يتطلب التنسيق والتعاون عبر تفعيل التكتلات الإقليمية مع دول الجوار لاسيما منها إتحاد المغرب العربي بريادة جزائرية. والدفع بعجلة التنمية و الأمن في المنطقة.

أيضا أن الطرح الجزائري، له من الإيجاب القسط الأوفر، حيث لقي التأييد من الأغلبية. رغم التنافس على مركز الريادة الإفريقية في هذا المجال، إذ تعزز بعد اتفاق التوقيع بالأحرف الأولى على الهدنة –وقف الأزمة في مالي– في 05 مارس 2015، أين كان للوساطة الجزائرية الدور الفعال في إدارة أزمة مالي الراهنة.

الطلح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

أولا:

1. الهادي قطش وعبد الرحمن أحمد إدريس، **أطلس الجزائر و العالم** (الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، 2013).

2. توفيق المدني، **هذه هي الجزائر** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2001).

3. حسن سعيد عدلي، **الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه**، (د.م.ن: مطالع الهيئة العربية العامة للكتاب، 1977)

4. حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة، 2012).

5. حسين علي الشامي، **الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها** (عمان: دار الثقافة، ط.3، 2007)،

6. خديجة عرفة محمد الأمين، **الأمن الإنساني: بين المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي**، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009).

7. زياد الصمادي، **حل النزاعات**، (الأردن: جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2009-2010).

8. سعيد منتصر حمودة، **الحدود الدولية: تعريفها –أنواعها- تقسيمها- منازعاتها** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013).

9. شارلز ليرتشي، **النظام العالمي الجديد :الحاضر والمستقبل**، ترجمة: نافع أيوب لبس، (دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1999).

10. شنه أحمد، **العاصفة الورقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، (الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000).

11. صالح سعود، **الاستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر من 1981إلى الآن (دراسة استشرافية)** (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر والتوزيع،2011).

12. صبري فارس الهيتي، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية استشرافية عن الوطن العربي**، (ليبيا: دار الكتاب الجديدة، 2000).

13. عبد حليم عاطف وميشال حداد، **قصة وتاريخ الحضارات العربية: تونس الجزائر 21-22 موسوعة تاريخية، جغرافية، حضارية وأدبية، 1998-1999**. (الجزائر: دار كريبس للنشر، د.س.ن).

14. عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر** (الجزائر: دار ريحانة للنشر و التوزيع، 2002).

15. فتحي محمد براهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

16. الكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية لمسياسة الدولية** تر: عبد الله جبر العتيبي، (الرياض: مطبعة جامعة الملك سعود، 2006).

17. كمال موريس شربل، **الموسوعة الجغرافية للوطن العربي** (بيروت: دار الجيل، ط.1، 1998)

18. محمد أزهر سعيد السماك، **الجغرافيا السياسية بمنظور القرن الواحد و العشرين** (الأردن: دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع، 2011).

19. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998).

20. محمود السيد، **تاريخ دول المغرب العربي**. (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010).

21. مرسال مارل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. ترجمة حسن نافعة (القاهرة : دار المستقبل العربي، 1986).

22. نواف قطيش، **إدارة الأزمات**. (الأردن: دار الراية للنشر و التوزيع، ط.1، 2011).

23. يوسف ناصيف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

ثانيا: الدوريات والمقالات

1. أحمد علي، "الأزمة في مالي"، **جريدة الخبر**، ع.5378، (الاثنين 21 جويلية 2008)، ص9-11.

2. اسماعيل دبش، "الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الاقليمي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010)". **مجلة دراسات استراتيجية**، ع.01، 2014، الجزائر: المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، ص.ص52-60.

3. إلياس بومعراف وعمار عماري، "من أجل تنمية مستديمة في الجزائر."، **مجلة الباحث**، ع.7، 2010، ص ص.25-37.

4. الشيخ محمد، "مالي: أزواد الاسلامية تنشق عن أنصار الدين وتدعو لحل سلمي" ، **مجلة الشرق الأوسط**، ع.12477 (جانفي2013)، ص.ص 35-40.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية**: قانون رقم 12-12 مؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012، يتضمن قانون المالية لسنة2013.

6. بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الانسانية**، جامعة بسكرة: ع،8، 2005، ص.ص.3-15.

7. حسين المنقوري، "جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية"، **مجلة الدبلوماسي**،ع.10، معهد الدراسات الدبلوماسية: (ديسمبر1988)، ص.ص. 116-121.

8. حسين بوقارة، "مشكلة الأقليات التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"، **مجلة العالم الاستراتيجي**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ع.7 (نوفمبر 2008)، ص.ص 87-90.

9. رغد صالح الهدلة، "الأزمة الدولية.. مفهومها، أسبابها، إداراتها" ، **مجلة الإتحاد**، ع.12، كردستان: مركز الصحافة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2005، ص.12.

10. الشيخ محمد، "مالي: أزواد الاسلامية تنشق عن أنصار الدين وتدعو لحل سلمي" ، **مجلة الشرق الأوسط**، ع.12477، (جانفي2013).

11. عزيز لمين، "لبن الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي". **مجلة المفكر**، ع.31، (ديسمبر 2012)، ص.ص.12-20.

12. علي العقون، "كل شيء عن القوة العسكرية الأولى في المنطقة"، **جريدة البلاد**، (المركز الفرنسي للبحث حول الاستعلامات، ع.4231، أكتوبر 2013).

13. مادي إبراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي"، **مجلة دراسات/آفاق افريقية**. المجلد العاشر، ع.36، (أكتوبر2012)، ص.ص109-110.

14. مسيح الدين تسعديت، "النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013"، **مجلة الدراسات السياسية**، الجزائر،ع.1، (جوان 2014)، ص.ص 24-38.

ثالثا: الملتقيات العلمية

1. ـــــــــ، **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف**، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول اشكالية الأمننة في المغرب العربي ، كلية العلوم السياسية، جامعة جيجل، د.س.ن.

2. إلياس قسايسية، **الآليات الاقليمية لمكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة فالمة، يومي 24-25 نوفمبر2012.

3. أمحند برقوق، **إشكالية الأمننة الجهوية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الأول حول الأمننة في المغرب العربي، جامعة جيجل، كلية العلوم السياسية، 2009.

4. جمال منصر، **تأثيرات العولمة على مشكلة الأقليات**، جامعة عنابة: ملتقى وطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية.

5. جمال منصور، **تحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن المتوسط وقع وأفاق، جامعة قسنطينة، 2008.

6. جهاد الغرام وموسى العيدي، **سياسة الجزائر الإفريقية منذ سنة 2000، نمط الإمكانات وحدود الدور**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول دور الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد، جامعة تبسة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014.

7. عبد الله راقدي، **مسألة إستقلال توارق مالي وتداعياته على أمن الجزائر**. مداخلة ألقيت في ملتقى دولي حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة قالمة، يوم 24-25 نوفمبر2013.

8. عبد الناصر جندلي، **الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية علة سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد**، مداخلة مقدمة في ملتقى حول تأثير الشركات متعددة الجنسيات على العالم -الجزائر حالة-، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية،2011.

9. عطية إدريس، **دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الارهابية في دول الميدان بالساحل الافريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الافريقي، جامعة قالمة، كلية العلوم السياسية، يومي 24و25نوفمبر 2013.

10. فاطمة يقدي، **المسألة التوارقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل**. مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة باتنة، يومي24و25 نوفمبر2013.

11. محمد بلغالي، **سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير**، مداخلة قدمت في الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، أيام 22-23-24 مارس 2008.

12. نبيل بويبية، **أليات الادارة الجزائرية للأزمة التارقية في مالي والنيجر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الاثنية، جامعة جيجل، كلية العلوم السياسية.د.س،ن.

رابعا: المذكرات ورسائل التخرج

1. العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية،2010-2011.

2. بن شهيب عبد الرؤوف وهناء قطسمي، **المقترح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية،2012-2013.

3. بن عائشة محمد الأمين، **الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة مالي 2012-2013**، مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية: تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2013.

4. بن علي عفاف، **الجزائر في مواجهة مخرجات أزمة مالي –دراسة جيوبوليتيكية-(2012-2014)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2013-2014.

5. بن هبد الله دليلة، التحديات **التنموية في دول الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري-مالي أنموذجا-1991-2013**، مذكرة انيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2013.

6. بنيو سفيان، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2012.

7. حذفاني سمية، **التعدد الإثني في مالي وانعكاساته على الأمن القومي الجزائري-دراسة حالة الأقلية التارقية1963-2014-**، مذكرة مقدمة لنيل ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إقليمية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013- 2014.

8. دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

9. رضوان محمد ميلود، **آليات فض النزاعات الدولية بالطرق السليمة**، رسالة ماجستير(جامعة بيروت، كلية القانون، 1999),

10. صايج مصطفى، **تطور العلاقات الجزائرية- المغربية (1962-2000) دراسة أزمة وقضية الصحراء الغربية**. رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية: جامعة الجزائر: معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية. 1995-1996.

11. طابوش مولود، **أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، 2006-2007.

12. ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات و الرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، 2010.

13. عطية إدريس، **مقاربة الجزائر في نحقيق الأمن الإفريقي**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)

14. لحضاري منصور، **إستراتيجية الدفاع الوطني الجزائري: 2006-2011**. أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي، جامعة الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012-2013.

خامسا: مواقع الأنترنيت

1. أبو بكر يوسف، "الساحل والصحراء...حركة الأزواد..الأزمة المالية"، أنظر الرابط التالي http://sudanile.com/indexphp/2008=05، (2015/4 0/12).

2. أحمد صبحي، "السياسة الخارجية للجزائر مبادئ وتطور" ، أنظر الرابط: http://digotal.ahram.org.eg/policy.spx? Serial=1095757، (2015/4 0/12).

3. أحمد مصطفى، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أنظر الرابط التالي http://www,dohainstitute.org/releease/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0F9ad، (2015/4 0/12).

4. أحمد معروف، "تعريف الوساطة"، أنظر الرابط: http//w.w.w.ys.p.ory./tuleoflow/property/cont.،(2015/05/06)

5. أنور بوخرص، "أبعاد الموقف الجزائري من التدخل الدولي في شمال مالي"، أنظر الرابط التالي http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad، (2015/4 0/12).

6. أنور بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، أنظر الرابط التالي http://www.CarnegieEndowment.org،(2015/4 0/12).

7. الجزيرة أخبار، "حركة تحرير أزواد...استرجاع قرار مغيب"، أنظر الرابط التالي http://www.aljazeera.net/news/pages ، (2015/4 0/12).

8. الحاج ولد إبراهيم، "أزمة شمال مالي. انفجار الداخل وتداعيات الإقليم". أنظر الرابط التالي http://studies.aljazeera.net/report/2012/20122129582152916.html.23/03/2015

9. الطاهر المعز، "الأطماع الإمبرالية في منطقة الصحراء الكبرى: الوضع الإقليمي وظروف الانقلاب العسكري في مالي"، أنظر الرابط التالي-http://anaanonline.org/ebullentin ar/?p=7644 (2015/4 0/12).

10. بوحنية قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي"، أنظر الرابط التالي http://studies.aljazeera.net، (2015/4 0/12).

11. تقرير الأمانة العامة لاتحاد علماء إفريقيا، "الأحداث في مالي رؤية عن قرب"، أنظر الرابط التالي www.africanulama.org، (2015/4 0/12).

12. حسام الدين جاد الرب، "جغرافية العالم العربي"، أنظر الرابط:
http://www.kotobarabra.com، (2012/09/07)

13. حنان فهمي، "مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية"، أنظر الرابط http://www.alwafd.org، (2015/04/12).

14. رشيد أكناون، **التوارق في شمال مالي بين الإبادة و خطر مسح هوية الأمازيغ**، أنظر الرابط. http://www.elaphblog.com، (2015/4 0/12).

15. سيد بياب، "توارق الفضاء الصحراوي بين الهوية والتهميش"، أنظر الرابط http://www.alarabiya.net/articles/2012/03/02/198074.html.20/04/2013.، (2015/04/22).

16. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة"، أنظر الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net ، (2015/4 0/12).

17. طارق أمين، "أزمة مالي لغم جديد في ساحة العلاقات الجزائرية-الفرنسية"، أنظر الرابط التالي http://elraaed.com/ara/watan/8746-% %D8%A 3%D9%8A%D8%A9.html

18. عادل زقاع، "تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية. فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني، المؤسساتي والبنائي"، أنظر الرابط التالي: http://www.geocities.com، (2015/4 0/12).

19. عبد القادر مساهل، " في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة الجوار ورفض الحل العسكري...مقارنة الجزائر لحل أزمة مالي"، أنظر الرابط التالي http://www:elbilad.net/archives/59744، (2015/04/07).

20. عبد الله مامادو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، أنظر الرابط: http://studies, Aljazeera.net، (2015/04/07).

21. عبير الفقي، "أزمة مالي والوجود الفرنسي...الاستعمار في شكله الجديد"، أنظر الرابط التالي http://www.youm7.com، (2015/4 0/12).

22. فريدة البنداري، "مستقبل مالي في ظل أزمة التوارق والانقلاب العسكري"، أنظر الرابط http://www.elsyasi.com، (2015/04/07).

23. فريدوم أونوها. "التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة"، أنظر الرابط التالي http://studies.aljazeera.net، (2015/04/14).

24. قرار مجلس الأمن، رقم 2056 (2012) يوم 20 ديسمبر2012، http://diplomatie,gouv.fr، (2015/04/07).

25. قرار مجلس الأمن، رقم 2056 (2012) يوم 5جويلية2012، أنظر الرابط http://diplomatie,gouv.fr.، (2015/4 0/12).

26. مبروك حكيم، "مالي تعول كثيرا على دور الجزائر الدبلوماسي لحل الأزمة في إقليم أزواد"، أنظر الرابط التالي، http://elraaed.com/ara/watan/.html، (2015/04/12).

27. محمد الحافظ العابد، "التوارق بين طموح الاستقلال وسيناريوهات التوظيف"، أنظر الرابط التالي، http://www.aljazeera.net، (2015/4 0/12).

28. محمد بن أحمد، "حفر آبار وإنشاء مدارس وعيادات ومشاريع بقيمة 100 مليار لدعم البدو الرحل في الجنوب"، أنظر الرابط التالي http://www.alkabar.com، (2015/02/25).

29. محمد حمادة الأنصاري، "التوارق شمال مالي بين الإبادة وخطر مسح الهوية الأمازيغية في الصحراء الكبرى"، أنظر الرابط التالي: http://touaregmaroc.blogsepot.com, ، (0/12 2015/4).

30. محمود المختار ولد أحمد ناه، "العدوان الفرنسي على مالي وانعكاساته على بلدان المغرب العربي"، أنظر الرابط التالي http://hespress.com، (2015/04/09).

31. محمود معروف، "أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى الاتحاد الافريقي"، أنظر الرابط التالي http://www.swissinfo.ch، (2015/04/07).

32. مدلسي يعلن دعم الجزائر للتدخل العسكري في مالي، http://www.echoroukonline.com/ara/articles/145017.html، (2015/4 0/12).

33. مصطفى صايج، "أهمية العامل الجيوبوليتيكي في تحليل النزاعات الدولية: المفهوم والعناصر"، أنظر الرابط: search ?q=%EF%82%A7 %85+%D8%A7%D9%84%82%AC%D9% ا). http://www.google.dz/)، (2015/04/07).

34. مصطفى صايج، "اللوبي الفرنسي عاقب الرئيس المالي لأنه تعاون مع الجزائر"، حاوره محمد سلطاني، http.//www.elbilad.net/archives/48072, ، (2015/4 0/12).

35. مصطفي صايج، "استقرار منطقة الساحل يعزز الحزام الأمني الجنوبي للجزائر"، أنظر الرابط التالي http://www.djazairess.com/elbilad/21072، (2015/04/07).

36. وكالات الأنباء، "هيلاري كلينتون تصل إلى الجزائر لبحث تداعيات التدخل العسكري في شمال مالي"، أنظر الرابط التالي http://gate.ahram.org.eg، (2015/04/20).

37. وكالات فرنسا، فرنسا تقترح إصدار قرار بشأن إرسال قوات حفظ السلام إلى مالي، أنظر الرابط التالي http://wwdostor.org، (2015/04/07).

38. وكالة بانا للأخبار، وزارة "إكواس" يقرون خطة تحويل "أفيسما" إلى بعثة أممية، أنظر الرابط التالي: http://www.panapress.com. (2015/04/07).

ثانيا: باللغة الإنجليزية:

A. *The periodicals*

1. André Bourgeot, "Identité Touarégue: De l'Aristocratie à la Révolution**",** **Etudes rurales**, N°120, (Oct- dec,1990,p.146.

2. Daniel N. Posner, ''Regime Change and Ethic Cleavages in Africa'', **Comparative Political Studies**, Vol40, N°11, November2007, p.1304.

3. International Crisis Group, Islamist Terrorism in the Sahel : Fact or Flction**?** **Crisis Group Africa Repport**, N°92, March 31,2005. P.9.

4. John gerring, **Idiology, a definition analysis, political research quarterly** vol,05, N°4. Decembre 1997. P.P 957-9941.

5. Laurence Aida Ammour, ''La cooperation de sécurité au Maghreb et au sahel: l'ambivalence de l'algerie''**,** bulletin **de la sécurité africaine une publication du centre d'études stratégiques de l'afrique**, N°18. fevrier2012, p.02.

6. Micheal Bratton and Eric C.C.Change. "State Building and Democratization in Sub-Saharan Africa. Forwards. Backwards.or Together**?", Comparative political Studies**.Vol39.N°3, November 2006, P.1064.

7. Pierre Boilley, **Mali: stabilité du nord-Mali des respousabilités partagées,** UNHCR Centre for documentation and research. N°10.May1999 .p.4.

B. *Sites Webs*

1. Alexis Arieff, ''Crisis in Mali'', **Congressional Research Service**, January14/2013, in, http://docs.google.com,

2. International Crisis Group, ''Mali : Avoiding Escaltion'', **crises Group Africa Report**, n°189, 18 July2012, in: http://wwwcrisisgroup.org.

3. John Schindier, "The Ugly Truth about Algeria", The National Interst. http://nationalinterest.org/commentary/the-ugly-truth-about-algeria-7146consulter

4. The poorest Countries in the Word, Global Finance, viewed 20/1/2013 http://www.gfmag.com/tools/global-atabase/economic-data/12147-the-poorest-countries-in-the-world.html#axzz2J0R95G6Q.

ثالثا: باللغة الفرنسية:

A. Les livres

1. Ferdaous Bouhlel-Hardy, Yvan Guichaoua, Abdoulaya Tamboura, '' Crises touarégues au Niger et au Mali", **Programme Afrique subsaharienne,** novembre 2007 P.04.

2. Hecine Lebdalaouik, **La Gestion des Frontieres en Algerie**. Universitaire Européenne: Institut. Florance Italie.2008.

3. Mehdi Taje, L'instabilité du Sahel menace, collége de défence de L'OTAN, Rome, December 2006, p63.

4. Nicole Grimaud**, La politique extérieure de l'algerie**. Algerie : edition rahama, 1994.

5. Phileppe defarges. **Introduction à la géopolitique**. 3 éme edition. France: é dition du Seuil, 2009.

B. Les sites

1. Amer mostapha, "Mali: chronoligie d'une crise", http://www.dw.de/mali-chronologie-dune-crise/a-16109719 ,

2. Denis Touret, **ELément DE Géopolitique: Puissance Chapitre1. Concepts et Concepteurs**, Université Paris12, Faculté de Droit,2012, http://geopolitica.ase.ro/doc/curs16_4.

3. Edmond Bernus, “être touareg au mali” , www. Politique-africaine.com/numeros/pdf/047023.

4. Ferdous Bouhlel Hardy, ‘’Crises Touarégues au Niger et au Mali’’, Ifri Programme Afrique Sub-Sararienne, Janvier2008, 14/04/2014, p5, in : http://www,ifri.org/files/Afrique/Sem_crisestouaregues_FR, (12/04/2015)

5. Hamza Hamouchene, **L’Etat algérien est-il anti-impérialiste?,** http://www.socialgerie.net/IMG/pdf/etat_d_exception_anti_imperialisme,

6. Mhand Berkouk.”La question de l’Azawad pourrait contaminer le nieger et la Libiya”. http://www.djazairess.com/fr/elwatan/366087

7. Stefanie Schuler, "L’intervention militaire au Mali : les mauvais souvenirs des Américains", http://www.rfi.fr/afrique/20130115-intervention-militaire-mali-mauvais-souvenirs-americains,consulter

الملاحـــــق

الطوارق الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

الملحق رقم -01-

خريطة توضح دولة مالي

Source:

http://content.espressoeducation.com/espresso/modules/www/geography/maps/new2/mali_maps.html

الملحق رقم -02-

خريطة للصراع بمالي تعرض بشكل عام معاقل القوات المختلفة والأماكن التي استهدفتها الغارات الجوية الفرنسية

Source:

Brian Funy. A Map of the Bewildering Mali Conflict, The Athantic. The Atlantic. 16 Janury 2013. P2.

الفهـــــــــرس

الطلح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة (2012-2014)

فهرس المحتويات

الطرح الجزائري لإدارة الأزمة في مالي في ظل التطورات الراهنة 2012-2014

مقدمـــــــــــــــــــــة.....1

الفصل الأول:المحددات الجزائرية لإدارة الأزمات الدولية.....-34 11

المبحث الأول: المحددات الداخلية.....13

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والديمغرافية.....13

المطلب الثاني: المحددات السياسية و المؤسساتية.....22

المطلب الثالث: محددات الاقتصادية والمالية.....25

المبحث الثاني: المحددات الخارجية.....27

المطلب الأول: تأثير النظام الدولي الجديد على الجزائر.....27

المطلب الثاني: ظاهرة العولمة وتأثيرها على الجزائر.....30

المطلب الثالث: دور الفواعل غير الحكومية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية..33

الفصل الثاني: تفاعلات الأزمة الداخلية في مالي.....35-67

المبحث الأول: واقع الأزمة في مالي.....37

المطلب الأول: طبيعة الأزمة في مالي 37

المطلب الثاني: مسببات الأزمة المالية.....40

المطلب الثالث: التطور التاريخي للأزمة في مالي.....42

المبحث الثاني: الأطراف الفاعلة في أزمة مالي.....53

المطلب الأول: أطراف مباشرة في الأزمة 53

المطلب الثاني: أطراف غير مباشرة في الأزمة.....60

الفصل الثالث: الجهود الجزائرية لإدارة أزمة مالي 68-91

المبحث الأول: التعاطي الدبلوماسي الجزائري مع الأزمة في مالي.....70

المطلب الأول: وساطات الجزائر في الأزمة المالية.....70

المطلب الثاني: الإجراءات الجزائرية لاحتواء تأثير الأزمة.....76

المطلب الثالث: العمل على إقامة مشاريع تنموية.....78

المبحث الثاني: دور الجزائر في إدارة الأزمة المالية الأخيرة.....83

المطلب الأول: العوامل المتحكمة في أزمة مالي الأخيرة.....83

المطلب الثاني: موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي.....86

المطلب الثالث: مسار المفاوضات الجزائرية مع مالي.....87

الخاتمة.....92

قائمة المراجع.....97

الملاحق.....109

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة